نموذج ترخيص

أنا الطالب : عصام عبد الله أحمد عياد أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

الأردن وحرب الخليج الثالثة، الأثار السياسية والأمنية والاقتصادية (٢٠٠٣ - ٢٠٠٨)

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: عصام عبد الله عياد

التوقيع:

التاريخ: ٣ / ٦ / ٢٠١٤

الأردن وحرب الخليج الثالثة,الآثار السياسية والأمنية والاقتصادية

(2008– 2003)

إعداد

عصام عبدالله أحمد عياد

المشرف

الأستاذ الدكتور أمين مشاقبة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار 2014

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة الأطروحة الاردن وحرب الخليج الثالثة الاثار السياسية والامنية والاقتصادية

(٢٠٠٣-٢٠٠٨)

وأجيزت بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢١

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور أمين عواد المشاقبة، مشرفاً أستاذ– سياسة مقارنة	....
الدكتور محمد خير مصطفى عبادات، عضواً أستاذ مشارك – علاقات دولية	....
الدكتور حسن محمد المومني، عضواً أستاذ مساعد – علاقات دولية/فض نزاعات	....
الأستاذ الدكتور محمد حمدان المصالحة، عضواً أستاذ– علوم سياسية – متقاعد	....

اهداء

أهدي هذه الرسالة إلى أبي الغالي الذي كان لي نعم الداعم والموجه طيلة حياتي والذي لم

يقصر أبداًفي تقديم الدعم المعنوي والمادي لي .

وإلى أمي الغالية التي سهرت الليالي وعملت كلَّ ما

في وسعها لتربيتي أفضل تربية

وإلى إخوتي الأحّبة

عماد ومحمود وعادل وجمانة وحنين

"الجامعة الأردنية"

و إلى أساتذتي الذين لم يبخلوا في تقديم العلم والنصح لي

وإلى كلّ منْ ساهم في مساعدتيكي أنجز هذا الجهد العلمي المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ، الحمد لله الذي وفقني وأمدني بالصحة والعافية حتى أتممت هذه الرسالة .

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان

إلى كل الذين ساهموامعي في إنجاز هذا الجهد العلمي المتواضع، وأخصُّبالشكر أستاذي القدير الذي منحني جزءاً كبيراً من وقته وذلك من خلال توجيه الملاحظات وتقديم النصح والإرشاد لي طيلة فترة دراستي، الأستاذ الدكتور الفاضل أمين المشاقبة ،كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الأجلاء على ما قدموه لي من نصائح سديدة وبيان أوجه الصواب والخطأ للخروج بهذا الجهد العلمي على الشكل المتكامل والصحيح .

و أتوجه بالشكر الى جميع الذين وفروا لي المراجع اللازمة للاستفادة منها في مجال دراستي وبالأخص دوائر وأقسام الجامعة الأردنية ، ومكتبتها وطاقمها الإداري القدير وأقد تعاونهم ومساعدتهم لي ، وإلى جميع المؤسسات العلمية والأكاديمية والرسمية وغير رسمية التي ساهمت في إنجاز هذا العمل المتواضع .

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الأردن وحرب الخليج الثالثة،الآثار السياسية والأمنية والاقتصادية

(٢٠٠٣ –٢٠٠٨)

إعداد

عصام عبدالله أحمد عياد

المشرف

الأستاذ الدكتور أمين مشاقبة

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الآثار السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي عانى منها الأردن خلال حرب الخليج الثالثة في عام ٢٠٠٣،وذلك في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨ ، والتعرف على موقف الأردن الرسمي والشعبي قبل وبعد الحرب ، وبيان العلاقات الأردنية العراقية خلال الحكومات المؤقتة والانتقالية والدائمة في العراق،وتحليل الأوضاع الاقتصادية والأمنية للأردن في الفترة التي تزامنت مع احتلال الولايات المتحدة ودول التحالف الدولي العراق .وقد قامت هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها "تأثرالأردن تأثرا سلبياً في العديد من المجالات وأهمها: المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والأمنية . نتيجة لحالة عدم الاستقرار التي شهدها العراق أثناء الغزو الأمريكي .

وتم من خلال هذه الدراسة استعمال المنهج التاريخي والذي تم من خلاله تحليل الوقائع التاريخية في الفترة التي تناولتها الدراسة ، والمنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف وتحليل التأثيرات السياسية والاقتصادية والأمنية التي حصلت في الأردن نتيجة حرب الخليج الثالثة .

تمَّ تقسيم هذه الدراسة الى أربعة فصول ، فقد بدأ الفصل الأول "بالفصل التمهيدي" لتوضيح ما سوف تقوم الدراسة بتحليله ودراسته، أما الفصل الثاني فتمَّ من خلال دراسة الآثار السياسية وذلك من خلال مبحثين، الاول: الموقف الأردني الرسمي والشعبي من حرب الخليج الثالثة،والمبحث الثاني: العلاقات

الأردنية العراقية بعد حرب الخليج الثالثة ، أما الفصل الثالث فقد تناول موضوع الآثار الأمنية والاجتماعية، والفصل الرابع تناول موضوعالآثار الاقتصادية والذي انقسم الى مبحثين، الأول:تأثيرات قطاع النفط والاستثمار والصناعة في الأردن ، والمبحث الثاني: تناول موضوع الزيارات والمؤتمرات الاقتصادية بين العراق والأردن،وتبعه عرض للنتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

ولقد خلصت هذه الدراسة الى عدد من النتائج أهمها ،أن الأردنحاول منع وقوع الحرب على العراق،وحاول حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية ، وذلك انطلاقا من قناعة الأردن بأن استخدام القوة من شأنه أن يعمق حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ،وأن المنطقة ليس بوسعهاتحمل أية أزمة أو عمل عسكري ضد العراق،والذي يشكل طرفاً إقليمياً أساسياً، وسعى الأردن إلى رفض أي عمل عسكري ليس ضد العراق فحسب بل ضد جميع الدول العربية .

الفصل الأول

المقدمة:

اتسمت العلاقات السياسية بين الأردن والعراق بالتأرجح بين الصداقة والتحالف وبين العِداء الصريح ، غير أن الصداقة والتحالف كانت السمة السائدة في العلاقات الثنائية بين البلدين وخاصة في فترة الحكم الملكي في العراق، وقد تُوّج ذلك التحالف بقيام الإتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن في عام ١٩٥٨ . ولكن سرعان ما تعرّض هذا الإتحاد إلى الفشل بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق . وإعلان القيادة العراقية الجديدة انسحابها من هذا الإتحاد، واصفةً إياه بالإتحاد الداعم للنظام الملكي وهو ما دفع القيادة الأردنية من جانبها إلى شجب الثورة العراقية و قطع كافة أشكال العلاقات الدبلوماسية مع العراق خلال تلك الفترة، كما يمكن القول بأنّ العلاقات الأردنية العراقية شهدت تطوراً كبيراً إبّان حرب حزيران ١٩٦٧فقُبيل الحرب وقّع الأردن معاهدة دفاع مشتركة مع مصر. وهو ما رحّب به العراق وأعلن انضمامه للمعاهدة في ٣٠ أيار ١٩٦٧ومع تسلُّم حزب البعث العربي الإشتراكي السلطة في العراق في تموز ١٩٦٨ استمرت العلاقات بين البلدين بالتحسن، ولم يتعكر صفو هذه العلاقات بين البلدين .

وسجلت فترة الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨تحالفاً إستراتيجياً قوياً بين الأردن والعراق، حيث قدّم الأردن دعماً سياسياً واقتصادياً وإعلامياً للعراق إبّان فترة الحرب . وظهر أوجه ذلك التحالف بعد انتهاء الحرب من خلال قيام مجلس التعاون العربي في عام ١٩٨٩ والذي ضم كلاً من العراق والأردن ومصر واليمن .(١)

وخلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٣ كانت العلاقات الأردنية العراقية ، وصلت إلى أعلى مستوياتها . فخلال أزمة وحرب الخليج الثانية طالب الأردن بضرورة حل الأزمة في إطارها العربي وسعى الى وقف الحرب من خلال مساعيه الدبلوماسية . مما أدّى إلى تصنيف الأردن ضمن الدول المؤيدة للعراق .والذي انعكس سلباً على الأوضاع الإقتصادية والمالية للأردن .

وعند تجدد الأزمة العراقية الأمريكية التي جاءت باتهام الولايات المتحدة للعراق بامتلاك أسلحة الدمار الشامل والغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، دعا الأردن إلى ضرورة حل الأزمة بالطرق السلمية. إلا أن دعوة الأردن لم تصل إلى مرحلة التحرك العربي والإقليمي لنزع فتيل هذه الأزمة .

---

(١) مؤتمر العراق ودول الجوار (٢٠٠٧) مركز الدراسات الإقليمية ، ابن أثير ، الموصل، ص ٣١٩.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في التعرف على حرب الخليج الثالثة في عام ٢٠٠٣ . وكيف أن هذه الحرب تركت أزمة سياسية في العراق. إنعكست بدورها على الدول الجوار الإقليمي للعراق، والتي اختلفت حدتها بناءً على علاقات الجوار التي تربطها بالعراق و التي تقوم على الكثير من المصالح، وسوف يتم من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على الأزمة العراقية بشتى جوانبها وتوضيح تأثيرها على الأوضاع السياسية والإقتصادية والأمنية لدول الجوار. حيث سيتم من خلال هذه الدراسة دراسة حالة الدولة الأردنية في الفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٨ وتحليل التأثيرات بناءً على العلاقات الأردنية العراقية .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على موقف الأردن الرسمي والشعبي من حرب الخليج الثالثة وذلك قُبيل الحرب وبعدها.
- بيان العلاقات الأردنية العراقية في المرحلة من بعد تشكيل الحكومة المؤقتة عام ٢٠٠٤ ومرحلة تشكيل الحكومة الإنتقالية عام ٢٠٠٥. ومرحلة الحكومة الدائمة.
- تحليل الأوضاع السياسية والأمنية والإقتصادية للأردن في الفترة التي تزامنت مع دخول الولايات المتحدة العراق.
- بيان الإجراءات المتخذة من قبل الحكومات الأردنية لمحاولة التخفيف من أثر حرب الخليج الثالثة على الأردن.

مشكلة الدراسة:

عند قيام القوات الأمريكية ودول التحالف الدولي باحتلال العراق في عام ٢٠٠٣. أدى إلى وجود عدة أزمات داخلية في العراق، نتيجة هذا الإحتلال ومن أبرزها أزمة سياسية واقتصادية وأمنية، انعكست بدورها على الدول المجاورة للعراق، والتي اختلفت حدتها حسب المصالح التي تربطها بالعراق، ولوجود مصالح مشتركة بين العراق والأردن أدى إلى تأثر الأردن تأثراً واضحاً من هذه الحرب إذ انعكست على الأوضاع الداخلية للأردن وخصوصاً الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية.

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على أثر هذه الحرب وتداعياتها على الحالة الأردنية في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية وذلك في الفترة الواقعة ما بين الأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٨ .

أسئلة الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الرئيسية التالية:

- ما هي الأهمية الإستراتيجية لموقع العراق بالنسبة للأردن؟
- ما هو الأثر الذي تركه حرب الخليج الثالثة على الدولة الأردنية، في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية؟
- ماهية وطبيعة اللجوء العراقي للأردن أثناء الحرب وما بعدها؟
- كيف تعاملت الدولة الأردنية مع مجريات الأزمة العراقية؟
- ما هي طبيعة العلاقات السياسية والإقتصادية والأمنية بين العراق والأردن؟

فرضيات الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها

"تأثر الأردن تأثراً سلبياً في العديد من المجالات والتي من أهمها: المجالات السياسية والإقتصادية والأمنية. نتيجةً لحالة عدم الإستقرار التي شهدها العراق أثناء الغزو الأمريكي له".

منهجية الدراسة:

١- المنهج التاريخي

ذلك المنهج الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أُسس علمية منهجية ودقيقة؛ بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل. حيث سوف يتم من خلال هذا المنهج تحليل الوقائع التاريخية في الفترة التي سوف يتم تناولها في هذه الدراسة.

٢- المنهج الوصفي التحليلي

يعتبر المنهج الوصفي التحليلي مظلة واسعة ومرنة قد تتضمن عدداً من المناهج والأساليب الفرعية مثل المسوح الإجتماعية، ودراسات الحالات التطورية والميدانية وغيرها . إذ أنّ المنهج الوصفي التحليلي يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقات بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها وما إلى ذلك من جوانب تدور حول سبر أغوار المشكلة أو ظاهرة معينة والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع.

حيت سوف يتم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة وذلك لوصف وتحليل التأثيرات السياسية والإقتصادية والأمنية التي حصلت في الأردن نتيجة الأزمة العراقية وبيان إذا

كانت هذه التغيرات سلبية أم إيجابية على الأردن .كما سوف يتم تحليل الوقائع التاريخية في الفترة الزمنية التي سوف تتناولها الدراسة .

الإطار النظري للدراسة

مفهوم العلاقات الدولية

إن الدراسة العلمية للعلاقات الدولية تنطوي على دراسة الظواهر الدولية بشكل موضوعي وشامل وإلقاء الضوء على الأسباب والعوامل المحددة لتطورها والعمل على تطوير النظرية منها .

يعرف (Macland) ماكيلاند العلاقات الدولية "بأنها دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الإجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات"[١].

أما(Danyal Colar) دانيال كولار يرى أن العلاقات الدولية " تضم العلاقات السلمية والعدوانية بين الدول ودور المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تخترق حدود الدولة"[٢].

ويعرفها (Marsel Merel) مارسيل ميرل " بأنها كل التدفقات التي تعبر الحدود، أو حتى تتطلع نحو عبورها، وهي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية، وتشمل هذه التدفقات العلاقات بين الحكومات الدول والعلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة والخاصة، كما تشمل أيضاً جميع الأنشطة التقليدية للحكومات مثل الدبلوماسية والمفاوضات والحرب وتشمل أيضاً التدفقات الطبيعية مثل الإقتصاد والأيديولوجية و الرياضة والثقافة والسياحة[٣].

أما (Kosti Ret) كوستي ريت يعرف العلاقات الدولية " بأنها علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواءً أكانت رسمية أو غير رسمية". ويعرفها (Renoldz) رينولدز " على أنها تهتم بدراسة طبيعة وإدارة والتأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات العاملة في ميدان التنافس الخاص ضمن إطار من الفوضى وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل[٤].

ويرى (Walter Sharp) ولتر شارب "أن العلاقات الدولية تعنى بتلك القوى الأساسية الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية . كما قال (Alfred Zimmern) الفريد زيمرن أن دراسة

(١) McClelland A Charles ,1971, what is international relations , London , page, 40.
(٢)فهمي، عبد القادر (٢٠١٠) النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية ، الشروق ، ط١ ، عمان، ص ١٩.
(٣)توقيق ، سعد (٢٠٠٦) مبادئ العلاقات الدولية ، وائل للنشر ، ط ٣ ، عمان، ص ١٢.
(٤) المرجع السابق، ص ١٢.

العلاقات الدولية تمتد من العلوم الطبيعية من جهة إلى الفلسفة الأخلاقية من جهة ثانية، وأن هذا الحقل من الدراسة هو مجموعة من المواضيع يُنظر إليها من زاوية مشتركة[١].

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا جملة من الحقائق وهي[٢]:

١- أنّ العلاقات الدولية هي أنماط من النشاطات تقدم عليها، وتقوم بها، وحدات دولية في مواجهة بعضها البعض .

٢- أنّ هذه الأنماط من النشاطات هي ذات طبيعة إتصالية تؤسس شبكة من العلاقات المعقدة بين الدول .

٣- أنّ هذه الأنماط من النشاطات والإتصالات ميدانها البيئة الخارجية، أي أنها تتم خارج الحدود الإقليمية للدولة .

٤- لا تقتصر النشاطات والروابط الإتصالية على الدول فقط، ذلك أن المجتمع الدولي يضم كيانات ووحدات دولية مضافة إلى الدول، مثل المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، وجميعها تسهم بالإضافة إلى الدول، في صياغة وتشكيل هذه الشبكة المعقدة من التفاعلات الدولية .

وهكذا فالعلاقات الدولية لا تشمل العلاقات بين الدول فقط وإنما تشمل الكيانات الأخرى مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والإتصالات والنقل والتجارة والمال والصحة والعلوم والفلسفة والثقافة مما قد أرسى العديد من العلاقات الإجتماعية الدولية وساعد ذلك على ظهور مصطلح الدولية لإضفاء نشاط واسع على العلاقات بين الدول، والدول مهما بلغ حجم سكانها سواءً أكان صغيراً مبعثراً في قرية أو كبيراً يصل تعداده إلى عشرات الملايين، لن تقيم علاقات دولية إذا ما انعدم الإتصال فيما بينها، فلا يمكن أن تؤثر قيام علاقات دولية إلا بعد ظهور الإتصالات بين الدول، والعزلةطبقاً لذلك لا تسهم بتاتاً في قيام العلاقات الدولية[٣].

إن هدف العلاقات الدولية هو السعي للحصول على معرفة عامة حول سلوك الجماعات السياسية وسلوك الأفراد، والمساعدة على فهم الأحداث أو القضايا السياسية، وتشتمل العلاقات الدولية على وسائل وطرق تحليل الإفتراضات أو الوقائع السياسية عن طريق إجراء الإستنباط وتصنيف الأهداف القيمّة واختيار البدائل وبيان نتائجها المحتملة، واختيار الطريق الأكثر ملاءمة للوصول إلى الغاية المطلوبة [٤].

---

(١) فهمي، عبد القادر (٢٠١٠) النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية ، الشروق ، ط١ ،عمان، ص ١٩.
(٢) المرجع نفسه، ص ٢٠.
(٣) توقيق ، سعد (٢٠٠٦) مبادئ العلاقات الدولية ، مرجع سابق، ص ١٤.
(٤) المرجع نفسه.ص١٤

مفهوم السياسة الخارجية

لم يتفق الباحثون والمهتمون في العلوم السياسية والعلاقات الدولية على تعريف لمصطلح السياسة الخارجية . فيرى حامد ربيع بأنها " جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري و التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية[١].

فطبقاً لهذا التعريف، تنصرف السياسة الخارجية، إلى النشاط الخارجي أو الحركة الخارجية للدولة أو غيرها من الوحدات .

وهنالك من عرّف السياسة الخارجية بأنها " مجموعة من الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها الدولة إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوّة الدولة "[٢].

ويقول فاضل زكي بأنّ السياسة الخارجية هي " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول ".

ومع أن تخطيط السياسة الخارجية يشبه في بعض أوجهه تخطيط شؤون حياتية أخرى، إلا أنّ تخطيط الدولة لشؤونها الخارجية يختلف عن تخطيطها لشؤونها الداخلية، في كون سيطرة الدولة في الداخل سيطرة كاملة، بينما هي ليسة كذلك في الخارج[٣].

ويعرّف أمين المشاقبة السياسة الخارجية بأنها " تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول " أو أنها " السلوك السياسي الخارجي "، أو بمعنى رد الفعل المتخذ من قبل دولة ما مقابل العالم الخارجي و الهادف نحو تحقيق غرض ما في وقت ما.[٤]

وبالرغم من هذه التعريفات المختلفة للسياسة الخارجية ، فإنّ التخطيط للسياسة الخارجية هو أمر ضروري بالنسبة للدولة الحديثة، فهي أولاً عضو في المجتمع الدولي لا تستطيع العيش إلّا بالمشاركة فيه ، وثانياً لأن القوة السياسية في المجتمع الدولي هي قوة ليست مركزية وإنما هي قوة موزعة بين الدول بنسب غير متكافئة .

---

(١) المشاقبة ، امين (٢٠١٢) التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط ، دار حامد ، ط١ ، عمان، ص ١٦.
(٢) الهياجنة ، محمد (٢٠٠٠) مبادئ العلوم السياسية ، المكتبة الوطنية ، عمان، ص ٤٤٣.
(٣) زكي ، فاضل (١٩٧٥) السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية ، مطبعة شفيق ، بغداد، ص ٢٣.
(٤) المشاقبة ، أمين (٢٠١٢) التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط ، مرجع سابق، ص ١٧.

العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية(١):

١- العامل الجغرافي

تعتبر الجغرافية من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، كما أنها العامل الأكثر استقراراً وبالتالي المحدد الطويل الأمد.

٢- العامل السكاني

وتظهر أهمية ضخامة التعداد السكاني للدولة في عدة نواحي منها: أنّ السكان يشكلون عصب قوة البشرية اللازمة للحرب من جهة، ولإدارة أجهزة الإنتاج المدني من جهة أخرى .

٣- العامل الاقتصادي

إن للعامل الإقتصادي أهمية خاصة ، فغياب أساس إقتصادي متين يؤدي مثلاً إلى صعوبة بناء مؤسسة عسكرية فاعلة ، ودعم عملية التنمية، فضلاً عن إشباع الحاجات الغذائية للسكان.

٤- العامل العسكري

عند دراسة العامل العسكري وتأثيره على السياسة الخارجية يجب التركيز على عدة عوامل منها، وجود قوة مسلحة للدولة، وأن تمتلك الدولة الأسلحة الحديثة، وأن يتوفر لديها قوة بشرية مدربة على استعمال السلاح وعلى أحدث أساليب التكتيك العسكري .

أدوات السياسة الخارجية(٢):

١- الأداة الدبلوماسية

تقوم الدبلوماسية بدور هام في نطاق العلاقات السياسية والدولية وتدعيمها وعلاج كافة الشؤون التي تهم مختلف الدول .

٢- الأداة الإعلامية

وقد ساعد على تطور هذه الأداة مجموعة من العوامل، منها: الثورة الهائلة في وسائل الإتصالات، وتطور أجهزة الإعلام المختلفة .

٣- الأداة الإقتصادية

يمكن تعريف الأداة الإقتصادية في السياسة الخارجية بأنها المقدرة الإقتصادية التي تُستغل بطريق صريح أو ضمني في دعم أهداف السياسة الخارجية .

---

(١) الهياجنة ، محمد، مبادئ العلوم السياسية، مرجع سابق ، ص ٤٤٥ – ٤٥١ .

(٢)الهياجنة ، محمد (٢٠٠٠) مبادئ العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ٤٥٣ – ٤٥٧ .أمين المشاقبة، (٢٠٠٩) النظام السياسي الأردني، الطبعة الأولى، أمانة عمان، مطبعة السفير، ص ١٠٨.

٤- الأداة العسكرية

تعتبر الأداة العسكرية إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية، وإحدى المقومات الأساسية لنجاح العملية الدبلوماسية للدول .

الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية

تلعب السياسة الخارجية الأردنية كبرنامج عمل معلن يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعات البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي[١].

وتعرف بأنها تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول[٢]. وعرفت أيضاً بأنها "مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدولة أو الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى من ثم الإنطلاق نحو الأهداف الأخرى"[٣].

وتهدف السياسة الخارجية الأردنية إلى تمثيل وتنظيم إرتباط المملكة الأردنية مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية وإدارة المفاوضات معها بما يحقق المصالح الأردنية، والعمل على دعم التضامن والتنسيق العربي في مختلف المجالات واحتواء المنازعات بين الدول العربية وتسويتها، وتحسين وعزيز وتنمية علاقات المملكة بالدول الأخرى وحماية المصالح العليا للدولة الأردنية نحو رعاياها في الخارج . وتوطيد العلاقات التي تربط الأردن بالدول الكبرى لما تملكه هذه الدول من إمكانيات متميزة وتوظيف هذه العلاقات لخدمة مصالح الأردن وقضايا المنطقة بأسرها[٤].

محددات السياسة الخارجية الأردنية

١- الموقع الجغرافي

يعتبر الأردن حلقة وصل بين سورية ولبنان وتركيا من جهة وأقطار شبه الجزيرة العربية من جهة أخرى، كما يربط الأردن بين العراق من جهة ومصر والسودان وأقطار المغرب العربي من جهة أخرى، وله مع فلسطين أطول الحدود حتى قيام دولة اسرئيل ١٩٤٨ ، فأصبح له منذئذٍ أطول الحدود العربية مع الكيان الصهيوني .

---

(١) المشاقبة، امين (٢٠٠٩) النظام السياسي الأردني، الطبعة الأولى، أمانة عمان، مطبعة السفير، ص ١٠٨.
(٢) محمود خيري عيشى وبطرس غالي (١٩٧٩) المدخل في علم السياسة، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، ص ٣٠٩.
(٣) محمد عوض الهزايمة (١٩٩٤) الأيديولوجيا والسياسة الخارجية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، تونس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص ١٣.
(٤) المحافظة، علي (١٩٩٩) السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات، دار حامد، عمان، ص ٧١.

٢- موارد الأردن الطبيعية المحدودة

الأردن دولة محدودة الموارد الطبيعية ، إذا استثنينا الفوسفات والبوتاس والكميات المحدودة من الغاز الطبيعي، والإنتاج الزراعي الذي لا يتجاوز ١٥ % من حاجات البلاد الغذائية . لقد كان للعامل الإقتصادي أثره في سياسة الأردن الخارجية وفي تحديد علاقاته مع الدول العربية والأجنبية(١).

٣- سكان الأردن وبنيتهم الإجتماعية

لم يتجاوز سكان الأردن عند نيله الإستقلال ٦٠٠ ألف نسمة، وبعد عامين من ذلك أضيف إليه ضعف هذا العدد من عرب فلسطين بعد الحرب العربية اليهودية سنة ١٩٤٨ ، وقد كان هؤلاء اللاجئون الفلسطنيون قد فقدوا مصادر عيشهم، وعاش معظمهم في مخيمات بنيت في البداية من الخيام ثم تحولت إلى أبنية اسمنتية، وتلقى الأردن معونات كثيرة لمواجهة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين على أرضه ، ومع قرار الحكومة الأردنية منح هؤلاء اللاجئين الجنسية الأردنية صار دورهم في السياسة الخارجية الأردنية مؤثراً وفاعلاً ، ولا عجب أن تكون القضية الفلسطينية أهم قضية تستحوذ على السياسة الخارجية الأردنية .

٤- طبيعة نظام الحكم

لقد أصبح من المألوف في الأردن أن السياسة الخارجية للدولة ارتبطت بالملك ورئيس الوزراء، وأن دور مجلس الوزراء في هذا الصدد هو دور المتلقي لما يقوله رئيسه من معلومات على أعضائه، وفي بعض الحالات كان الملك نفسه يشرح لمجلس الوزراء بعض جوانب السياسة الخارجية .

٥- الرسالة القومية للقيادة الأردنية

للأردن ومنذ نشأته ، ككيان سياسي ، رسالة قومية تمسكت وما تزال بها قيادته السياسية، حتى غدت من مبررات وجوده ومن أسس شرعيته، وتقوم هذه الرسالة المستمدة من أصول قيادته التي تنتمي إلى آل البيت وجهودهم عبر تاريخ العرب والمسلمين الطويل، مثلما تقوم على المبادئ والأفكار التي نادى بها العرب في نهضتهم القومية الحديثة ، وأول هذه المبادئ وحدة الأمة العربية واستقلالها السياسي والحياة الفضلى لأبنائها(٢).

---

(١) المرجع السابق، ص ٧٢.
(٢) المرجع السابق، ص ٧٥
(٢) السعيدي ، سعد (٢٠١٠) المنطلقات الاساسية للسياسة الخارجية العراقية ، وحدة البحوث والدراسات السياسية ، ص ٣ – ٤ .

الإطار النظري للسياسة الخارجية العرقية

تقوم السياسة الخارجية العراقية على مجموعة من المبادئ الأساسية والتي من أبزها[١]:(٢)

- التوازن في علاقات العراق الخارجية الدولية والإقليمية.
- إبراز وحدة الموقف السياسي الخارجي للعراق ووحدة مصالحه الوطنية.
- النزوع نحو المزيد من الإستقلال عن الاستقطاب الإقليمي والدولي.
- تصنيف الملفات العالقة والمؤجلة والبدء بملفات استراتيجية جديدة.

العلاقات العراقية الأردنية:

هي عملية التعاون والتفاعل على أساس المصالح المتبادلة بين العراق والأردن، وعلى أساس العلاقات التاريخية أسرياً والعلاقات السياسية والإقتصادية والثقافية في ظل المعطيات والظروف السياسية المحيطة بالعلاقة محلياً ودولياً[٢].

نظرية الأعتماد المتبادل

تعتمد هذه الدراسة بشكل كبيرعلى نظرية الأعتماد المتبادل والتي تعتبر من نظريات العلاقات الدولية ، يعرف الاعتماد المتبادل هو حاجة كل دولة الى دولة اخرى لتوفير مستلزماتها وتسويق منتجاتها السلعية . ([٣])

كما يعرف الأعتماد المتبادل بأنه تشبيك وتكثيف العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ،بأن يقدم كل طرف ما يمكن يسهم في تحسين أوضاع الطرف الاخر وربط وتنسيق السياسات بحيث لا يمكن لطرف أن يقاطع الطرف الأخر ،او أن يستغني عن الطرف المتصل به .([٤])

لقد اعطى الاعتماد المتبادل أهمية كبيرة لتطور مفهوم التعاون الاقتصادي وتعزيزه ، بأعتباره المدخل الفعلي لتحقيق السوق العالمية الواحدة ويتصور الكثير من المعنيين بالشأن الاقتصادي ان مفهوم التعاون الاقتصادي هو المصطلح جديد من الأدبيات المعاصرة يعكس المتغيرات الدولية في القرن العشرين .

لقد تطورت فكرة التعاون الاقتصادي ، مع تطور الفكر الاقتصادي ، وتطور مفهوم التجارة الدولية ، والذي تعزز مع بروز (نظرية القيم الدولية) التي طرحها جون ستيوارت ميل ، والتي تقول ان نسبة التبادل التي تسود في السوق العالمية حول سلعة معينة ، تتوقف على الطلب المتبادل لكل من الدول التي تتعامل حول هذه السلعة ، وانه كلما زاد التفاوت بين نسبة التبادل الداخلي في بلد ما ومعدل التبادل الدولي ، زادت المكاسب التي يحصل عليها هذا البلد من تبادل الدولي الذي تتعاظم نتائجه ومكاسبه باختلاف النفقات النسبية بين البلاد المختلفة.([٥])

([١])السعيدي ، سعد (٢٠١٠) المنطلقات الاساسية للسياسة الخارجية العراقية ، وحدة البحوث والدراسات السياسية ، ص ٣ – ٤ .

(٢) خمش ، عدي (٢٠١١) الاحتلال الامريكي للعراق واثاره للعلاقات العراقية الاردنية ، رسالة جامعية ، جامعة الشرق الاوسط ،عمان، ص ٦.

([٣]) جندلي ،خالد (٢٠٠٨) التنظيم في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، ص ٢٣

([٤])الأعتماد المتبادل (٢٠١٠) ، الموقع الأكتروني ، www.elaphblogs.com .

([٥]) الاعتماد المتبادل –التبادل المتكافئ ،الموقع الأكتروني www.scribd.com.

وعند الحديث عن التعاون الاقتصادي ،لا يعني الحديث عن التكامل الاقتصادي والذي يعرف على انه دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء، مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول ، وإلغاء القيود التجارية الاخرى التي تحد من حركة التجارة ، حيث ان هنالك اختلاف واضح بين التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي .(1)

ولكي يسود مبداء التعاون الاقتصادي على ركائز قوية من التبادل المتكافئ والاعتماد متبادل ، فإنه ينبغي تعزيز الحوار بين الدول الصناعية المتقدمة وبقية المجموعات الاقتصادية العالمية الأخرى .

تعريف المصطلحات الدراسة :

حرب الخليج الثالثة: هي الحرب التي أدت إلى احتلال العراق عسكريا من قبل الولايات المتحدة ومساعدة عدة دول أوروبية وغير أوروبية مثل بريطانيا واستراليا، وبعض الدول المتحالفة مع أمريكا، والتي حدثت عام ٢٠٠٣. حيث أطلق على هذه الحرب عدة أسماء مثل حرب العراق أو احتلال العراق أو حرب تحرير العراق . حيث تسببت هذه الحرب بأكبر خسائر بشرية بين المدنيين في تاريخ العراق وتاريخ الجيش الأمريكي في عدة عقود .وقد انتهت الحرب رسمياً في ١٥ ديسمبر عام ٢٠١١ ، وذلك بعد إنزال العلم الأمريكي من بغداد(٢).

الاثار السياسية : وهي الأثار التي عانى منها الاردن في المجالات السياسية من حرب الخليج الثالثة، وتشمل الأثار السياسية على، الموقف الاردني والعلاقات الاردنية العراقية خلال الحكومة المؤقته والحكومة الأنتقالية ،الحكومة الدائمة بالإضافة الى السياسة الخارجية الاردنية تجاه الأزمة العراقية .

الأثار الامنية: الأمن هو إحساس الفرد والافراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بشعور الطمأنينة مما يحفزهم على العمل ويوفر لهم مناخ الاستقرار والأمن اللازم لاستمرار التنمية والإنتاج والتقدم .

الاثار الاقتصادية : هي الصعوبات والمشكلات والتحديات التي عانى منها الاقتصاد الاردني خلال حرب الخليج الثالثة، حيث أثرات هذه الحرب بشكل كبير على الاقتصاد الأردني وذلك في قطاعات الطاقة والتجارة والاستثمار في الأردن.

(1) أبو شرار، علي (٢٠٠٧)،الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط١، عمان ،دار ميسرة ، ص٣٨٨ .

(٢) العزو الامريكي على العراق (٢٠١١) الموقع الاكتروني، www.wikipedia.com

الدراسات السابقة

- دراسة فواز ذنون (٢٠٠٥)، بعنوان: الأردن وحرب الخليج الثالثة

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موقف الأردن، إحدى الدول الإقليمية المجاورة للعراق من التطورات السياسية التي مرّ بها العراق منذ بروزها على المسرح الدولي بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وحتى قيام حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ ، والمتغيرات السياسية الجديدة التي طرأت على العراق بعد تلك الحرب، وقد بين الباحث أن الأردن سعى لمنع وقوع الحرب في المنطقة لما للحرب من آثار مدمرة ليس على العراق وحسب، بل على المنطقة بأسرها ، كما بين الباحث مساعي الأردن لإعادة العلاقات مع العراق بعد الحرب . كما حدد الباحث مدى تأثير هذه الحرب على الأوضاع الإقتصادية للأردن.

- دراسة مؤتمر العراق ودول الجوار(٢٠٠٦) . مركز الدراسات الإقليمية .

يتحدث هذا الكتاب عن وقائع المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية للعراق ودول الجوار.

حيث تم من خلال هذه المؤتمر مناقشة موضوع العراق ودول الجوار في ضوء الظروف الجديدة، التي من أبرزها أن العراق يعاني من أوضاع سياسية واقتصادية وأمنية صعبة، حيث تم من خلال هذا المؤتمر مناقشة العلاقات العراقية الأردنية في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٦. وإعطاء لمحة تاريخية عن هذه العلاقات، وبيان الدور الأردني في العراق بعد الحرب. وبيان طبيعة العلاقات العراقية الأردنية خلال فترة الحكومة العراقية المؤقتة عام ٢٠٠٤ ، والحكومة العراقية الإنتقالية عام ٢٠٠٥.

- دراسة أروى المناصير (٢٠٠٧) رسالة ماجستير بعنوان: تأثير الأزمة العراقية على المتغيرات (السياسية والاقتصادية، والأمنية) لدول الجوار، دراسة حالة الأردن.

تناولت هذه الدراسة موضوع تأثير الأزمة العراقية على المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية لدول الجوار الإقليمي . حيث تم دراسة حالة الدولة الأردنية في الفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٥ . كما ركزت هذه الدراسة على الموقع الجيواستراتيجي العراقي وأهميته إقليمياً ودولياً . كذلك تحليل مجريات الأزمة العراقية من جذورها . وبيان الأطراف المشاركة فيها والأدوار التي لعبتها وأثرها على استقرار العراق. وانعكاس مجريات هذه الأزمة على دول الجوار العراقي وتحديداً على الدولة الأردنية وذلك في الأوضاع السياسة والاقتصادية و الأمنية .

- دراسة أيمن الدرايبي (٢٠٠٩) رسالة ماجستير بعنوان: دوافع الحرب الأمريكية على العراق وأثارها السياسية والاقتصادية على الأردن.

ركز الباحث من خلال هذا الدراسة على التعرف على دوافع الحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣ وآثار هذه الحرب على الأردن في الأوضاع السياسية والاقتصادية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ حيث قام الباحث بتقسيم دراسته إلى أربعة فصول، تناول في الفصل الأول تاريخ العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، ثم تناول في الفصل الثاني مشروعية الحرب على العراق، ثم تناول الفصل الثالث الدوافع الأمريكية للحرب على العراق في الجوانب السياسية والاقتصادية . وفي الفصل الأخير من الدراسة تمت مناقشة الانعكاسات السياسية والاقتصادية على الأردن من هذه الحرب.

- دراسة ياسر قطيشات، (٢٠٠٩)، بعنوان: العلاقات السياسية الأردنية-العربية.

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى تقسيم دراسته إلى عدة فصول رئيسية حيث ترتبط أربعة منها في فترات زمنية مختلفة لكنها متتابعة وقد تتميز كل فترة في وجود تحديات وأزمات مستجدة في النظام العربي أثرت بصورة ملحوظة على الأردن.

واعتمد الباحث دراسة عشر سنوات وقسم دراسته إلى ثلاثة فصول أخرى وذلك لإمكانية دراسة ظاهرة التوتر والخلاف التي أصابت العلاقات الأردنية العربية، والفصل الأخير من دراسته اعتمد على دراسة فترة زمنية قصيرة والتي كانت في ظل حكم الملك عبد الله الثاني بن الحسين.

حيث تحدث الباحث في دراسته هذه عن أثر حرب الخليج الثالثة على العلاقات الأردنية العربية، وعن الموقف العربي العام من الأزمة العراقية وحرب الخليج الثالثة ، وبين الباحث الموقف الأردني من هذه الحرب وما هو دور الأردن لمنع هذه الحرب .

- دراسة عدي خمش، (٢٠١١)، رسالة ماجستير بعنوان: الإحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية الأردنية.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم لمحة تاريخية عن العلاقات العراقية الأردنية وذلك في الفترة ١٩٢١ - ٢٠١٠ . وقام الباحث من خلال دراسته هذه بالتركيز على أثر الغزو الأمريكي للعراق على العلاقات الأردنية العراقية وذلك في الفترة المتزامنة مع دخول الولايات المتحدة العراق عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٠ .

حيث عالجت هذه الدراسة العلاقات الاردنية العراقية في الجانب الاقتصادي من ناحية التعاون والتبادل التجاري، والتركيز على نفط في العلاقات بين البلدين، وعن حجم الاستثمارات العراقية في الأردن.

كما تناول الباحث العلاقات الأردنية العراقية في المجالات الأخرى مثل العلاقات الأمنية والثقافية والاجتماعية بين البلدين .كما بين الباحث أيضاً عن موضوع الجالية العراقية في الأردن من ناحية أعداد اللاجئين العراقيين الموجودين في الأردن ، وطبيعة المجتمع العراقي في الأردن ، وعن موجات الهجرة العراقية إلى الأردن .

- أمين مشاقبة، سعد شاكر، (٢٠١٢) بعنوان: التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط .

تم من خلال هذا الكتاب اللقاء الضوء على التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط . وخصوصاً السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في الفترة الواقعة بين عامين ١٩٩٠- ٢٠٠٨ . حيث يتكون هذا الكتاب من عددة فصول يعالج الفصل الأول الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وبيان أسباب اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط ، مثل وجود النفط، ومحاولة احتواء النفوذ السوفيتي من التوسع في المنطقة الشرق الأوسط .

ويغطي الفصل الثاني التحدي العراقي للخروج من المظلة الأمريكية. حيث تناول هذا الفصل موضوع حرب الخليج الثانية، والموقف العربي والتأثيرات الدولية على نشوب الحرب، وحرب الخليج الثالثة ، ونتائج هذه الحرب .

أما الفصل الثالث فتناول موضوع ظاهرتي الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وبيان أسباب الإرهاب، وموضوع الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب، والولايات المتحدة والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل .

ويتناول الفصل الرابع التحدي الإيراني والقوة الإقليمية الصاعدة في الشرق الأوسط، والتحدي النووي الإيراني ،والذي انقسم إلى عدة مباحث وهي الصعود الإيراني كقوة إقليمية في الشرق الاوسط ، والقوى المحلية الفاعلة الأخرى في الشرق الاوسط ، والتحالفات الإيرانية مع القوى المحلية الفاعلة الأخرى في الشرق الأوسط وهي التحالف الإيراني السوري ، والتحالف الإيراني مع حزب الله ، والتحالف الإيراني مع حركة حماس .

أما الفصل الخامس فقد ركز على التحديات المتعلقة بالدعم الأمريكي لإسرائيل ومشروع الشرق الأوسط الجديد في المنطقة، والذي انقسم الى عدة مباحث وهي الدعم الأمريكي لإسرائيل ، والدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل ، والدعم الاقتصادي الأمريكي لإسرائيل ، والدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل ، ومشروع الشرق الأوسط الجديد الذي انقسم إلى الجذور الإيديولوجية لمشروع الشرق الاوسط الجديد ، والظروف ولادة مشروع الشرق الأوسط الجديد .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

لقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، على تسليط الضوء على الأثار السياسية والاقتصادية والامنية التي عانى منها الأردن نتيجة حرب الخليج الثالثة ، وتحليل كافت هذه الأثار بشكل مفصل ودقيق .

تم تقسيم الدراسة هذه الدراسة الى عدت فصول تناول كل فصل من هذه الفصول أثر معين ، فقد ناقش الفصل الاول الفصل التمهيدي ما سوف تقوم الدراسة بدراسته مع الاطار النظري للدراسة والذي شمل على بيان السياسة الخارجية الاردنية والسياسة الخارجية العراقية وبيان العلاقات الأردنية العراقية والى النظرية الأعتماد المتبادل .

وفي الفصل الثاني من هذه الدراسة تم دراسة الأثار السياسية وتشمل الموقف الأردني الرسمي والشعبي قبل وبعد الحرب،كذلك الرؤية التحليلية للموقف الأردني ،بالأضافة إلى العلاقات الأردنية العراقية خلال الحكومة المؤقتة والأنتقالية والدائمة، وفي الفصل الثالث تم دراسة الأثار الأمنية من خلال التعرف على ظاهرة العنف في العراق، والجماعات المسلحة في العراق، ودراسة الأثار الأمنية التي عانى منها الأردن جراء حالة عدم الاستقرار التي يعيشها العراق ،بالاضافة الى دراسة الأثار الأجتماعية للاجئين العراقيين في الاردن وما ترتب عليه من ضغط على الموارد الطبيعية من مياه وطاقة . وزيادة الضغط على البنية تحتية للأردن من مستشفيات ومدارس وطرق واتصالات وخدمات أخرى

وتم من خلال الفصل الرابع تم دراسة الأثار الاقتصادية حيث تم التعرف على المشكلات التحديات التي أثرت على الاقتصادى الأردني حرب الخليج الثالثة ، فتم دراسة هذا الفصل من خلال تأثيرات قطاع الطاقة و النفط والاستثمار والتجارية و التفاقيات التجارية والزيارات المتبادلة بين البلدين .

الفصل الثاني

الآثار السياسية

المبحث الأول

الموقف الأردني الرسمي والشعبي من حرب الخليج الثالثة

لقد دخلت الأزمة العراقية مرحلة جديدة في منتصف عام ٢٠٠٢ عندما ارتفعت الأصوات الغربية المطالبة بضرورة عودة لجان التفتيش الدولية الخاصة بنزع أسلحة العراق المحظورة. حيث أنه إذا استمر العراق بتجاهل المطالبة الدولية بخصوص التفتيش عن الأسلحة المحظورة فإن الولايات المتحدة سوف تقوم باستعمال القوة العسكرية. وبعد إعلان العراق عن الموافقة على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٤٤١) عام ٢٠٠٢ والذي يقضي، أن يوفر العراق للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول فوراً وبدون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى أي من المناطق والمرافق والمباني والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تود تفتيشها، وأن يوفر كذلك إمكانية الوصول فوراً وبدون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى جميع المسؤولين وغيرهم من الأشخاص الذين تود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش أو تود الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقابلتهم بأي طريقة أو في أي مكان تختاره لجنة الأمم المتحدة للرصد والتفتيش(١). وقد اعتبر هذا القرار بمثابة الفرصة الأخيرة لاستكمال عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وقد كان هذا القرار بديلاً عن مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة يتضمن فقرات تسمح لها بتنفيذ هجوم تلقائي ضد العراق في حالة عدم تعاونه مع فرق التفتيش الدولية(٢). ومن هنا فقد رحبت معظم الدول العربية والغربية بقرار موافقة العراق على القرار مجلس الأمن الدولي واعتبرته خطوة أولية نحو حل الأزمة العراقية.

وفي تلك الفترة، وبينما كانت لجان الأمم المتحدة تقوم بمهماتها التفتيشية عن الأسلحة العراقية المحظورة، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تجري استعداداتها السياسية والعسكرية للحرب على العراق حيث رأت أن النظام العراقي السابق استمر في سعيه في إتباع سياسة الغموض فيما يتعلق بتلك الأسلحة، وأنه ما زال مستمراً في تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة.

يعتبر الأردن من الدول الوحيدة المجاورة للعراق والتي تربطه علاقات وثيقة بكل من العراق والولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب وقد يواجه أجواء تهديد للأمن الوطني في الوقت الذي يتعلق بأهداف علاقته المتميزة مع واشنطن، ويجد نفسه في علاقة غير سهلة مع الصفوة السياسية العراقية الجديدة، حيث حاول الأردن إتباع سياسة التوازن ما بين مواقفه الدولية والإقليمية وهي السياسة التي تعتمد أساساً على التوافق ما بين مصالح الأردن تجاه حليفه الإستراتيجي، الولايات المتحدة الأمريكية، وما بين مصالحه والتزامه القومي تجاه جاره العراق .

---

(١) قرار مجلس الأمن، ١٤٤١، عام (٢٠٠٢)

(٢) المشاقبة، أمين (٢٠١١) التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، عمان ، دار حامد للنشر، ص٦٨.

ومع تأزم الأوضاع الإقتصادية في الأردن في نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة، أصبح هناك مسلمات واضحة للقيادة الأردنية، وعلى درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للبلدين العراق والأردن، وبالقدر الذي يمثله الأردن كرئة ومتنفس للعراق، فإن بغداد تمثل العمق الاستراتيجي للأردن اقتصادياً، وبات من المسلمات أن الانفتاح على العراق أصبح المنفذ الأوفر حظاً في إعادة بعث الحياة في شريان الإقتصاد الأردني والتي قاربت على الجفاف خلال عقد من التراجع والركود، ولعل هذا ما فسر السياسية والدبلوماسية الأردنية تجاه العراق خلال عامي ٢٠٠٠ م و٢٠٠١ م، إذ سعى الأردن لمحاولة رفع الحصار عن العراق من جهة على الصعيد العربي والدولي، ومن جهة أخرى جرت محاولات اتصال تجاري وسياسي بين البلدين آنذاك لزيادة حجم الاستثمار التجاري بينهما ولتحسين معدل النمو الإقتصادي الأردني الذي وصل إلى أدنى مستوياته منذ عدة سنوات[١].

أما بالنسبة للعراق فإن حاجته للأردن أيضاً إستراتيجية، فعمّان كانت وما زالت المحطة الأولى والوحيدة للمسؤولين العراقيين بالإتصال بالعالم ، فما من مسؤول عراقي خرج أو عاد إلى بغداد إلا ومرّ من عمان، وهذا الحال انطبق على أبناء الشعب العراقي أيضاً ، حيث أن السفارات الأجنبية في عمّان كانت تستقبل من العراقيين الراغبين في السفر أو الهجرة أكثر ما تشهده أية دولة أخرى مجاورة للعراق، كما أن أكثر من ٣٥٠ ألف عراقي كانوا يقيمون في الأردن بصفة دائمة قبل احتلال العراق[٢]، ومن جانب آخر ارتبط الأردن والعراق ببروتوكول تجاري مقداره ٤٠٠ مليون دولار سنوياً، وباتفاقية نفطية تتيح للأردن الحصول على احتياجاته النفطية من العراق بأسعار تفضيلية، وعلى نصف هذه الاحتياجات مجاناً باعتبارها هدية للشعب الأردني من الرئيس العراقي السابق صدام حسين[٣].

ومرة أخرى فإن أخذ كل هذه الحقائق في الإعتبار، أمر حتمي بالنسبة للأردن الذي لم يرد خسارة كل المكاسب العراقية، ولكنه في الوقت نفسه خضع إلى ضغوط قوية من جانب الولايات التي يشكل الأردن رقاً أساسياً في سياستها الشرق أوسطية للتحول عن العراق .

ومن الناحية السياسية كانت القيادة الأردنية تتحدث دائماً عن خطرين يهددان استقرار المنطقة وهما: استمرار العنف الإسرائيلي وتصعيد الصراع في الأراضي الفلسطينية من جهة، والحالة العراقية من جهة أخرى. وهذا التهديد يمس الأوضاع الداخلية للعديد من دول المنطقة بما

---

(١) سميح المعايطة ، الأردن والعراق فضاء استراتيجي مشترك في مواجهة الحصار، موقع اكتروني(٨/ ٢٠٠١) www. Islam-online .net
(٢) المرجع نفسه
(٣) قطيشات، ياسر (٢٠٠٩) العلاقات السياسية الأردنية – العربية من ١٩٥٢ -٢٠٠٤ ، ط١، دار يافا، عمان ، ص ٤٠٢ ،

فيها الأردن، ولهذا ترى السياسة الأردنية أن أي جهد للتخفيف من التصعيد على الجبهتين الفلسطينية والعراقية يصب في مصلحة الأمن والاستقرار الداخلي للأردن، وهذه الرسالة كانت جزءاً من الجهد الدبلوماسي الأردني لأصدقائه في الولايات المتحدة الأمريكية، وكأنه يقول بأن الحرص على الأردن ودوره المعتدل في المنطقة يقتضي تجنيبه الإقتراب من تفاصيل هذا التصعيد، وهذا المنطق كان جزءاً من مبررات الرفض لاستخدام أراضيه من قبل القوات الأمريكية في حال حدوث عمل عسكري ضد العراق(١).

ومن هنا فعند النظر إلى مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الأردنيةنجد أنها تتمثل بما يلي(٢):

١- الحفاظ على استقلال الأردن وحماية سيادته ووحدة أراضيه وإبعاد مصادر الخطر والتهديد الخارجي عنه.

٢- تنمية مصالح الأردن الوطنية ورعايتها والحفاظ عليها ، واستغلال الموارد الوطنية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحسين الإقتصاد لتحقيق الأمن والإستقرار الوطني.

٣- اكتساب احترام المجتمع الدولي وكسب المصداقية لتعزيز احترام الأردن وسمعته الحسنة بين دول العالم.

٤- الحفاظ على نظام الحكم القائم وعلى طابعه الملكي الهاشمي وتعزيز الولاء الشعبي لنظام الحكم.

٥- حماية الأمن القومي والحفاظ عليه من خلال السعي لإقامة علاقات حسن جوار مع دول المنطقة ومع حكومات الدول الديمقراطية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

٦- تعزيز الوحدة الوطنية والحفاظ عليها.

٧- خصوصية العلاقات الأردنية الفلسطينية وتحمل المسؤولية الوطنية القومية إزاء القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ولذلك تسعى السياسة الأردنية لدعم سلطة الحكم الذاتي ودعم قيادتها لكسب أكبر قدر من التأييد الدولي ، ولتحقيق تسوية عادلة وشاملة تضمن للشعب الفلسطيني استرداد حقه المشروع وإقامة دولته المستقلة على تراب وطنه وعاصمتها القدس، وكذلك رعاية المقدسات الإسلامية والعمل على إبقاء حضور أردني على صعيد العمل الإسلامي.

---

(١) سميح المعايطة، الأردن المتضرر على كل حال، شؤون سياسية، (٢٠٠٢/٩/٨) www.islam-online.net

(٢) عزام، عبد المجيد (١٩٩٩) مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات ، ط١، تحرير، أمين مشاقبة، دار حامد ، عمان ، ص٤٠ .

٨- السعي للقضاء على مصادر النزاع الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، وتحقيق السلام العادل والشامل والدائم الذي يضمن الأمن والإستقرار للمنطقة، والإلتزام بقرارات هيئة الأمم والمواثيق الدولية والمعاهدات.

٩- التعامل والتفاعل على أساس قواعد الإحترام المتبادل والثوابت المستندة إلى الشرعية الدولية بما فيها عدم جواز إحتلال أراضي الغير بالقوة ، واستخدام الدبلوماسية ولغة الحوار والتفاهم بدل القوة العسكرية لحل الخلافات والنزاعات الدولية .

١٠- مواصلة الإنفتاح والتفاعل مع دول العالم والمنظمات الدولية وتبادل الخبرات، والتعاون في شتى الميادين المختلفة لتطوير مقدرات الدولة وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتفعيل دور المجتمع الأردني في المشاركة الإنسانية الفاعلة وضرورة التسامح بين الشعوب والديانات المختلفة والعمل معاً لبناء الحضارة الإنسانية .

١١- الإلتزام بمبادئ وأفكار الثورة العربية الكبرى وميثاق الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والتركيز على مبادئ القومية العربية والإسلامية، والعمل على إذابة التناقضات والحواجز بين الدول العربية والإسلامية لبناء التعاون والتضامن بينها.

حيث مهدت هذه المبادئ والأهداف وسطية الأردن السياسية وابتعاده عن التصلب العقائدي لمواصلة انتقاء النافع الصالح بعقلانية وتعقل، الأمر الذي مكنه من إرساء قواعد العلاقات المتميزة مع كل دول العالم شرقاً وغرباً، هذه الوسطية التي كانت الأساس الذي استندت إليه مصالحه في الجمع بين الأصالة والمعاصرة واعتماد تعددية سياسية واجتماعية واقتصادية في الداخل، مما مهد السبيل لعلاقات الأردن الحسنة مع دول الجوار والعالم، كما وعزز كون الأردن أكثر الدول العربية ثباتاً واستقراراً على مدى تاريخ هذا القرن، وساعد إلى التطلع نحو القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة بثقة وأمل[١].

وسعت سياسة الأردن الخارجية في سبيل تلك الأهداف، إلى التأكيد دوماً على مواقفها من القضية الفلسطينية وتحملها للمسؤولية الوطنية والقومية تجاه الشعب الفلسطيني، والعمل على تحقيق السلام العادل والشامل الذي يضمن عودة الحق والأرض ضمن أسس الشرعية الدولية المتعارف عليها، وعلى صعيد القضية العراقية دعا الأردن مراراً إلى رفع الحصار عن الشعب العراقي والحفاظ على وحدته وسيادته، وبعد حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق. ما زال الأردن يصر في توجهه القومي على استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه واختيار شكل الحكم الذي

(١) أبو جابر، كامل (١٩٩٨) مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، مرجع سابق، ص١٧

يرتضيه، واحترامه لرأي الشعب العراقي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية إلا بما يصب في المصلحة العراقية والقومية[١].

كما ويجدر التنويه هنا إلى أن أهمية وأولويات هذه المبادئ والأهداف تتفاوت وتتغير حسب الأحداث والظروف السياسية المستجدة على الساحة السياسة الإقليمية والدولية، وخاصة أن السياسة الخارجية الأردنية في معظم الأحيان تكون ردود أفعال على الأحداث السياسية الإقليمية الدولية[٢].

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن العراق يعتبر محدداً من متغيرات السياسة الخارجية الأردنية ، وذلك للأمور التالية :[٣].

١-الثقل العسكري العراقي قياساً بعدد سكانه .

٢- آلة العراق العسكرية ومقدراته التكنولوجية المتطورة .

٣- تشكيل عمق استراتيجي للأردن .

٤- امتلاكه للنفط والموارد الطبيعية الأخرى، والتي تعتبر من الصادرات الرئيسية العراقية للأردن.

واليوم وبعد احتلال العراق وتغير القيادة السياسية فيه من حزب البعث القومي إلى قيادة سياسية متحالفة القوى تحت الهيمنة والسيطرة الأمريكية في البدايات للإحتلال ولاحقاً للنفوذ الإيراني، يجد الأردن نفسه في مأزق حرج وموقف لا يحسد عليه فهو الخاسر الأول بعد العراق على المستوى السياسي والاقتصادي، وما كان يجنيه الأردن من مساعدات مادية ونفطية من العراق، ذهبت مع تغير الوضع السياسي والإستراتيجي هناك ، بيد أن ذلك لم يبلغ دور المتغير العراقي كمحدد في السياسة الخارجية الأردنية، وتحقيق الإستقرار أو عدمه في العراق سيحدد أثر ذلك على سياسة الأردن الخارجية والداخلية[٤].

---

(١) المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الخارجية الأردنية ، موقف الأردن من تطورات الأزمة العراقية ، موقع الوزارة . www. Mfa.gov.jo

(٢) عزام، عبد المجيد (١٩٩٩) مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٣) الهزيمة، محمد (١٩٩٩) السياسة الخارجية الاردنية ، ط١، عمان للنشر ، عمان، ص ١١٩.

(٤) قطيشات، ياسر (٢٠٠٩) العلاقات السياسية الأردنية – العربية من ١٩٥٢ -٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٨٣.

الموقف الرسمي الأردني قبل الحرب

كان شأن الأردن في ذلك الوقت شأن بقية الدول العربية، فقد كان يرى قبل اندلاع الحرب وإبّان نشوب الأزمة العراقية – الأمريكية ضرورة امتثال العراق بشكل كامل وغير مشروط لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة(١).

وعمل الأردن على تجنب أي استخدام منفرد للقوة ضد العراق . انطلاقاً من قناعته بأن هكذا استخدام للقوة من شأنه فقط أن يعمق حالة عدم الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط التي يؤمن الأردن بأنها غير قادرة على منع خطر لأي تفكيك سياسي أو إقليمي في العراق الذي يشكل طرفاً إقليمياً أساسياً، وأعلن الأردن رسمياً بأن الشرق الأوسط ليس بوسعه تحمل أية أزمة أو عمل عسكري أحادي قد يوجه ضد العراق، وحذر مما قد يؤدي إليه مثل هذا الأمر من معاناة إنسانية وضحايا أبرياء، واستند في ذلك إلى رفضه أي عمل عسكري أحادي الجانب ليس ضد العراق فحسب بل ضد جميع الدول العربية(٢).

وشدد الأردن على أهمية صون السلامة الإقليمية والوحدة السياسية والإستقلال السياسي وسيادة العراق على أراضيه، علاوة على ذلك فإن الأردن حاول إقناع القيادة العراقية بشتى السبل بأن تستجيب وتنفذ كافة الإلتزامات التي تفرضها قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالعراق وصولاً بعد ذلك إلى خلق الأجواء المواتية التي من شانها أن تطلق عملية تخفيف العقوبات الإقتصادية المفروضة على الشعب العراقي وصولاً إلى رفع هذه العقوبات التي انتهكت الشعب العراقي(٣).

ودعا الملك عبد الله الثاني إلى بذل كل الجهود لتجنيب العراق والمنطقة شبح الحرب، حيث أكد الملك في القمة العربية في شرم الشيخ في الأول من آذار عام ٢٠٠٣ م، أن الأردن استعمل جميع علاقاته الدولية لإيجاد تسوية سياسية في العراق مع الولايات المتحدة، وأن الأردن يؤكد على ضرورة دعم وتأييد أي جهد يساعد على تجنيب العراق أي عمل عسكري ، كما دعا الملك إلى أهمية استمرار تعاون العراق مع الأمم المتحدة وتنفيذ قرار١٤٤١، وكافة القرارات الدولية ذات الصلة، كما أكد الملك على خطورة الوضع، وإمكانية تقسيم العراق إذا وقعت الحرب(٤).

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٤٤.
(٢) وزارة الخارجية الأردنية، قضايا أساسية في السياسة الخارجية الأردنية، الموقع الالكتروني www.mfa.gov.jo
(٣) المرجع نفسه.
(٤)خطاب جلالة املك عبد الله الثاني في قمة شرم الشيخ (٢٠٠٣/٣/١) الموقع الالكتروني ، www.kingabdullah.jo

ومن خلال هذه القمة التي عقدت، لمناقشة التهديدات الخطيرة التي يتعرض له العراق وما يتهدد الدول العربية من مخاطر ، واحتمال تطور الموقف إلى المواجهة العسكرية ، وتداعياتها الخطيرة على المنطقة وعلى الأمن القومي العربي، خلصت القمة إلى مجموعة من القرارات التالية(١):

١- تأكيد الرفض المطلق لضرب العراق، أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية، باعتباره تهديداً للأمن القومي العربي وضرورة حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية في إطار الشرعية الدولية .

٢- دعوة كافة الدول لمساندة الجهود العربية الهادفة إلى تجنب الحرب، وأن ذلك يتحقق من خلال استكمال تنفيذ العراق لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ (٢٠٠٢)

٣- المطالبة بإعطاء فرق التفتيش المهلة الكافية لإتمام مهمتها في العراق ودعوتها إلى مواصلة توخي الموضوعية في استكمال هذه المهمة .

٤- التأكيد على مسؤولية مجلس الأمن في عدم المساس بالعراق وشعبه، وفي الحفاظ على استقلاله وسلامة ووحدة أراضيه، والتأكيد على ضمان أمن دول الجوار العراقي وسيادتها وسلامة أراضيها .

٥- التأكيد على امتناع دولهم عن المشاركة في أي عمل عسكري يستهدف أمن وسلامة ووحدة أراضي العراق وأي دولة عربية .

٦- الإعراب مجدداً عن التضامن مع الشعب العراقي الذي عانى لسنوات طويلة، وبأن الوقت حان لرفع العقوبات عن العراق في إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولاسيما القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

٧- قيام مملكة البحرين بتشكيل لجنة رئاسية بالتشاور مع الدول الأعضاء تضم الرئاسة السابقة والحالية والقادمة والأمين العام للجامعة بالإضافة إلى الدول الراغبة في الإنضمام إليها، وذلك للقيام بالإتصال مع الأطراف الدولية المعنية ولعرض الموقف العربي عليها وخاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكذلك التشاور مع الحكومة العراقية في إطار قرارات القمم العربية حول العراق الشقيق، وذلك لبحث سبل مواجهة التحديات الخطيرة التي يواجهها العراق وما يتهدد الدول العربية من مخاطر واحتمالات .

---

(١) جامعة الدول العربية، قرارات جامعة الدول العربية على مستوى القمة، شرم الشيخ(٢٠٠٣/٣/١) الموقع الالكتروني www.gn4me.com

٨- إن شؤون الوطن العربي وتطوير نظمه أمر تقرره شعوب المنطقة، بما يتفق مع مصالحها الوطنية والقومية، بعيداً عن أي تدخل خارجي، وفي هذا الإطار يستنكر القادة ما يتردد من محاولات رامية إلى فرض تغييرات على المنطقة، أو التدخل في شؤونها الداخلية وتجاهل مصالحها وقضاياها العادلة.

٩- اعتبار نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق جزء من نزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة بما في ذلك إسرائيل، طبقاً للفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١).

١٠- الاستمرار في المتابعة الدقيقة لتطورات المسألة العراقية.

حيث كان موقف الأردن الرسمي كبقية مواقف الدول العربية الأخرى قبيل الحرب ، والتي تمثله في قرارات قمة شرم الشيخ ٢٠٠٣ .

وعبر الملك عبد الله الثاني عن الرؤية الأردنية حول الوضع في العراق في مقابلة مع تلفزيون أبو ظبي بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٣ حيث قال الملك: " أي حرب في هذه المنطقة ستكون لها آثار سلبية على المنطقة بكمالها وخاصة في هذه المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية ونحن في الأردن عملنا كل ما نستطيع من أجل استمرار الحوار بين العراق والأمم المتحدة وتسوية هذه المشكلة بطريقة سلمية ونحن نعتقد أن تسوية هذه المشكلة بالحوار وبالطرق السلمية سيجنب المنطقة الكثير من تبعات الحرب وآثارها المدمرة"[١].

وفي خطاب الملك عبد الله الثاني في كلمة أمام مؤتمر دول عدم الانحياز في ٢٠٠٣/٢/٢٤. أن"الوضع في العراق يشكل تحدياً كبيراً آخر ، فالعراق عضو هام في الحركة ، وفي الجامعة العربية أيضاً ، الأزمة التي تتكشف في العراق تحمل في طياتها نتائج رهيبة على العالم "وأضاف الملك عبد الله قوله أن مجلس الأمن "يجب أن يواصل تحمل المسؤولية الأساسية ونأمل أن تستمر كافة الأطراف باحترام هذه الحقيقة ، وأن تتحقق الأمم المتحدة من التطبيق الصادق لقراراتها"[٢].

وخلال زيارة الملك عبد الله الثاني إلى العاصمة البريطانية في شباط عام ٢٠٠٣ ،عقد الملك مباحثات مطولة مع الرئيس الوزراء البريطاني توني بلير ، وقد أكد الملك عبد الله على موقف بلاده من الأزمة العراقية والذي يدعو تجنيب المنطقة أي ضربة عسكرية واللجوء إلى الخيار السلمي لحل كل المشكلات العالقة بين العراق والأمم المتحدة سلمياً مع ضرورة التشديد على التزام النظام العراقي على تنفيذ قرار (١٤٤١) والصادر عن مجلس الأمن الدولي، وأكد

---

(١) مقابلة الملك عبد الله الثاني مع تلفزيون أبو ظبي (٢٠٠٣/١/٢٣) الموقع الالكتروني www.kingabdullah.jo

(٢) خطاب الملك عبد الله الثاني، مؤتمر دول عدم الانحياز (٢٠٠٣/٢/٢٤) الموقع الالكتروني www.mfa.gov.jo

الملك رغبته في إبعاد المنطقة عن شبح الحرب وإحلال الأمن والاستقرار نظراً لما ستتركه هذه الحرب من ويلات كبيرة ليس على العراق فحسب بل على المنطقة بأكملها(١).

كما عبرت الحكومة الأردنية هي الأخرى عن رفضها لمنطق استخدام القوة لحل المشاكل الدولية، فخلال حديث له مع تلفزيون دبي في ٩ /٢٠٠٢/١١، شدد رئيس الحكومة الأردنية آنذاك علي أبو الراغب على ضرورة إيجاد حل دبلوماسي للأزمة العراقية مؤكداً بأن الأردن له علاقات سياسية واقتصادية وإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذه العلاقات لها أهمية كبيرة للأردن، كما أن الأردن له علاقات تاريخية واقتصادية وإستراتيجية مع العراق ويعمل على إيجاد توازن بين هذه العلاقات وأنه ليس مستعداً للتضحية بها على حساب طرف آخر (٢).

وعلى هذا الأساس فإن الرؤية الأردنية للأزمة العراقية تنادي بضرورة الحل الدبلوماسي للأزمة وعدم إيصالها إلى مرحلة الصدام المسلح، والدعوة إلى تعاون العراق مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وكانت الرؤية المستقبلية للأردن أنه في حال وقعت حرب في المنطقة فإن ذلك سيؤدي إلى حالة عدم استقرار وتوترات في منطقة الشرق الأوسط، والتي تنعكس على الأمن الداخلي للأردن .

الموقف الرسمي الأردني خلال الحرب

بعد أن وصلت الأزمة العراقية إلى طريق مسدود، وبعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية هي وحلفائها بالاستعداد للمواجهة العسكرية ، بدأت الحرب الخليج الثالثة في ٢٠٠٣/٣/٢٠ ، وسط ترقب عربي ودولي وإقليمي لما ستؤدي إليه هذه الحرب من نتائج وتداعيات ليس على المنطقة فحسب وإنما على العالم أجمع.

عندما بدأت الحرب، لم يجد الأردن بداً من إعلان رفضه للحرب ومطالبته طبقاً للإجماع العربي بضرورة وقف الحرب وخروج قوات الإحتلال الأمريكية من العراق ، وامتاز الموقف الأردني طيلة أيام الحرب وما تلاها بمراقبة كثيفة لتطورات الوضع في العراق والمنطقة، وحاولت القيادة السياسية الأردنية تجنب آثار الحرب على الصعيدين الداخلي والخارجي للأردن(٣).

ففي اليوم التالي لإعلان الحرب، ألقى الملك عبد الله الثاني خطاباً موجهاً للشعب الأردني بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢١م حيث قال " لقد عملنا منذ بداية الأزمة بين العراق والأمم المتحدة على

(١) الذنون، فواز (٢٠٠٥) الأردن وحرب الخليج الثالثة، مجلة الدراسات الإقليمية، ع ٣، الموصل، ص ١١٠.
(٢) المرجع نفسه، ص ١١٠.
(٣) قطيشات، ياسر (٢٠٠٩) العلاقات السياسية الأردنية – العربية من ١٩٥٢ -٢٠٠٤ ، مرجع سابق، ص ٤٤٤.

تسوية هذه الأزمة بالطرق السلمية ، واستخدمنا كل علاقاتنا بالدول المؤثرة في هذا العالم ، وعملنا بكل الوسائل الممكنة لتجنيب العراق هذه لحرب وآثارها المدمرة ، ولكن مع الأسف لم نتمكن لا نحن ولا الأمة العربية ولا المجتمع الدولي من تجنيب المنطقة والشعب العراقي الشقيق هذه الحرب.

أما الآن، وقد وقع ما كنا نحذر منه ونسعى لعدم وقوعه ، فإن واجبنا الأساسي هو الحفاظ على أمن الوطن واستقراره ، وحماية مصالحه العليا ، وهذا يستدعي قبل كل شيء تماسك جبهتنا الداخلية وحماية وحدتنا الوطنية ، والتعامل مع هذه الظروف بمنتهى الوعي والإنتماء الحقيقي والثقة بقدراتنا على تجاوز هذه الأزمة ، مثلما تجاوزنا أصعب منها عبر العقود الماضية(١).

أما بالنسبة للشعب العراقي الشقيق، فنحن حريصون كل الحرص، على أن نقوم بواجبنا الإنساني والأخوي تجاه هذا الشعب ضمن إمكانيتنا وقدراتنا ، وسنعمل بكل الوسائل الممكنة لوضع حد لهذه الحرب بالسرعة الممكنة للتخفيف من معاناة أشقائنا ، وتمكينهم من تجاوز هذه آثار هذه الحرب ، والحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي العراقية (٢).

كما أكد جلالة الملك عبد الله الثاني في مقابلة مع وكالة الأنباء الأردنية " بترا" على أن الأردن استخدم كل العلاقات بالدول المؤثرة من أجل تجنيب العراق الغزو الأمريكي له ، وأن الأردن واجه الكثير من المشاكل نتيجة موقف الأردن الرافض للحرب والداعي إلى تسوية هذه الأزمة في العراق ، وأن هذه الحرب سوف تؤثر على المنطقة برمتها ، كما أن الشعب العراقي هو صاحب الحق في اختيار قيادته، واللجوء دوماً إلى لغة الحوار لحل جميع المشاكل(٣).

وفي مقابلة للملك عبد الله الثاني مع قناة CNN الأمريكية بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٧ ، أوضح الملك أن ما نأمله هو أن يكون للعراقيين الكلمة الجوهرية في أسرع وقت ممكن ، وتمثيل قوي لحكومة انتقالية تؤدي في نهاية المطاف إلى حكومة مستقبلية ، وقبل كل ذلك لابد من إعادة فرض نظام الأمن.

كما تحدث الملك أيضاً على أنه استقبل عدد من كبار مسؤولي الحكومة العراقية مثل عزت إبراهيم وطه ياسين رمضان ، وذلك طلباً لما يمكن فعله لحل المشاكل مع الأمم المتحدة

(١) خطاب الملك عبد الله الثاني للشعب الأردني (٢٠٠٣/٣/٢١) موقع الالكترونيwww. kingabdullah.jo
(٢) المرجع السابق
(٣) مقابلة جلالة الملك عبد الله الثاني، وكالة الأنباء الأردنية " بترا" (٢٠٠٣/٤/٢) الموقع الالكتروني، www.kingabdullah.jo

والمجتمع الدولي ، حيث كان موقف الملك واضحاً وصريحاً لما يجب فعله لتجاوز هذه الأزمة ، حيث شعر جلالة الملك من خلال المقابلات أن النظام العراقي لم يكن له الرؤية الواضحة[١].

وفيما يتعلق في موقف الحكومة الأردنية ، فقد عقدت الحكومة الأردنية برئاسة رئيس الوزراء أنذاك علي أبو الراغب مؤتمراً صحفياً في الأول من نيسان ٢٠٠٣، حضره عدد من رؤساء تحرير وكتاب الصحف الأردنية وعدد من الإعلاميين ، وقد أكد أبو الراغب على موقف الأردن المعارض للحرب والدعوة لوقفها بأسرع وقت ممكن والرجوع بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة[٢].

كما قال رئيس الوزراء الأردني علي أبو الراغب، "أن الحرب جاءت نتيجة التصلب في الموقف العراقي"، موضحاً أن الأزمة العراقية ليست بجديدة بل هي مستمرة منذ أكثر من عام ونصف ، وقد بذل الأردن كل الجهد للإسهام بحل هذه الأزمة من خلال التحدث مع المسؤولين العراقيين وإبلاغهم مخاوف الأردن من الأذى الذي قد يلحق بالعراق جراء الفجوة الكبيرة التي بينه وبين الأمم المتحدة والنظام الدولي ، وإظهار المواقف المتشددة باتجاههم[٣].

كما كانت تصريحات المسؤولين الأردنيين بعد انتهاء الحرب الأمريكية على العراق تنطلق من الثوابت التالية: [٤].

١- يتوجب أن يضطلع المجتمع الدولي والأمم المتحدة بدور مركزي وأساسي في العراق ، بما في ذلك الإشتراك سياسياً في المرحلة المقبلة وليس إنسانياً فقط من أجل ضمان أن تحظى أية حكومة عراقية تتبلور مستقبلاً بمصداقية في الداخل والخارج .

٢-ينبغي أن يكون للأمم المتحدة ودول الجوار العراقي دوراً في الإشراف على الإنتخابات المنوي تنظيمها لاختيار حكومة عراقية دائمة ، بهدف ضمان الشفافية و النزاهة بعيداً عن أية تدخلات خارجية .

٣- يجب أن يقرر الشعب العراقي مستقبله بنفسه ، وأن يكون هو في النهاية صاحب القرار وليس أية جهة أخرى ، فاختيار القيادات العراقية يجب أن يتم من الداخل وليس من الخارج ، والأردن يقبل بما يقبل به الشعب العراقي ، ويحترم خياره الديمقراطي الحر ، ويعمل من أجل تمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير .

---

(١) مقابلة جلالة الملك عبد الله الثاني، شبكة سي ان ان الأمريكية(٢٠٠٣/٤/٢٧) الموقع الالكتروني، www.kingabdullah.jo

(٢)الذنون، فواز (٢٠٠٥) الأردن وحرب الخليج الثالثة ، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٣) المرجع نفسه، ص ١١٣.

(٤) قطيشات ، ياسر (٢٠٠٩) العلاقات السياسية الأردنية – العربية من ١٩٥٢ -٢٠٠٤ ، مرجع سابق، ص ٤٤٧.

٤- من الضروري قيام حكومة عراقية ذات مصداقية وقاعدة عريضة تمثل مختلف الأطياف بأسرع وقت ممكن، وفقاً لدستور يرتضيه ويصادق عليه الشعب العراقي ، وأن تكون قادرة على حكم البلاد وضمان سيادتها ووحدتها الإقليمية، وتعمل على إعادة إعمار العراق و إعادته إلى وضعه الطبيعي على النطاقين الإقليمي والدولي ، ويلتزم بالعيش بسلام وتجانس مع دول الجوار.

٥- الأردن ملتزم بمواصلة تقديم المساعدات الإنسانية الممكنة للشعب العراقي الشقيق ، وبممارسة دور الرئة التي تمر من خلالها المساعدات المقدمة إليه من الدول والجهات المختلفة ، وهو حريص على استمرار العلاقات التاريخية الوثيقة التي تربط الشعبين الشقيقين الأردني والعراقي، وملتزم بتطويرها ودفعها قدماً في مختلف المناحي لما فيها مصلحة البلدين.

لقد ارتكزت مصالح الأردن في العراق في فترة الحرب إلى أمرين مهمين: أولا أمن المملكة الأردنية الهاشمية وثانياً أوجه ضعف الإقتصادي الذي يعيشه الأردن .،

إن ما يريده الأردن هو عراق قوي ومستقر ومعتدل وموحد ، وعراق يرى احتياجات شعبه، وأن الأردن قلق بما يسود العراق وأن المملكة معرضة بشدة إلى أخطار اقتصادية وسياسياً وأمنياً، ولا يمكن للأردن عزل نفسه إذا ساءت الأمور في العراق ، فمستقبل الأردن مرتبط بمستقبل العراق كما يراه العديد [(١)]

ويريد الأردن أن يشهد حكومة مركزية قوية في العراق لا تهمش فيها أية طائفة، وعلى الأخص العرب والسنة، ويخشى الأردن ظهور أقاليم منفصلة أو شبه مستقلة ، على افتراض أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار بل وإلى تقلص مراقبة العراقيين لحدودهم، ويخشى الأردن كذلك من النفوذ الإيراني في العراق وذلك بسبب الخلافات الواسعة بين العرب والإيرانيين وبين الشيعة والسنة في المنطقة[(٢)].

لقد حاول الأردن من خلال علاقاته الدولية منع وقوع هذه الحرب ، فقد أدت هذه الحرب إلى وجود متغيرات جديدة في المنطقة ، انعكست بدورها على الأردن على الصعيدين الداخلي والخارجي للبلاد، فعلى الصعيد الداخلي أوجدت هذه الحرب تحديات في المجالات الإقتصادية والأمنية والاجتماعية ، وعلى الصعيد الخارجي أدت إلى إيجاد سياسات خارجية جديدة تتماشى مع المتغيرات التي حدثت في المنطقة نتيجة هذه الحرب .

(١) معهد السلام الأمريكي. تقرير الأردن والعراق بين التعاون و الأزمة ، واشنطن ، تقرير خاص رقم ١٧٨ (٢٠٠٦/١٢) ص ٣.
(٢) المرجع نفس، ص ٤.

الرؤية التحليلية للموقف الأردني

لم يكن الموقف الأردني في حرب الخليج الثالثة بتلك الميزة التي امتاز بها في حرب الخليج الثانية، حيث الحياد الإيجابي المميز الذي اختلط على الدول والأفراد فشكل بصيغة فريدة نوعاً من أنواع السياسة الخارجية التي تجمع بين الوسطية في الموقف والإعتدال في طرح وتبويب جزيئات الأزمة بكل تداعياتها ومظاهرها التي طفت إلى الساحة المحلية والعربية والإقليمية، لقد أدركت القيادة السياسية الأردنية هذه المرة أن اللعبة السياسية والإستراتيجية في نهايتها ، وأن التغيير والتبديل في المواقف العربية والدولية أمراً غير مضمون ، وطبيعة الظروف القائمة والتشتت ونزاع الدول العربية، لن يخدم الأردن في وجه الأطماع الأمريكية في المنطقة، لأن الأطراف الرئيسية في الأزمة – بعض دول الخليج – هي من تستقطب وتؤيد الموقف الأمريكي[١].

وأمام كل هذه الحقائق ، وجد الأردن نفسه ملزماً باتخاذ موقفاً معتدلاً، فمن جهة أعلن صراحة رفض حرب العراق ودعا مراراً إلى رفع الحصار المفروض عليه ، ومن جهة أخرى بحث عن مصلحته الوطنية في إطاره الساعي القائم لتوزيع الغنائم للمستفيدين من الحرب أو المتضررين، فاستقدم ثلاثة قواعد لإطلاق صواريخ بتريوت دفاعية لحماية الحدود الأردنية – العراقية خوفاً من اختراقها من جانب القوات العراقية ، فيما وافق على قرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربية آنذاك الخاصة بضرورة وقف الحرب وانسحاب القوات الأمريكية والبريطانية من العراق بشكل رسمي [٢].

لقد دار في الأردن خلال الشهور الأخيرة التي سبقت نشوب الحرب ، سجال واسع بين أربع تيارات حاولت كل منها أن تنتصر في موقفها على الآخرين ، وكل ذلك أمام مشهد التهديد الأمريكي بالعدوان على العراق ، وهذه التيارات هي[٣]:

التيار الأول:

الذي أكد على ضرورة وقوف الأردن قلباً وقالباً مع العراق مهما كانت النتائج المترتبة على ذلك، لأن نهاية العراق تعني فيما تعني سقوط الأردن في الهاوية ، خصوصاً وأن إلحاق الهزيمة بالعراق سيكون مفترقاً أساسياً لتغيير الكثير من الأمور في الشرق الأوسط ، وفتح ملفات

---

(١) قطيشات، ياسر، أزمة الخليج الثالثة وإشكالية الظواهر السياسية في المواقف العربية، جريدة الرأي الأردنية، ٢٥ /٢٠٠٣/٧.

(٢) حزين، صلاح، الأردن والعراق عشية حرب الخليج الثالثة ، صحيفة صوت الوطن ، ٢٠٠٣/٣/٢٧.

(٣) قطيشات، ياسر (٢٠٠٩) العلاقات السياسية الأردنية – العربية من ١٩٥٢ -٢٠٠٤، مرجع سابق ص٤٥٠ - ٤٥١.

لم تفتح بعد بجدية مثل التصدي لحزب الله وهذا يعني المرور بسوريا وإيران ، بالإضافة إلى الخشية من تأكيدات بتحرك أمريكي إسرائيلي لإعادة رسم خريطة المنطقة .(١)

التيار الثاني:

رأى أن العراق هو المسؤول عما وصلت إليه بغداد من مأزق ، وأن على الأردن أن لا يتحمل نتائج أخطاء الآخرين، ودعا إلى ضرورة وقوف الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية لأن واشنطن هي واشنطن ومن الإنتحار أن يستقبل الأردن المركب الغارق ، خصوصاً أن جميع المحاولات التي قام بها الأردن لتجنب هجوم عسكري ضد العراق قد فشلت وأصبحت الكرة الآن في ملعب العرق الذي وافق على عودة مفتشي الأمم المتحدة امتثالاً للإرادة الدولية ، بيد أن موافقته لم تقنع الإدارة الأمريكية التي بدت مصرة على إسقاط النظام البعثي واحتلال العراق بأي شكل .

التيار الثالث:

الذي دعا إلى ضرورة الإنتظار إلى حين انطلاق ساعة الصفر، وحينها لابد للأردن أن يبحث عن مصلحته الوطنية وحسب، لأن مرحلة ما بعد صدام لن ترحم أحداً، إلا أن هذا التيار في الوقت ذاته طالب بضرورة بقاء مؤشر السياسة الأردنية على حاله طيلة استمرار التحركات الدبلوماسية على الصعيد الإقليمي والدولي ، والإبقاء على علاقاته مع بغداد حتى لا يثير أي سخط لتجنب قطع إمدادات النفط.(٢)

التيار الرابع :

اكد على ضرورة الجلوس في المنتصف وعدم الاشتباك في أي معركة اكبر من الأردن، أما إذا كانت القصة في الخشية من مرحلة ما بعد صدام فإن العراق بأي نظام كان بحاجة إلى الأردن ، كما هو الأردن بحاجة إلى العراق وكل تيار يقدم حججه.(٣)

الموقف الشعبي الأردني

لم تخف الأوساط الشعبية الأردنية استياءها من السياسة الأردنية تجاه الملف العراقي سواء قبل الحرب عندما وقفت المعارضة صفاً واحداً في معارضتها للحرب الأمر الذي أثار قلق واشنطن على مصالحها في الأردن على المدى الطويل ، والتي استمرت بعد الحرب خاصة بعد الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الأردني آنذاك علي أبو الراغب إلى الكويت في شهر ٢٠٠٣/٨ والتي جاءت بعد أسابيع قليلة من إنشاء مجلس الحكم الانتقالي في العراق ، حيث أعلن

---

(١)قطيشات، ياسر (٢٠٠٩) العلاقات السياسية الأردنية – العربية من ١٩٥٢ -٢٠٠٤، مرجع سابق ص٤٥٠ - ٤٥١..

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤٥١ .

(٣) المرجع انفسه ، ص٤٥١

أبو الراغب عن دعم الأردن للمجلس المذكور وسياسات الإحتلال، وإدانته لممارسات النظام العراقي السابق مؤكداً على أهمية الوجود الأمريكي في العراق للحفاظ على وحدته ومنع وقوع حرب أهلية في العراق ، وقد أثارت تلك التحريات جدلاً رسمياً وشعبياً وإعلامياً داخل الساحة السياسية الأردنية مما دفع مجلس النواب وخاصة جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسي لحركة الإخوان المسلمين في الأردن، إلى طلب الاستيضاح من رئيس الحكومة الأردنية حول حقيقة الموقف الأردني من الاحتلال الأمريكي للعراق وهو السؤال الذي يعلق عليه أبو الراغب مكتفياً بالقول أن الأردن لديه ملفات ومصالح مهمة في العراق(١).

وعلى الرغم من تحذيرات الحكومة الأردنية من مغبة القيام بتظاهرات سياسية قبل الحصول على تراخيص بذلك من قبل وزارة الداخلية ، إلا أن ذلك لم يمنع الأحزاب السياسية المعارضة من تبني هذه الطريقة الرسمية في التعبير عن رفض الحرب ، وأضافت إليها الإعتصامات والمهرجانات التي تجرى في صالات مغلقة ، وقد بلغ عدد المظاهرات السياسية التي انطلقت في الأردن منذ بدء الحرب وحتى انتهائها ما يقارب ٥٠ مظاهرة ، وقد دعا المتظاهرون خلال مظاهراتهم وشعاراتهم التي رفعوها نصرة النظام العراقي القائم والوقوف في وجه الحرب(٢).

ومن خلال متابعة الموقف الشعبي الأردني في أحداث العراق نلاحظ بأن الموقف الأردني لم يكن بنفس الفاعلية والقوى التي كان فيها خلال حرب الخليج الثانية، والسبب في ذلك يرجع إلى عدة عوامل أهمها(٣):

العامل الأول :

أن الأحزاب السياسية المعارضة في الأردن والتي غالباً ما تقود الجماهير في المظاهرات والإعتصامات و المهرجانات الخطابية ، هذه الأحزاب عانت خلال الاثنى عشر عاماً الكثير من الانقسامات و الانشقاقات في داخل صفوفها والتي أضعفتها وعرقلت جهودها في تنظيم نفسها .

العامل الثاني :

صدور شعار (الأردن أولاً) الذي رفعه جلالة الملك عبد الله الثاني ، والذي دعا من خلاله الحكومة والأحزاب السياسية الأردنية تطبيقه ، ويدعو شعار الأردن أولاً الإهتمام بالقضايا الوطنية الداخلية في الأردن وعدم المغالاة في القضايا الخارجية كي لا تكرر الأخطاء التي وقع فيها الأردن إبان حرب الخليج الثانية .عندما اتهم الأردن بتعاطفه مع النظام العراقي السابق مما أدى إلى توتر العلاقات الأردنية الخليجية .

---

(١) مؤتمر العراق ودول الجوار(٢٠٠٧) مركز الدراسات الإقليمية ، مرجع سابق، ص ٣٢٣.
(٢) الذنون ، فواز (٢٠٠٥) الأردن وحرب الخليج الثالثة ، مرجع سابق، ١١٣.
(٣) المرجع نفسه، ١١٤.

العامل الثالث:

وهو الركود الاقتصادي الذي يعانيه الأردن منذ فترة طويلة. لذلك عملت الحكومة والأحزاب السياسية على هذه المشكلة أكثر من الإهتمام بالقضايا الخارجية .

وباعتقادنا أن العامل الاقتصادي يعتبر من أبرز العوامل التي أدت إلى إضعاف الموقف الشعبي المعارض لهذه الحرب، وذلك بسبب الظروف الإقتصادية الصعبة التي كان يعيشها المواطن الأردني في تلك الفترة، كما أن لغياب الأحزاب في الأردن الدور الكبير في إضعاف وعدم وتحشيد المواطنين إلى التظاهر ضد هذه الحرب ،ومن الملاحظ ان الموقف الشعبي طالبة بعدم استخدام الأراضي الاردنية لضرب العراق ، وذلك ما نفته الحكومة الأردنية بأن الاردن لن يكون أبدا أرضا تستخدم لضرب دولة عربية ،وأن الاردن لن يقدم قواعده العسكرية ولا تسهيلات ولن يتعاون مع الولايات المتحدة والحلفاء لضرب العراق .

المبحث الثاني

العلاقات الأردنية العراقية بعد حرب الخليج الثالثة

العلاقات الأردنية العراقية خلال فترة الحكومة المؤقتة

بعد دخول القوات المتحدة الأمريكية العراق وبعد أشهر من الإدارة العسكرية ، تم تأسيس مجلس حكم انتقالي في العراق في ١٢ /٢٠٠٣/٧، والذي تكون من رؤساء الأحزاب والكتل السياسية في العراق ، وقد أوعزت الأمم المتحدة وبدعم أمريكي لمندوبها في العراق (الأخضر الإبراهيمي) مهمة اختيار حكومة عراقية تأخذ على عاتقها إدارة البلاد لمرحلة مؤقتة لحين إجراء الانتخابات التشريعية، وقد استطاع الأخضر الإبراهيمي بعد مشاورات مع الكتل والأحزاب السياسية اختيار حكومة مؤقتة في ٢٠٠٤/٦/١، والتي تزعمها إياد علاوي والذي كلف باختيار أعضاء الحكومة[١]، وقد رحبت معظم الأطراف الإقليمية والدولية بالحكومة المؤقتة، لما اعتقدته تلك الأطراف من أن الحكومة المؤقتة سوف تفتح الباب أمام العراق نحو استعادة سيادته واستقلاله[٢].

لقد كان أمام هذه الحكومة بغض النظر عن طبيعتها وكيفية تشكيلها الكثير من التحديات الداخلية والخارجية ، داخلياً كان على الحكومة المضي قدماً في مواجهة التحديات وبذل كل الجهد لمعالجة الأمور بشكل يعيد للبلاد هيبتها وسلطانها وتنقذ العراق من حالة الفوضى والإرباك وعدم الإستقرار. وخارجياً كان أمام الحكومة الكثير من المهمات والأولويات، والسعي إلى إعادة بناء علاقات دولية متوازنة لاسيما مع الأقطار المجاورة [٣].

ويمكن القول بأن الأردن كان من أكثر الدول ترحيباً بالحكومة الجديدة ، حيث ظهرت عشرات من إعلانات التهنئة بالحكومة العراقية المؤقتة في الصحف الرسمية الأردنية ، الأمر الذي اعتبره البعض رضاً وارتياحاً من قبل الأردن بالحكومة الجديدة[٤].

فبعد تشكيل الحكومة بفترة ليست بالطويلة، لوحظ بوجود اهتمام مشترك يسير باتجاه العمل على تطوير وتعزيز العلاقات الأردنية والعراقية ويمكن رصد ذلك لدى كل من الجانب العراقي والجانب الأردني.

---

(١) ذنون، فواز (٢٠١٢) العلاقات الأردنية العراقية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، مجلة الدراسات الإقليمية، الموصل، ع ٢٨، ص ١٩١.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) الطالب، مظفر (٢٠٠٥) العلاقات الأردنية العراقية بعد الحكومة المؤقتة، مجلة الدراسات والبحوث الوطن الوطن العربي ، الموصل ، ع١٧ ، ص ١٤٨.

(٤)ذنون، فواز(٢٠١٢) العلاقات الأردنية العراقية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، مرجع سابق، ص ١٩١.

حيث كانت أول زيارة لرئيس الحكومة المؤقتة إياد علاوي للأردن ، حيث اختار الأردن كأول بلد عربي لزيارته والتي قام بها ٢٠٠٤/٧/١٩، حيث التقى علاوي بالملك عبد الله الثاني، وخلال هذه الزيارة وقع الجانبان العراقي والأردني على برتوكول تعاون بين البلدين في مختلف المجالات، وقد نص البروتوكول على عدة نقاط منها(١):-

١- إنشاء لجنة عليا برئاسة رئيس الوزراء في كلا البلدين تعمل على وضع السياسات والتصورات العامة في مختلف المجالات ذات اهتمام مشترك وإقرار أوجه التعاون التكاملي والاستراتيجي.
٢- إنشاء مجموعة من اللجان الفرعية يناط بها مهام التنسيق المشترك واقتراح آليات العمل المناسبة لتعزيز التعاون الثنائي ورفع توصياتها إلى اللجان العليا المشتركة.
٣- تحديد مجموعة من القطاعات والمجالات التي تتصدر قائمة الأولويات في البلدين ابتداءً بقطاع التجارة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتربية والصحة والتعليم و النقل والطاقة والتنسيق بخصوص التخطيط الاقتصادي المشترك طويل الأمد.
٤- تطوير مناخ التعاون الأمني بأشكاله كافة، بحيث يعمل الجانبان على عقد لقاءات دورية لتعزيز العلاقات بين المؤسسات الأمنية وذلك لتحقيق المصلحة المشتركة.
٥- تبادل الخبرات والمصارف التي من شأنها تعزيز القدرات المؤسسية في القطاعات ذات الأولوية من خلال عقد البرامج التدريبية، وتنظيم الزيارات الميدانية.
٦- يجري الأعداد لاجتماع اللجان العليا خلال ثلاثة أشهر من تاريخه .
٧- اعتماد وزارتي التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارتي التخطيط والتعاون الإنمائي في جمهورية العراق لتنسيق أعمال اللجنة.

وقد ترك هذا البروتوكول أصداءً ايجابية، ويتضح ذلك من موقف المعشر بقوله " أن المباحثات حول البروتوكول أسست لعلاقات متينة جداً "، وحدد الوزير مروان المعشر أولويات السياسة الخارجية بعد توقيع البروتوكول على أساس العمل على استقرار الأوضاع في العراق بما يسمح بتطبيق فقرات البروتوكول حيث قال " إن استقرار الأوضاع في العراق وعودة سيادته الكاملة هو من أولويات الدبلوماسية الأردنية "(٢).

(١) جريدة الراي الاردنية (٢٠٠٤/٧/٢٠) رئيسا الوزراء الاردني والعراقي يوقعان محضر اجتماع، ص ١٥.
(٢) مؤتمر العراق ودول الجوار (٢٠٠٧) مركز الدراسات الإقليمية، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

فإذا نظرنا إلى العلاقات بين الأردن والعراق من الناحية السياسية من خلال هذا البروتوكول فإننا نلاحظ ما يلي(١):

١- أن هناك الكثير من الخطوات كانت قد تحققت بالفعل.
٢- أبدى الأردن استعداده التام لدعم العراق في مختلف المجالات وقد تجسد ذلك بخطوات عملية فيما بعد.
٣- أن العلاقات الأردنية العراقية تعتبر متميزة مقارنة بغيرها من علاقات دول الجوار الأخرى .

لقد حاول الأردن تقوية العلاقات الأردنية - العراقية من خلال الحكومة المؤقتة والتي كان يرأسها اياد علاوي، والذي بالأصل تربطه علاقات جيدة مع الأردن، والتي انعكست بدورها على زيادة التعاون بين البلدين، كما اعتبر اياد علاوي حليفاً للأردن خاصةً أمام الشخصيات الشيعية العراقية .

العلاقات الأردنية العراقية بعد تشكيل الحكومة المؤقتة الانتقالية

جرت في ٢٠٠٥/١/٣٠ انتخابات تشريعية في العراق غايتها تشكيل جمعية وطنية تعمل على اختيار حكومة توكل إليها مهمة قيادة الحكم في البلاد في الفترة الإنتقالية، وقد أسفرت تلك الانتخابات عن فوز الائتلاف العراقي الموحد بـ (١٤٠) مقعداً مما أهّله بالتالي لتشكيل حكومة بالتعاون مع القوائم والكتل السياسية الأخرى، التي تفاوتت في الحصول على مقاعد في الجمعية الوطنية العراقية (٢).

فقد تباينت ردود الأفعال العربية والإقليمية والدولية حيال نتائج الإنتخابات العراقية بين من هو مؤيد ومتحفظ ورافض لتلك النتائج ، فقد كان الموقف الأردني كما أعلنته الناطقة باسم الحكومة الأردنية أسمى خضر ترحيب الأردن بالعملية السياسية التي جرت في العراق وعدتها خطوة على طريق استعادة الأمن والاستقرار، وأكدت أيضاً أن أهم ما ستتطلبه المرحلة القادمة هو الاتجاه نحو الوحدة الوطنية ، فحاجة العراق إلى الاستقرار تتطلب وحدة أبناء العراق(٣).

وقد تولى رئاسة الحكومة إبراهيم الجعفري ، حيث شهدت فترة حكمه - باستثناء فترة محدودة - تطوير العلاقات الأردنية العراقية ، حيث قام رئيس الوزراء عدنان بدران في ٢٠٠٥/٩/١١، بزيارة رسمية للعراق وسط ارتياح المسؤولين العراقيين لنتائج الزيارة التي

---

(١) الطالب، مظفر (٢٠٠٥) العلاقات الأردنية العراقية بعد الحكومة المؤقتة ، مرجع سابق، ص ١٥٥.
(٢) ذنون ، فواز (٢٠٠٥) ردود الأفعال العربية والإقليمية والدولية حيال نتائج الانتخابات العراقية ، مركز الدراسات الإقليمي، ع ٤، ص ٨.
(٣) المرجع نفسه ،ص٨

وصفت بالناجحة والإيجابية، حيث علق إبراهيم الجعفري على زيارة رئيس الوزراء الأردني قائلا " أن الزيارة تعني الكثير للعراقيين وهي نقطة تحول ورسالة سياسية مهمة وعلى الدول الأخرى أن تحذوا حذو الأردن في هذه الخطوة". ومن جانبه شدد رئيس الوزراء الأردني على أن الأردن يهتم بأمن العراق واستقراره[١].

ومن خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد بين الحكومتين الأردنية والعراقية ، اتفقتا على مشاريع طويلة الأمد مثل مشروع بناء سكة حديد بين بغداد وميناء العقبة، كذلك إنشاء طريق مواصلات من الأراضي الأردنية إلى جنوبي الموانئ العراقية المطلة على الخليج العربي . كما جدد نائب رئيس الوزراء الأردني مروان المعشر على دعم الأردن للعراق مشيراً إلى أن الزيارة الأردنية كانت الأولى من نوعها لمسؤول عربي على مستوى رئيس الوزراء .

ورداً على زيارة رئيس الوزراء الأردني عدنان بدران للعراق قام رئيس الحكومة العراقية إبراهيم الجعفري ٢٧ /١٠/ ٢٠٠٥ ، بزيارة الأردن ، وخلال هذه الزيارة التقى الجعفري بالملك عبدالله الثاني، حيث أكد الملك على أن سيادة العراق ووحدة أراضيه هي مصلحة أردنية مثلما هي مصلحة عراقية، مجدداً وقوف الأردن إلى جانب العراق في سعيه في بناء مستقبله، ومن جانبه أكد الجعفري حرص العراق على إقامة أفضل العلاقات مع الأردن. مبيناً أن التعاون مع الأردن في المجالات سوف يكون ذا طابع استراتيجي مهم من شانه أن يشكل انعطافة في العلاقات العراقية الأردنية ، كما أكد رئيس الوزراء الأردني عدنان بدران أن زيارة رئيس الحكومة العراقية جاءت رداً لزيارته للعراق لاستكمال البحث في سبل تطوير العلاقات الأردنية العراقية والبحث في الملفات الثنائية بين البلدين وأهمها ملفا النفط والأموال المجمدة [٢].

العلاقات الاردنية العراقية بعد انتخابات الحكومة الدائمة

جرت الانتخابات التشريعية الثانية في العراق في ٢٠٠٥/١/١٥ ، لاختيار الحكومة الدائمة في العراق والتي أسفرت عن فوز ثلاث كتل رئيسية، هي كتلة الائتلاف العراقية الموحدة وكتلة التوافق العراقية ، وقائمة التحالف الوطني الكردستاني، ولكون كتلة الائتلاف العراقي الموحد أكثر الكتل حصولاً على الاصوات ، فقد أُنيط بها مهمة اختيار رئيس الحكومة، حيث تم اختيار نوري المالكي رئيساً للحكومة العراقية لفترة تمتد لأربع سنوات [٣].

---

(١) ذنون، فواز (٢٠١٢) العلاقات الأردنية العراقية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، مرجع سابق، ص ١٩٣.

(٢) المرجع السابق،ص١٩٤

(٣) احمد، ابراهيم (٢٠٠٥) الخارطة السياسية العراقية وانتخابات ٢٠٠٥، مركز الدراسات الاقليمي، الموصل، ص ٢.

حيث رحب الأردن بالعملية السياسية التي جرت في العراق، وقام الملك عبدالله الثاني بإرسال برقية تهنئة إلى نوري المالكي مؤكداً رغبة الأردن الأكيدة في رؤية العراق وشعبه بالوصول إلى بر الأمان ، كما كرر الملك عبدالله حرص الأردن على السير قدماً في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين ، وعلى جميع المستويات(١).

وفي أول زيارة لرئيس الحكومة العراقية نوري المالكي والتي كانت لعمان بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٧، حيث التقى المالكي بالملك عبدالله الثاني، أكد الملك استعداد الأردن لمساعدة العراق في الخروج من الأزمة الأمنية التي يعانيها العراق، في حين أكد المالكي من جانبه أن العراق يسعى إلى تمتين العلاقات بين البلدين على أسس مبدئية واستراتيجية تمكنها من خدمة الأجيال القادمة(٢).

ورداً على زيارة المالكي لعمّان، قام رئيس الوزراء الأردني آنذاك معروف البخيت بزيارة إلى بغداد في ١٦ اب ٢٠٠٦ ، وخلال هذه الزيارة تم الإعلان عن فتح سفارة أردنية دائمة في العراق، كما تم التوقيع على اتفاقية تم بموجبها عودة بيع النفط العراقي للأردن بأسعار تفضيلية . وقد عد المالكي زيارة رئيس الوزراء الاردني خطوة ايجابية تظهر الاهتمام الأردني بالشأن العراقي وتسهم في تطوير العلاقات بين البلدين ، وقد تم الإتفاق على تشكيل لجنة مشتركة برئاسة رئيسي الوزراء في كلا البلدين ووزراء عراقيين وأردنيين تكون مهمتها مراجعة كل الاتفاقيات المبرمة بين البلدين(٣).

وفي الوقت الذي كان فيه رئيس الوزراء الأردني في بغداد ، كان رئيس مجلس النواب العراقي محمود المشهداني في عمّان في زيارة هي الأولى من نوعها لرئيس البرلمان العراقي ، حيث حدد المشهداني أهداف زيارته بالإطلاع على التجربة البرلمانية الأردنية للإستفادة منها والعمل على لقاء الفعاليات التجارية والاقتصادية(٤).

وفي سعي الأردن لتوثيق العلاقات الثنائية بين البلدين، قام الملك عبدالله الثاني بزيارة العراق في ١١ اب ٢٠٠٨ وهي أول زيارة لقائد عربي للعراق منذ سقوط النظام السابق، وقد أكد الملك عبدالله على أن الأردن يقف على مسافة واحدة من جميع مكونات الشعب العراقي، وأن

---

(١) مؤتمر (٢٠٠٧) العراق ودول الجوار ، مركز الدراسات الاقليمية، مرجع سابق، ص ٣٣٢.
(٢) ذنون ، فواز (٢٠١٢) العلاقات الاردنية العراقية بعد الانسحاب الامريكي من العراق ، مرجع سابق، ١٩٥.
(٣) المرجع السابق،ص١٩٥ .
(٤) مؤتمر (٢٠٠٧) العراق ودول الجوار، مركز الدراسات الاقليمية، مرجع سابق ص ٣٣٤.

توحيد العراقيين بمختلف أطيافهم سيعمل على رص صفوفهم وترتيب أوضاعهم الداخلية وهو الطريق الوحيد لبناء العراق(١).

لقد تميز الموقف السياسي الأردني تجاه الحكومة الدائمة في العراق بالاعتراف الرسمي بهذه الحكومة والتي يرأسها نور المالكي وذلك من خلال زيارة الملك عبدالله الثاني إلى العراق والتي تعد الأولى من نوعها لرئيس عربي يزور العراق بعد احتلاله، حيث أن هذه الزيارة لا بد أن تترك الأثر الكبير في السياسة العراقية، والتي تؤدي بدورها إلى تطوير العلاقات بشكل أقوى من الجانب العراقي تجاه الأردن، وعليه فإن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية قد بادرت منذ البداية، عندما كانت الحكومة المؤقتة في الحكم في سعيها المباشر والمستمر لدعم العملية السياسية والديمقراطية في العراق الشقيق، وسعت جاهدة لتعزيز التعاون في العديد من المجالات وخصوصاً المجالات الاقتصادية، وذلك بحصول الأردن على النفط من العراق بأسعار منخفضة عن الأسعار العالمية، وزيادة مستوى التبادل التجاري بين البلدين، ومن المعروف أن الإقتصاد الأردني يعتمد في درجة كبيرة على دول الجوار في تأمين الخطوط اللوجستية – طرق النقل البري - ، والنقل البحري عبر ميناء العقبة، وتأمين معظم السلع عبر الحدود الأردنية ومن هنا فقد كانت الاستراتيجية الأردنية السياسية والاقتصادية، تدفع باتجاه خلق حالة من التعاون الإيجابي مع العراق وبما يخدم مصالح الطرفين، ويأخذ بعين الاعتبار أن القواسم المشتركة كثيرة، وأن الأردن يمتلك خبرات تدريبية واسعة في المجال الأمني، وقد ساهم الأردن بذلك من خلال عقد دورات تدريبية للعديد من قوات الأمن العراقي .

إن التوجه الاردني في تعزيز وتعميق العلاقات الأردنية العراقية، كان وما يزال جاداً في علاقته مع العراق إلا أن المتغيرات المتداخلة وبعض مراكز القوى في الإقليم أثرت تأثيراً كبيراً في هذا المسار .

---

(١) ذنون، فواز (٢٠١٢) العلاقات الاردنية العراقية بعد الانسحاب الامريكي من العراق، مرجع سابق، ص ١٩٥.

الفصل الثالث

الآثار الأمنية والإجتماعية

المبحث الأول : الآثار الأمنية

العنف في العراق

يصعب حصر العنف في دائرة واحدة كالقول أنه ينحصر في أعمال القتل ، فالعنف أوسع من ذلك، وهو يرتبط بما هو أوسع من الحياة الإجتماعية المستقرة ضمن رؤى وأجندات سياسية محددة، ليندرج في إطار كل ما يعوق التمتع بحياة مستقرة أو يعوق الإنسان من تنمية قدراته الإنسانية، وكون العراق كان يعيش بمرحلة انتقالية اشتدت فيها وتيرة العنف المذهبي والطائفي بين مكوناته الاجتماعية العديدة، وقد حصدت هذه الأعمال من تفجيرات، وعمليات مسلحة، وسيارات مفخخة وهجومات واقتحامات مسلحة الألاف من أبناء الشعب العراقي، وخاصة بين الشيعة والسنة، وقد كان للدور الإيراني الأثر الأكبر وخصوصاً بعد استلام نوري المالكي رئاسة الحكومة وسيطرة الشيعة على البرلمان، وكانت هناك سياسات إقصاء وتهميش وانتقام من السنة في العديد من المناطق، ناهيك عن الدور الذي بعثته القوى الإسلامية المتشددة مثل تنظيم القاعدة في تأجيج الصراع في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٤ -٢٠٠٧.

تشير الإحصاءات التي تناقلتها وسائل الإعلام أن أعمال العنف في العراق كانت تحصد نحو ٣٠ شخصا كل يوم خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، إلا أنها أخذت بالإرتفاع مع نهاية عام ٢٠٠٥ لتصل الى ٥٠ شخص كمعدل.[١].

أشكال العنف في العراق

١- العنف الإجتماعي: هذا النوع من العنف يأخذ نسبة معينة من إجمالي أعمال العنف في العراق ، وأشكاله عديدة منها[٢].

- القتل

يحصل القتل بدوافعأو تنفيذا لأعراف الثأر ، او يأخذ شكل الدوافع الإجرامية ، أي القتل في أطار جريمة عادية ، أو القتل من قبل جماعات تمارس القتل بشكل منظم ، وهي العصابات والميلشيات التي التي انتشرت في العراق بشكل كبير بعد الاحتلال في عام ٢٠٠٣ ،وتحديدا"في مجال الخطف اأغراض الابتزاز ومافيات المخدرات .

- السرقة

---

(١)عطوان، خضر (٢٠٠٦/٨) مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع ٣٣٠ ، ص، ٣٢.
(٢) المرجع السابق، ص .٣٣

هي شكال من أشكال العنف وتنقسم إلى ، السرقة الغير منظمة والتي تنشأ تحت الظروف الشخصية ،والسرقة المنظمة وهي التي يمارسها عدد غير قليل من الأفراد والسياسيين الذين جاؤوا إلى العراق .

- المشاجرة

وتنشأ في الغالب في المجتمع العراقي نتيجة أسباب عديدة .

- الاغتصاب

وهي ظاهرة أخذت تستشري في المجتمع العراقي

- العنف الأسري

يؤدي هذا النوع من أنواع العنف في الغالب إلى تكوين فرد مشوه ، ومركزي ،واستبدادي ،ومتطرف التفكير

٢- العنف الاجتماعي – السياسي : وأشكاله هي :[١].

- العنف الفئوي، هذا النوع من العنف له وجهان : العنف الطائفي والعنف العرقي .
- العنف الناجم عن الفقر والعوز، وهذا النوع يدفع الأفراد إلى تنظيم أعمال عنف ضد مؤسسات الدولة .
- التمرد، قد ينشأ هذا النوع من العنف في المناطق التي تستشعر أن هناك حرماناً مقصوداً في الخدمات أو الامتيازات، وإذا كان هذا الشعور مترافقاً مع التمييز الفئوي، فإنه سيدفع إلى ممارسة العنف على أسس سياسية .

٣- العنف السياسي الداخلي، يكاد يشكل هذا النوع نحو نصف أعمال العنف في العراق، وهو يصنف إلى أشكال كثيرة منها[٢]:

- العنف الحزبي : من أنواعه التلاعب بنتائج الانتخابات، ويحدث غالباً قبل الانتخابات وبعدها، ويتمثل بتمزيق الإعلانات الدعائية لبعض المتنافسين في الانتخابات .

---

(١) عطوان، خضر (٢٠٠٦) العنف في العراق، مجلة اراء حول الخليج، الامارات، ع ٢٤، ص، ٩٦.
(٢) المرجع نفسه، ص ٩٦ .

- المقاومة المسلحة: تندرج تحت هذا النوع من أعمال العنف أعمال المقاومة ضد القوات الأجنبية في العراق، وضد النفوذ الاستخباراتي الأجنبي ، كذلك ضد القوات العسكرية التي تقدم الدعم لتلك القوى .

- أعمال العنف المسلح غير المنظمة : تمارس هذا النوع من العنف جهات عدة غير معروفة، وهو يوجه أحياناً إلى القوات الأمريكية داخل المدن، ما يوقع ضحايا من كل الأطراف ومن ضمنهم المواطنين .

٤- العنف العابر للحدود

ويأتي هذا النوع من العنف من مصدرين(١):

- العنف الاستخباري : هو الذي تمارسه أجهزة مخابرات إقليمية وعالمية ذات نشاط ومصالح بهدف إقرار الوضع السياسي في العراق وفق صيغ محددة، ويكون غالباً موجهاً إلى الخصوم من المواطنيين وعلى أسس اجتماعية، أو على الخصوم من الأحزاب، أو إلى الخصوم من بنى مؤسسية رسمية في العراق، أو إلى الخصوم من قوات الاحتلال .

- العنف الذي تمارسه القوات الأمريكية والأجهزة الاستخبارية الأمريكية وينقسم إلى : نوع موجه إلى الخصوم من المواطنين، ونوع موجه إلى الخصوم من القوى المناوءة من المقاومين العراقيين، ونوع موجه إلى الخصوم من أصحاب المصالح، وضد نشاط القوى الدولية المناوءة في العراق .

التنظيمات المسلحة في العراق

مع مرور الوقتبدأت تظهر وتتجذر فصائل رئيسية في المقاومة، إلى أن ثبتت على أسماء معروفة، تقوم بعملياتها ولها مواقع على شبكة الانترنت، ومجلات، وتسجيلات مصورة، ونشاط إعلامي وسياسي واضح، ومن هذه التنظيمات :

١- دولة العراق الإسلامية : تعود جذور هذا التنظيم إلى الجماعة التي أسسها أبو مصعب الزرقاوي، وقد تكونت في البداية من مئات المتطوعين العرب، الذي استطاع الزرقاوي تجنيدهم وتوظيفهم في جماعته، والتي تأسست ونشطت منذ الأيام الأولى للإحتلال، وكانت بلا عنوان أو اسم معتمد، إلى ان التحق به شخص اسمه عمر يوسف (أبو أنس الشامي) وأصبح مسؤولاً عن الهيئة الشرعية في التنظيم. ونشطت جماعة الزرقاوي في العديد من

---

(١) المرجع السابق، ص، ٩٧.

المناطق السنية، وبالتحديد في مدينة الفلوجة، حيث شاركت في معركتين كبيرتين مع قوات الإحتلال في المدينة، وشكلت الجماعة محضناً رئيسياً للعرب القادمين عبر الحدود للمشاركة في قتال الجيش الأمريكي، إذ صار العراق مركزاً جديداً ورث الجهاد الأفغاني، وفي عام ٢٠٠٤ أعلن الزرقاوي انضمامه إلى تنظيم القاعدة، وتبادل الرسائل مع أسامة بن لادن، كما غير الزرقاوي اسم تنظيمه الى "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين" مما منحه مشروعية عالمية لدى أنصار وأتباع التيار السلفي الجهادي في مختلف أنحاء العالم[١].

كما تزعم جماعة دولة العراق الاسلامية أنها سيطرت على جزء كبير من بغداد، الأنبار، كركوك، نينوى، صلاح الدين، وأجزاء من محافظة بابل، بينما يرى المراقبون أنها تتمركز في محافظة الأنبار والموصل و صلاح الدين، ولها وجود أقل داخل بغداد وديالى[٢].

٢- جيش أنصار السنة: هي جماعة سلفية تشكلت عام ٢٠٠٣، كان أساسها من جماعة أنصار الإسلام الكردية، التي كانت تحارب مسعود برزاني وجلال طالباني في كردستان، قامت القوات الأمريكية بقصف مراكز ومدن جماعة أنصار الإسلام في كردستان وقتل ما يقارب ٨٠ عنصر من هذه الجماعة ومن بينهم الأردني رائد خريسات ، وبعد القصف الأمريكي انضم إليها عدد كبير من العرب السنة وقاموا بتسميتها جماعة أنصار السنة، وذلك لرفع الظلم عن أهل السنة، وتعتبر هذه الجماعة ثاني أكبر جماعة جهادية في العراق[٣].

٣- الجيش الإسلامي: تعتبر هذه الجماعة من أبرز الجماعات السنية المسلحة، وتتكون من مجموعة من الألوية، ويذكر أنه قد انقسم منها سابقاً جيش الراشدين وجيش المجاهدين، ويشير مجموعة من المراقبين إلى أن هذه الجماعة هي خليط من عناصر سابقة في الجيش العراقي والحركات السلفية، وتبنت هذه الجماعة العديد من العمليات العسكرية ضد الاحتلال والجيش العراقي، وتنتشر هذه الجماعة في مناطق في بغداد وحول بغداد، وبالتحديد جنوب بغداد خاصة في الضلوعية[٤].

---

(١) ابو رمان، محمد (٢٠٠٧) جدل العلاقة بين القاعدة و التنظيمات المسلحة في العراق، مجلة السياسة الدولية، ع ١٦٩، ص، ١٦١.

(٢) شحادة، مروان (٢ / ٢٠٠٧) القاعدة من الثورة الى الدولة، الموقع الاكتروني، www.alasr .ws

(٣) جماعة انصار السنة في العراق (٢٠١٣) الموقع الاكتروني، www. Wikipedia .org

(٤) ابو رمان، محمد(٢٠٠٧) جدل العلاقة بين القاعدة والتنظيمات المسلحة في العراق، مرجع سابق، ص، ١٦٢

٤-الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية "جامع": وقد أعلنت هذه الجماعة عن نفسها عام ٢٠٠٤، وتتركز في منطقة ديالى ونينوى، وهي قريبة من الفكر السياسي لهيئة العلماء المسلمين[١].

٥-كتائب ثورة العشرين : صدر بيانها الأول في عام ٢٠٠٣، وهي مقربة من هيئة العلماء المسلمين، وتضم خليط من العراقيين، وإن كانت تغلب عليها السمة الإسلامية – الوطنية، وتعد هذه الجماعة أقرب جماعة للحركة المسلحة لتيار الإخوان المسلمين، وقد انقسمت هذه الجماعة إلى فصيلتين، احتفظت الأولى باسم الكتائب، بينما اتخذ الثاني اسم حماس – العراق، لديها وجود كبير في بغداد والموصل ومحافظة صلاح الدين وكركوك، بينما فصيلة حماس – العراق كان لها وجود كبير في الأنبار والمنطقة الغربية [٢].

٦- جيش الراشدين : نشأت هذه الجماعة بعد احتلال العراق، قريبة من كتائب ثورة العشرين وبياناته توقع باسم "أبو الوليد " وتنتشر هذه الجماعة في كل من بغداد والأنبار وديالى[٣].

المتغيرات المؤثرة في استمرارية ظاهرة العنف في العراق[٤]:

١- سلوكيات الإنسان العراقي

حيث أن المواطن العراقي ينشأ بطريقة خاطئة يسودها غياب مفاهيم التنمية البشرية الصحيحة، وتعميق الوعي الطائفي – العشائري، وتعميق مفاهيم تعلية الأنا، والتكفير ورفض الطرف الآخر.

سلوكيات القوة السياسية العراقية

وتنقسم إلى:

- قوة السلطة : أهم ما يميز عمل هذه القوة هو طلب الاستئثار في السلطة، والتضليل بالوصاية أو تنفيذ الوصاية الطائفية، ورفض مفهوم الطرف الآخر.

---

(١)ابو رمان، محمد(٢٠٠٧) جدل العلاقة بين القاعدة والتنظيمات المسلحة في العراق، مرجع سابق، ص، ١٦٢

(٢) المرجع نفسه، ص ١٦٣

(٣) جيش الراشدين، الموقع الاكتروني، www.wikipedia.com

(٤) عطوان، خضر، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، مرجع سابق ص ٤٩ -٥٠.

- القوة المسلحة : أهم ما يميز عمل هذه القوى هو تخطئة العملية السياسية تحت الاحتلال، وعدم وجود خطاب مقبول من جميع العراقيين .

- النظام السياسي : أهم ما يميز عمل هذه القوة، هو تعلية حكم القانون، والإتجاه نحو الفدرالية، وتحقيق تنمية مشروطة، وعدم استيعاب الطرف الآخر واحترامه.

٢- سلوكيات القوى الدولية وتنقسم إلى:

- دول الجوار (ايران) : أهم ما يميز عمل هذه القوة هو إفشال المشروع الأمريكي، وتغير معالم اللعبة في العراق وتكوين امتداد سياسي ونفوذ في داخل العراق، وتصفية الغرماء الموجودون في العراق .

- الولايات المتحدة : أهم ما يميز عمل هذه القوى هو تكوين نظام سياسي هش وتابع لها، وتحقيق استقرار مقبول في العراق، وجعل العراق قاعدة متقدمة للولايات المتحدة الأمريكية ،وتصفية الغرماء.

- الدول العربية : أهم ما يميز هذه القوى هو تشجيع العراق على اعتماد توجه سياسي عربي، ورافض لفكرة تقسيم العراق واحترام سيادة أراضيه، وتشجيعه على مواجة المشروع الإيراني.

التأثيرات الأمنية في الاردن

تعتبر المسائل الأمنية من أكثر الإنعكاسات المتوقعة عند نشوء جالية كبيرة من غير السكان الأصليين وتخلق تعقيدات أمنية كبيرة للجهات المعنية، لقد عانى الأردن في عقد التسعينات جراء عودة الأردنيين المغتربين بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ من بعض الانعكاسات. مثل بروز ظواهر جريمة غريبة عن المجتمع الأردني، كذلك وجود جالية عراقية لها امتداد على الساحة العراقية والتي تشهد انفلات أمني، وفي بلد مثل الأردن يعتبر الاستقرار أحد الدعامات الأساسية التي يقوم عليها المجتمع والإقتصاد، فإن أي تحديد للأمن سيكون له انعكاسات سلبية جداً على الإقتصاد وحركة الإستثمار، والسياحة .

كما أن المحافظة على الأمن والاستقرار لها كلفة اقتصادية كبيرة تتمثل بضرورة تخصيص موارد كبيرة للأجهزة الأمنية سواءً أكانت موارد مالية أو موارد بشرية، وللحفاظ على الأمن والاستقرار في ظل وجود أعداد كبيرة من العراقيين وغيرهم من اللاجئين فإن الأجهزة الأمنية تكون مضطرة إلى العمل المتواصل والعمل الدؤوب والسهر الدائم وزيادة الموارد والإمكانيات

المخصصة للحفاظ على أمن الوطن، كما تشير بيانات النفقات العامة للحكومة على أن الأردن خصص عام ٢٠٠٣ حوالي ٦٢٩ مليون دينار لأغراض الدفاع والأمن، أي ما يعادل ٢٤% تقريباً من مجمل الإنفاق الحكومي لتلك السنة، أو ما يعادل ٩% من مجمل الناتج االمحلي، وبلغت مخصصات الأمن العام حوالي ١٥٩ مليون دينار ارتفعت إلى ١٧٣ مليون دينار عام ٢٠٠٤ ، وحوالي ١٨٨ مليون دينار عام ٢٠٠٥، أي زيادة حوالي ١٨% في عامين فقط [(١)].

تفجيرات عمان – تحول في الاستراتيجية الأمنية :

يمكن القول أن الحكومة الأردنية حققتنجاحاً واضحاً في التعامل مع البعد الأمني في الملف العراقي، وبنت علاقات استراتيجية مع القوى السنية الفاعلة، وخففت من حالة الإحتقان الكبيرة التي سادت العلاقة بين الأردن والنخبة السياسية الشيعية الحاكمة، إلا أن التحدي العراقي يبقى قائماً وملحاً، ما دامت الأوضاع السياسية والأمنية في العراق لم تستقر بعد.

منذ احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ أصبح الجار العراقي والذي يقع على طول الحدود الشرقية أحد أبرز مصادر التهديد والخطر الأمني، وذلك جراء تحوله إلى مركز إقليمي لتنظيم القاعدة، والتي كانت تتمتع خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بنفوذ كبير في العديد من المناطق السنية العراقية، ويقودها أردني يدعى أبو مصعب الزرقاوي والتابع لتنظيم القاعدة، والذي يعد أبرز المطلوبين لجهاز المخابرات العامة والمخابرات الامريكية [(٢)].

لم تكن تفجيرات فنادق الثلاث في عمان عام ٢٠٠٥ والتي راح ضحيتها قرابة ستين شخصاً، هي العملية الأولى التي يقف وراءها الزرقاوي وجماعته، فقد سبقها العديد من المحاولات أهمها قضية صواريخ العقبة، والتي أدت إلى مقتل شخص وإصابة أربعة آخرين نتيجة وقوع صاروخ من نوع غراد[(٣)]، كذلك الإعداد لتفجير مبنى إدارة المخابرات العامة، ومنشآت حكومية وأجنبية، بقنابل كيميائية[(٤)].

لقد شكلت تفجيرات عمان نقطة تحول في الاستراتيجية الأمنية الأردنية تجاه العراق، إذ اعتمد مبدأ الضربة الوقائية والتي تقوم على استباق ضربات القاعدة وهجماتها بجهود أمنية،

---

(١) الجمعية العلمية الملكية (٢٠٠٥) الحالة العراقية واثارها على الاقتصاد الاردني، مرجع سابق ، ص ١٧.
(٢) ابو رمان، محمد (٢٠٠٨) الاردن والعراق الاحتواء مقابل الفوضى. مجلة السياسة الدولية، عدد ١٧٢، ص، ١٤٦.
(٣) النجار، محمد (٢٠٠٦) الموقع الاكتروني، www.aljazeera.net
(٤) محاولت تفجير مبنى المخابرات العامة (٢٠١٤/٤) الموقع الاكتروني، www.albaladnews.net

وتعزيز قوات تابعة لدائرة المخابرات العامة تقوم بمهمات قتالية، وقد كان لها الدور في اعتقال أحد الذين له علاقة بتنظيم القاعدة والذي يدعى "زياد الكربولي"(١).

وقد قامت الرؤية الاردنية على مجموعة من الركائز تجاه الملف الأمني العراقي، وهي(٢):

١- العمل على تخفيف موجة العداء الشيعية، واحتواء ردود الفعل على تصريحات الملك حول الهلال الشيعي، وبعض الأعمال الأخرى، وعمد الأردن إلى استقبال عدد من القيادات الشيعية، كعبد العزيز حكيم ومقتدى الصدر، وفتح قنوات سياسية معهم، وعلى الرغم من أن ذلك لم يؤثر كثيراً على مواقف هذه القوى لارتباطها بالمواقف الإيرانية، مما حال دون تطور حقيقي على علاقات الأردن مع الشيعة، إلا أنها أصبحت أفضل من تلك الفترة التي تلت الاحتلال مباشرة.

٢- سعى الأردن إلى تعزيز علاقاته مع بعض الشخصيات العلمانية داخل الأوساط الشيعية وفي مقدمة هذه الشخصيات رئيس الوزراء العراقي السابق اياد علاوي، والذي اعتبر حليفاً للأردن، وذلك في مواجهة شخصيات شيعية علمانية ساهمت في بداية الاحتلال في ايجاد موقف شيعي سلبي تجاه الأردن، ومن هذه الشخصيات أحمد الشلبي، والتي تمتاز علاقته بالأردن منذ فترة طويلة بالعداء والتوتر.

٣- إقامة علاقات مع قوى وشخصيات سنية عراقية، ومحاولة التأثير على مواقفها من مسألة المشاركة السياسية ودفع السنة إلى الإنخراط في تشكيل النظام السياسي العراقي للحد من النفوذ القوى الشعية المعادية للأردن، فقبول السنة بالمشاركة السياسية يساعد الأردن على بناء علاقات أفضل معهم والتأثير عليهم وعلى الأمريكيين لتوفير فرص انخراط واندماج أكبر للسنة في العملية السياسية، مما يساعد على استقرار العراق ويحد من مصادر التهديد الأمني الأردني، ويساعد أيضاً على منع تحول العراق إلى ورقة استراتيجية بيد إيران.

٤- عمل الأردن على ضبط حدوده بصورة صارمة وجدية مع العراق، ومنع تسلل القادمين العرب بخلالف المرحلة الأولى التي شهدت سيولة أمنية من دول عربية في التعاطي مع انتقال أعداد

---

(١) ابو رمان، محمد (٢٠٠٨) الاردن والعراق الاحتواء مقابل الفوضى. مجلة السياسة الدولية، ع ١٧٢، ص ١٤٧.
(٢) المرجع نفسه، ص، ١٤٨.

من العرب إلى العراق ، وخاصة مع بداية الاحتلال، وبروز موقف أمريكي يدفع باتجاه التحالف مع الشيعة في مواجهة الأصول السنية[١].

وباعتقادنا أنه يجب على الحكومة الأردنية الاعتماد على الدبلوماسية في محاولة كسب جميع الأطراف والجماعات الموجودة في العراق وخاصة الشيعة والسنة بما يتماشى ذلك مع مصالح الأردن، ومحاولة تدعيم الأمن والتدقيق على الحدود الشرقية للأردن، إن مصالح الأردن الاقتصادية والسياسية والأمنية تفترض وجود استراتيجية محددة للتعاطي مع الملف العراقي، وذلك لحاجة الأردن الاقتصادية وخصوصاً في مجال الطاقة، والجانب الآخر هو الجانب الأمني وذلك بالحفاظ على مستوى الاستقرار في الحالة الأردنية خصوصاً أن المملكة تستضيف مايزيد عن نصف مليون عراقي في الأراضي الأردنية، وعليه فإن وجود علاقات طيبة ومتوازنة يساعد في تعزيز الأمن الأردني في مختلف جوانبه.

---

(١)ابو رمان، محمد (٢٠٠٨) الاردن والعراق الاحتواء مقابل الفوضى. مرجع سابق، ص، ١٤٩.

المبحث الثاني : الاثار الاجتماعية

العراقيون المهجرون داخل العراق

أظهرت احصاءات الهلال الاحمر العراقي أن عدد المهجرين داخلياً كان ٢١٩٨٨٠٤ في عام ٢٠٠٧ وشكل الأطفال الذين هم دون الثانية عشر من عمرهم ٦.٥٨ % من العدد الإجمالي، وكان أغلبية المهجرين من محافظة بغداد([1]) .

كان هؤلاء المهجرين يعانون من[2]:

١- الصحة: إن الخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات والمراكز الصحية غير كافية، الأمر المصحوب بنقص في الأدوية والتجهيزات الطبية، والمناطق التي وفد إليها عدد كبير من المهجرين هي الأشد معاناة ،ويضاف إلى ذلك أن معظم المهجرين يعانون أمراضاً مزمنة (خصوصاً مرضى ضغط الدم والسكري).

٢- التعليم: تسرب عدد كبير من التلامذة المهجرين داخليا من المدارس نتيجة المشكلات الاقتصادية والأمنية التي تواجهها عائلاتهم، ويواجه هؤلاء الطلاب صعوبات في التنقل ونقل مستنداتهم المدرسية بالإضافة إلى المشكلات النفسية الناتجة من تحولهم إلى مشردين، وإن المدارس قد استقبلت أعداداً كبيرة من الطلاب المهجرين فأصبحت مكتظة بشكل كبيربسبب إدخال الأطفال المهجرين إلى صفوفهم .

٣- السكن : أدى زيادة الهجرة إلى رفع أجارات الشقق في المناطق الأمنة ، وخصوصا" في المحافظات كردستان والمحافظات الجنوبية ،الأمر الذي جعلالحصول على سكن لائق أمرا صعبا بالنسبة إلى العائلات الكبيرة والفقيرة ، وأن كثير من الأسر المهجرة وجدة سكن لها مباني عامة مهجورة ليس فيها ماء ولا كهرباء .

٤- الجانب الاقتصادي: فقدت عائلات كثيرة دخلها، ومن الصعب أن تحصل على فرص عمل في المناطق الجديدة التي هاجروا إليها، كما أن معظم العائلات المهجرة فقيرة وذات دخل محدود جداً، وهو ما يجعل تلبية حاجات أفرادها الأساسية أمراً مستحيلاً، ويجعل هذه العائلات تعتمد بصورة متزايدة على المساعدات الإنسانية.

---

(١) الهلال الاحمر العراقي (٢٠٠٨/٦) المهجرون في داخل العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع، ٣٥٢، ص ، ١١٠ .

(٢) المرجع نفسه، ص١١١.

اللاجئون العراقيون في الأردن

كان يخشى من نشوء أزمة لاجئين قبل غزو العراق في عام ٢٠٠٣ ، لكنها حلت في وقت متأخر أكثر مما كان متوقعاً، وعلى نطاق واسع، لقد بدأت لأسباب العمل العسكري، وبعد سنتين حين تداعت الجهود الأمريكية المبذولة لإعادة بناء البلد وتصاعد العنف، وأصبح المدنيون أهدافاً لجماعات متمردة وميليشيات طائفية، تأتي أزمة لاجئي العراق بما ينطوي عليه نحو مليونين ونصف مليون لاجئ خارج العراق، وعدد مماثل له مهجرين في داخل العراق، ليحل العراق في المرتبة الثانية من حيث أعداد اللاجئين في العالم(١).

بحكم الجوار الجغرافي بين العراق والأردن، فقد تواجدت الجالية العراقية في الأردن والجالية الأردنية في العراق، وإن اختلفت طبيعة الجاليتين، فبينما كان يغلب على الجالية الأردنية في العراق للطلبة في الجامعات، كانت الجالية العراقية أكثر تنوعاً فمن طالب العلم إلى طالب العمل أو إلى اللجوء السياسي، لكن الوجود العراقي لم يأخذ الطابع الواضح كجالية كبيرة ومميزة إلا بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، وما تلاها من عقوبات اقتصادية فرضت على العراق. لقد بدأت الجالية العراقية بالقدوم إلى الأردن خلال عقد التسعينيات في ظل الحصار الاقتصادي الدولي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق، وكان قدوم العراقيين إلى الأردن لغايتين: العمل والاستقرار، والغاية الثانية محطة عبور للهجرة إلى دول العالم المختلفة بحثاً عن فرص عمل افضل، حيث قدر أن الجالية العراقية الموجودة في الاردن قبل عام ٢٠٠٣ بين ٢٥٠ ألف و ٣٥٠ ألف عراقي(٢).

تعد معرفة أعداد العراقيين المقيمين في الأردن أمراً صعب التقدير، حيث يدخل إلى الأردن الآف العراقيين سنوياً، يبقى منهم من يبقى، ويهاجر منهم من يهاجر، وعدا عمّن يدخل الأردن بوسائل غير مشروعة، وتشير بيانات الإحصاءات العامة الأردنية أنه في عام ٢٠٠٣، قد بلغ عدد العراقيون القادمون للأردن ٣٧٠٩٨٦ عراقي، مجموع المغادرين منهم ٣٤٣٨٦٨ بمعنى أن ٢٧١١٨ عراقي بقوا في الأردن، بينما عام ٢٠٠٤ فقد بلغ مجموع القادمين من العراق ٢٠٤٠٢٠ عراقياً، والمغادرين ٢٠٠٨٧٣، أي أن الذين بقوا في الأردن ٣١٤٧ عراقياً، وبالنسبة للمقيمين من العراقيين فلا تظهر أرقام رسمية إلا لأولئك المسجلين في سجلات الأمن العام و الحاصلين على إقامات رسمية، إلا أن التقديرات تشير لوجود ما يزيد عن ٤٥٠ ألف عراقي داخل الأراضي الأردنية معظمهم من السنة(٣).

---

(١) المجموعة الدولية للازمات(٢٠٠٨) الموقع الاكتروني، . www.crisisgroup.org
(٢) الجمعية العلمية الملكية (٢٠٠٥) الحالة العراقية واثارها على الاقتصاد الاردني، مرجع سابق، ص، ٦.
(٣)المرجع نفسه،ص ٧.

أسباب لجوء العراقيين إلى الأردن[1]:

١- وقوع الكثير من الخسائر البشرية وخاصة من المدنيين .

٢- انعدام الأمن مما أدى إلى وقوع حالات كثيرة من النهب والقتل .

٣- تدمير البنية التحتية للماء والكهرباء والجسور، وإحداث أضرار كبيرة بشبكة الطرق والاتصالات.

٤- عمليات الإعتقال والإرهاب التي تمارسها جماعات مختلفة في العراق.

٥- رغبة العراقيين في الحصول بيئة آمنة.

٦- الخلاص من الظلم والقهر والموت الذي تنشره ميليشيات القتل الطائفي[2].

المنظمات العاملة في الأردن والمختصة بشؤون اللاجئين:

١- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين :أُنشئت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة عام ١٩٥٠ بعد الاعتراف بها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٩ ، وتقوم المفوضية على أسس هي أن مشكلة اللاجئين هي مشكلة دولية تهم المجتمع الدولي بأكمله، وأن الأمم المتحدة مسؤولة عن كل ما يهم اللاجئين، وتهدف المنظمة إلى توفير الحماية الدولية للاجئين، ومحاولة إيجاد حلول دائمة لقضاياهم[3].

٢- هيئة الإغاثة الإسلامية: تعتبر هيئة الإغاثة الإسلامية إحدى هيئات رابطة العالم الإسلامي وقد أنشئت عام ١٩٧٧، وتعنى بأحوال المسلمين في العديد من دول العالم وتعمل في أكثر من خمسين دولة، وتهدف الهيئة إلى تقديم العون للمسلمين شعوباً وجماعات أينما كانوا[4].

٣- اللجنة الدولية للصليب الأحمر: نشأت اللجنة الدولية للصليب الاحمر عام ١٨٦٣م، ومقرها في جنيف، وكان الهدف من إنشائها هو حماية ضحايا النزاعات المسلحة والاضطرابات، وعملية إسعاف الضحايا، وتنظيم عناصر قادرة على القيام بنشاط العناية بالجرحى، وتهدف

(١) نتائج واسباب لجوء العراقيين الى الاردن (٢٠٠٣) الموقع الاكتروني . www.aljazeera.net
(٢) المشهداني (٢٠٠٧) اكرام، لماذا يهرب العراقيين خارج وطنهم، مجلة البيان، لندن، ع، ٢٤١، ص،٨١
(٣) المفوضية السامية لشؤون اللاجئين(٢٠٠١) الموقع الاكتروني .www.unhcr-arabic.org
(٤) الحديد، هيثم (٢٠٠٨) رسالة، الخصوصية السياسية والقانونية والاقتصادية للجالية العراقية في الاردن، الجامعة الاردنية، ص، ٨٨ .

أيضاً إلى حياد وحماية عربات الإسعاف والمستشفيات الميدانية، كما أنها تتولى زيارة أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين والبحث عن المفقودين[١].

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق

تأسست هذه البعثة عام ٢٠٠٣، لتتولى مهام برنامج النفط مقابل الغذاء، وتعمل حالياً في عمّان بعد أن نقلت الأمم المتحدة آليات أعمال التنسيق المتعلقة بالشؤون الإنسانية في العراق إلى عمّان بعد الاعتداء على مقر بعثة الأمم المتحدة في بغداد[٢].

ونشرت بعثة الأمم المتحدة تقريراً حول انتهاكات حقوق الإنسان في العراق واشتمل التقرير على سبع نقاط منها[٣]:

١- تفويض مكتب حقوق الانسان لتقديم المساعدات للعراق، ولأجل إنجاز تفويضها هذا تقوم البعثة بمراقبة حقوق الانسان في العراق بالتعاون مع وزارات العدل وحقوق الانسان .

٢- الوضع الإجمالي لحقوق الانسان، وقد تضمن سبع نقاط ناقش فيها الوضع المحفوف بالمخاطر للمدنيين في العراق، كما تطرق التقرير إلى الإعدامات التي تتم خارج إطار القضاء، ووجود استخدام مفرط للقوة واعتقالات جماعية تنفذها الشرطة العراقية .

٣- الإعتقال، حيث ناقش التقرير ثلاث نقاط، وهي استمرار عملية الإعتقال الجمعي، والتوقيفات للأشخاص دون إنذار، وفقدان المعتقلين او اختفائهم أو موتهم أو تعذيبهم، وذلك من قبل الشرطة العراقية.

٤- حكم القانون، تكون هذا التقرير من خمسة نقاط اندرجت تحت عنوان انتقادات إلى النظام القضائي العراقي .

توصيات متعلقة بخصوص اللاجئين العراقيين:

إلى الحكومة العراقية[٤]:

---

(١) معربس، موريس ايلي(٢٠١١) دور اللجان الدولية للصليب الاحمر من خلال القانون الدولي، مجلة الجنان لحقوق الانسان، لبنان، ع، ٢، ص ٧٤.

(٢) علو، عماد (٢٠٠٦/٣) اضواء على تقرير بعثة الامم المتحدة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع٣٢٥، ١٠١.

(٣) بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدات في العراق (٢٠٠٥/١١) مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، ع ، ٣٢٠ ، ص ، ١٣١ -١٣٤

(٤) المجموعة الدولية للازمات (٨/ ٢٠٠٨) اللاجئون العراقيون في سورية والاردن ولبنان، مجلة المستقبل العربي، بيروت. ع ٣٥٤، ص، ١٤٩.

١- أن تتولى مسؤولياتها تجاه المواطنين الذين تحولوا إلى لاجئين. وذلك من خلال المساعدة المباشرة.

٢- وضع آلية لدعم اللاجئين الراغبين في العودة.

٣- السماح بمشاركة اللاجئين في انتخابات المجالس المحلية وتسهيل هذه المشاركة.

٤- السماح بنقل أموال محصلة رواتب التقاعد وعلاوات أخرى المستحقة للموظفين المقيمين في الخارج.

إلى المفوضية السامية للاجئين، وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة العراق(١):

١- تخصيص صندوق مؤتمنات تابع للأمم المتحدة تؤتمن فيه المفوضية السامية للاجئين على أموال العراقيين لمساعدة اللاجئين العراقيين.

٢- تسهيل نظام التوزيع العام للمساعدات للاجئين العراقيين.

٣- تزويد العراقيين في الخارج بتقديرات أمنية حديثة لمناطق معينة في العراق، إلى جانب نصائح بشأن ما إذا كانت الضروف مواتية للعودة.

إلى الحكومة الآمريكية

أن تتولى مسؤوليتاتها تجاه المواطنين العراقين الذين تحولوا إلى لاجئين كنتيجة الصراع وذلك عن طريق :-

١- فصل قضية اللاجئين عن اعتبارات سياسية أخرى وجعل الدعم المالي المقدم إلى اللاجئين العراقيين في سورية منسجما مع مستوى الدعم المقدم للاجئين العراقيين الموجودن داخل الأردن .

٢- ممارسة الضغط على الحكومة العراقية ومدها بالمساعدة كي تنهض بمسؤولياتها على النحو المطلوب والمرجو .

---

(١) المرجع السابق، ص، ١٥٣.

٣- مضاعفة إجراءات إعادة توطين العراقيين الناجحين في المقابلات التي أجرتها وزارة الأمن الداخلي معهم ، بدءا بأولئك الذين وجد أنهم عرضة للأذى وفق معايير المفوضية السامية للاجئين .

٤- إزالة إجراءات التدقيق والمطالبات الأمنية المفروضة على العراقيين طالبي حق اللجوء والتي تتجاوز الإجراءات المعتادة القائمة وتوفير المزيد من مكاتب الاتصال الأمريكية الأفضل أداء لمعالجة طلبات اللجوء في جميع أنحاء العراق .

٥- بدء التعاون مع البلدان المضيفة في ما يتعلق بالتدريب على الخدمة المدنية والمنح الدراسية ، وتبادل اتفاقات مع جامعات أجنبية .

وباعتقادنا أن الأردن كدولة محدودة الامكانيات، يجب أن تجد حلولاً لقضية اللاجئين والتي عانى منها الأردن منذ منتصف القرن الماضي عند قدوم اللاجئين الفلسطينيين، والآن مع قدوم اللاجئين العراقيين إلى الأردن، أصبح للاجئين انعكسات على المواطن الأردني وعلى الدولة نفسها بشكل كبير، ومن الانعكاسات التي أثرت على الدولة، زيادة الضغط على البنية التحتية للدولة، من طرق ومساكن واتصالات وصحة ومستشفيات وكهرباء ومياه إلى غير ذلك، أما بما يخص المواطن الاردني فإن وجود العراقيين في الأردن قد ساهم بدرجة كبيرة في رفع الأسعار والسلع، وخصوصاً الأراضي والعقارات وزيادة الاستهلاك على السلع والخدمات بشكل ملحوظ ورفع المستوى العام للتضخم، مما أثر ذلك على حياة المواطن بشكل كبير.

الفصل الرابع

الآثار الاقتصادية

المبحث الاول

تأثيرات قطاع النفط والاستثماروالصناعة

أدى حرب الخليج الثالثة في العام ٢٠٠٣ إلى منعطف تاريخي كان له الأثر الكبير في بناء توجهات جديدة للعلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن في قطاعات مختلفة مثل قطاع النفط والأستثمار والتجارة ، حيث تأثر الأردنتأثراً واضحاً وسلبياً خاصة فيما يتعلق بقطاع النفط والطاقة ،حيث أدت هذه الحرب إلى حرمان الأردن بما كان يحصل عليه من إمتيازات نفط من العراق في عهد النظام السابق صدام حسين ،كما أدى تدفق الأجئين العرقيين إلى زيادة التضخم في الأردن ورفع الأسعار والسلع بشكل كبير وواضح وخاصة فيما يتعلق بالأراضي والعقارات مما أضعف القدرة الشرائيية للأردنين أمام هذه المنافع ، ألا انه لا يمكن تجاهله أن هذه الحرب أدت إلى تدفق رؤوس الأموال العراقية إلى الأردن وزيادة الاستثمارات العراقية إلى الأردن ، وزيادت الصادرات الأردنية إلى العراق .

قطاع النفط

النفط وآثاره في العلاقات العراقية الأردنية

كان لاحتلال العراق في العام ٢٠٠٣ ودخول القوات الأمريكية إلى العراق الأثر الكبير في تراجع الأنشطة الرسمية فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين عموماً، وذلك بسبب التردي في الحالة الأمنية وعدم وجود مؤسسات رسمية في العراق إبان الاحتلال، فقد شهدت هذه الفترة ميلاد مجلس الحكم الإنتقالي العراقي حيث لم تكن العلاقات الأردنية العراقية واضحة، فقد أضحت العلاقات الاقتصادية خاضعة لاعتبارات سياسية كان يشوبها الحذر في التعامل عدا بعض الاستثناءات المحدودة بسبب موقف الأردن من بعض الأطراف في مجلس الحكم الإنتقالي، حيث استمر هذا الوضع على ما هو عليه لحين تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة(١).

لقد شكل النفط المحور الأساسي والحساس فيما يخص العلاقات العراقية الأردنية، فالأردن كان يحصل على نصف حاجته من النفط العراقي بشكل مجاني والنصف الآخر بأسعار تفضيلية وذلك قبل العام ٢٠٠٣، إلا أن لوقوع الحرب الأمريكية على العراق حال دون تدفق كل هذه الكمية إلى السوق الأردنية، وأصبح لزاماً على الأردن أن يتجه إلى أسواق النفط العالمية لشراء حاجاته، كما أسهم الإتفاق النفطي الجديد بين العراق والأردن في عام ٢٠٠٦، على تزويد الأردن بالنفط العراقي بأسعار تفضيلية لكنها لا ترتقي إلى ما كان يحصل عليه الأردن.

---

(١) الطالب، مظفر (٢٠٠٥) المرجع السابق، ص ١٥٧.

العلاقات النفطية قبل الاحتلال الأمريكي للعراق

لقد كان للنفط الدور البارز في تقوية العلاقات العراقية الأردنية، ويمكن القول هنا أن البداية الحقيقية لقيام أول تعاون نفطي بين العراق والأردن كان في العام ١٩٨٢، وذلك نتيجة لاتجاه الحكومة العراقية آنذاك إلى ميناء العقبة الأردني لاستخدامه في الصادرات العراقية من النفط الخام ومشتقاته، وذلك بعد قيام الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وذلك من خشية تعرض موانئ العراق إلى القصف الإيراني، حيث أثمر التعاون خلال مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي ومن خلال توقيع العديد من الاتفاقيات بين العراق والأردن، حيث بلغت واردات النفط الخام في الأردن حوالي (٢.٤) مليون طن أي ما يعادل (٤٩) ألف برميل يومياً، فيما ساهم استثناء مجلس الأمن الدولي للأردن والذي أباح له بإعادة استيراد النفط العراقي في عام ١٩٩١، وذلك عقب حرب تحرير دولة الكويت وإعادة التعاون النفطي بين البلدين بعد انقطاعه أثر قيام حرب الخليج الثانية(١).

ومن خلال موافقة العراق في شهر آيار من العام ١٩٩٦ على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٩٨٦) المعروف آنذاك باتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء، رحبت الأردن بقرار الحكومة العراقية في مطلع عام ١٩٩٧ المتضمن زيادة كمية صادراتها النفطية للأردن لتصل إلى (٨٠) ألف برميل يومياً(٢).

و بموجب استثناء خاص من الامم المتحدة، كان الأردن يحصل على نصف حاجياته من النفط مجاناً من العراق والنصف الآخر بأسعار تفضيلية بحدود ١٩ دولار للبرميل الواحد، و بموجب استثناء خاص من الأمم المتحدة يحصل الاردن على نحو٥٤ مليون برميل من العراق سنوياً قيمتها نحو ٧٠٠ مليون دولار (٣).

العلاقات النفطية ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق:

أدت حرب الخليج الثالثة إلى عرقلة تدفق النفط العراقي إلى الأردن وبشكل كبير، فبعد أن كان (١٠٧) ألف برميل يومياً قبل الاحتلال، وصلت إلى (٢٠) ألف برميل يومياً بعده، فقد تعرضت الإمدادات النفطية العراقية إلى الانقطاعات المتكررة نتيجة الحرب، وبدأت الصهاريج الناقلة بالإنخفاض من (٦٠٠) إلى (١٤٠) صهريج إلى أن وصل إلى (١٠) صهاريج في الأيام الأولى

---

(١) ذنون، فواز موفق (٢٠٠٧) النفط في العلاقات العراقية الأردنية، ١٩٨٢-٢٠٠٧"، الندوة العلمية (٢٥) علاقات العراق الاقتصادية بدول الجوار وإمكانية تطويرها"، للفترة من ٢٨ آذار ٢٠٠٧، الموصل العراق ص ٤٦٤.

(٢)المرجع نفسه ، ص ٤٦٦.

(٣)صبر، عبد الرحمن (٢٠٠٤) اقتصاديات المنطقة العربية بعد الحرب على العراق. مجلة الشؤون العربية، ع ١١٨، القاهرة، ص ١٢٢.

للحرب، وبعد توقف الحرب توقفت وبشكل قطعي الصادرات النفطية العراقية إلى الأردن واستمر هذا الانقطاع نتيجة تدهور الوضع الأمني(١).

فقد أدى توقف وصول النفط العراقي إلى الأردن لوجود تكلفة مادية كبيرة من الناحية الاقتصادية والتي بدورها أتعبت وأرهقت ميزانيته المحدودة وذلك بسبب اضطرار الأردن إلى شراء النفط من الأسواق العالمية بأسعار مرتفعة. وبالتالي أصبحت كلفة استيراد الوقود والمنتجات النفطية في الأردن مرتفعة، إذ ازدادت من (٥٤٠) مليون دينار في عام ٢٠٠٢، إلى (١.٧) مليار دينار في عام ٢٠٠٥، أي بنسبة زيادة قدرها (٢١٧%) خلال هذه السنوات الأربعة إلى (١.٩) مليار دينار في عام ٢٠٠٦.

كما ازدادت نفقات الأردن نتيجة شراء الوقود بسبب ارتفاع الأسعار العالمية منذ توقف المساعدات النفطية، إذ إن سعر النفط الذي يدفعه الأردن ارتفع بنسبة (١٣٤%) مع الأخذ بعين الاعتبار التضخم، خلال الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥، حيث أن الأسعار ارتفعت بنسبة (٢٩%) عام ٢٠٠٦، كما أن كميات النفط التي استوردها الأردن خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٥) ارتفعت بنسبة (٣٨%) ولكنها انخفضت في عام ٢٠٠٦ بنسبة (١٣%)، وبهذا نجد أن ارتفاع نفقات الوقود هو سبب ارتفاع الأسعار العالمية وليس سبب زيادة الاستهلاك(٢).

كما أدت الانقطاعات في الإمدادادت النفطية التي كان لها أكبر الآثار السلبية على قطاعات الأردن الاقتصادية والاجتماعية كافة، إذ ساهمت ارتفاع تكاليف استيراد النفط في امتصاص جزء كبير من إيرادات الأردن حيث أدى ذلك إلى التقليل من مقدرتها على الاستيراد للسلع والخدمات الضرورية (٣).

ميزات المرحلة (٢٠٠٣ -٢٠٠٨) في قطاع الطاقة في الاردن :(٤)

١- انقطاع توريد النفط الخام ومشتقات النفطية من العراق ، وبالتالي اعتماد الأردن على تأمين إحتياجاته من النفط من السعودية ، والسوق العالمي .
٢- إرتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمي مما أنعكس بالتالي على قيمة الفاترة النفطية للأردن.
٣- أرتفاع الطلب على الطاقة الأولية والكهرباء .
٤- أرتفاع نسبة قيمة فاتورة الطاقة بالنسبة للناتج المحلي الأجمالي .

---

(١) ذنون، فواز موفق (٢٠٠٧) النفط في العلاقات العراقية الأردنية، ١٩٨٢-٢٠٠٧، مرجع سابق ،ص ٤٦٦.
(٢) تقرير وزارة التجارة العراقية (٢٠٠٧) دائرة العلاقات الاقتصادية (تأثير حرب العراق على النمو والتضخم في الأردن)
(٣)ذنون، فواز (٢٠٠٧) النفط في العلاقات العراقية الأردنية، ١٩٨٢-٢٠٠٧"،مرجع سابق، ص ١٥٠.
(٢) الحلايقة ، محمد ، واخرون (٢٠٠٩) العرب والمرحلة الاقتصادية الجديدة ،عمان ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، ط ١،ص٥٣

٥- المباشرة في ازالة الدعم عن أسعار المحروفات والكهرباء ، وتعديل أسعارها بنسب تخرج عن نطاق ما كان يعهده المستهلك خلال الفترات التي سبقة الحرب على العراق .

٦- الأنتهاء من تنفيذ مشروع خط الغاز من العريش الى العقبة تم إلى منطقة رحاب شمالا" ، و المباشرة في تزويد كل من العقبة الحرارية ، ورحاب والسمراء ، بالغاز الطبيعي من مصر مما أنعكس بالتالي على الاستقرار النسبي لأسعار الكهرباء في السوق المحلي ، على الرغم من الارتفاع الهائل في اسعار المحروقات دوليا .

٧- المباشرة في اتخاذ الاجراءات اللازمة لأستغلال مصادر الطاقة المحلية والبديلة .

الإنعكاسات الإقتصادية والسياسية لتطورات أسعار النفط العالمية:

لم يعد سراً أن البترول العراقي يعتبر على قمة الأهداف الأمريكية، فالعراق يأتي في المرتبة الثالثة في احتياطي البترول في العالم (١٠%) من احتياطي البترول العالمي عدا عن أن هناك حقولاً بترولية لم تكتشف بعد والذي قد يجعل الاحتياطي العراقي يتضاعف.

فالولايات المتحدة الأمريكية أصبحت هي التي تهيمن على النظام العالمي والمسيطرة الوحيد على العالم والتي لا يمكن لها أن تتم من غير سيطرتها على البترول، وهذه ليست المرة الأولى التي تتدخل فيها أمريكا عسكرياً مباشرة من أجل توفير البترول والسيطرة عليه في الشرق الأوسط [١].

وقدشهد السوق العالمي للنفط ارتفعاً كبيراً في المشتقات النفطية نتيجة للعديد من الأسباب والتي من أهمها الزيادة في معدلات الإستهلاك والتي بلغت ما يزيد على ٨١ مليون برميل يومياً لعام ٢٠٠٤، وعليه فإنه من شأن ارتفاع أسعار البترول أن يحدث فائضاً في موازنات الدول النفطية المنتجة وأن يقلل من عجز موازناتها، كما من شأنه زيادة احتياطيات هذه الدول من العملة الصعبة .

ومن المتوقع أن ينعكس ارتفاع أسعار النفط على حجم المساعدات التي تقدمها الدول النفطية حيث سيزيد ذلك من مساهمات الدول النفطية في مساعدة الدول الفقيرة والأقل نمواً وتقدر وزارة الطاقة الأمريكية حجم الزيادة التي ستجنيها الدول الأعضاء من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) جراء الإرتفاعات السعرية الأخيرة بنحو ٣٠٠ مليار دولار أمريكي خلال العام ٢٠٠٤، إثرتجاوز سعر البرميل الواحد حاجز (٥٠) دولارا[٢].

---

(١) البرصان، أحمد (٢٠٠٣) البترول والاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة المستقبل الاقتصادي، ع ١، ص ٣٢.
(٢) عياد، حازم (٢٠٠٥) الانعكاسات الاقتصادية والسياسية، وتطورات أسعار النفط العالمية، مجلة المستقبل الاقتصادي، ص ٦٢.

قطاع الاستثمار

الإستثمارات العراقية في الأردن:

نتيجة المزيد من اللجوء الانساني الى الاردن وخصوصا من اصحاب رؤوس الاموال ، قامت في الاردن نشاطات اقتصادية بتمويل عراقي ، ناهيك عن حركة التجارة النشطة بين المنطقة الحرة في الزرقاء والعراق ، من خلال العديد من الوسطاء والوكلاء والتجار، وقد ساهم قانون تشجيع الإستثمار الاردني على ذلك من خلال المزايا التي يقدمها قانون الاستثمار للمستثمرين سواء أكان ذلك للأردنيين أو غير الأردنيين : (١)

١- اعفاءات ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية

تعفى المشاريع لمدة عشرة سنوات من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتاعية وذلك بعد موافقة لجان الاستثمار عليها. وفي حال توسيع المشروع وتطويره من أجل زيادة الانتاجية، وعند وصول زيادة الإنتاج إلى ٢٥ % فإنه يحق له تمديد الاعفاء سنة واحدة والتي تصل أقصاها إلى أربع سنوات .

٢- اعفاءات ضريبة الجمارك

تعفى الموجودات الثلبتة المستورد للمشروع ولمدة ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ الموافقة عليه من الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى اعفاءات إضافية على قطع الغيار التي يتم استيرادها للمشروع من الضرائب والرسوم الجمركية، وذلك في حال عدم تجاوزها ١٥ % من القيمة الإجمالية للموجودات الثابتة في المشروع .

٣- تمنح كل من المستشفيات والفنادق اعفاءات إضافية من الضرائب والرسوم الجمركية على مستورداتها من الأثاث واللوازم لأغراض التجديد .

أسباب الإستثمار في الأردن : (٢)

١-الموقع المتميز .

٢-الاستقرار السياسي و الامني .

٣-اقتصاد موجه نحو السوق الحر .

٤-مجموعة من الامتيازات والحوافز .

٥-الاتصال و النفاذ مع الأسواق العالمية.

٦-وجود مدن صناعية ومناطق حرة .

٧-المؤهلات البشرية الممتازة .

---

(١) قانون تشجيع الاستثمار (٢٠٠٦) الموقع الالكتروني: www.jordanembssy.com
(٢) المرجع السابق.

٨-توفر الاتصالات والبنية التحتية .

٩-مناخ استثمار جذاب .

١٠-نوعية حياة عالية . (وجود تعليم والمستشفيات وخدمات ومراكز ثقافية، ومطاعم)

أما فيما يخص العراقيين ودورهم في الاستثمار داخل الأردن فإنه من الملاحظ أن هناك نمواً سريعاً نتج عن استهلاكهم واستثمارهم للإقتصاد الأردني، حتى أن الناتج المحلي الإجمالي Gross domestic product (GDP)تصاعد كثيراً بعد العام ٢٠٠٣، فالاحصائيات تشير إلى تصاعد الناتج المحلي من ٣% في نهاية التسعينيات من القرن الماضي إلى (٦%) في ٢٠٠٣، ثم (٨.٤%) في عام ٢٠٠٤، إلا أنه عاد وانخفض إلى ٧.٢%) في العام ٢٠٠٥، ثم (٦.٤%) في العام ٢٠٠٦ ، وذلك كما هوا مبين في الجدول[١].

جدول رقم (١)

النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الأردني

السنة	الناتج المحلي الاردني
٢٠٠٣	٦%
٢٠٠٤	٨,٤ %
٢٠٠٥	٧,٢ %
٢٠٠٦	٦,٤ %

الجدول من إعداد الطالب

مما أدى إسهام وجود العراقين إلى ارتفاع المستوى في السيولة في السوق المحلية، حيث أدى إلى الزيادة في حجم الاستثمارات والحركة الشرائية، مما سرع من وتيرة الحركة التجارية وجعلها أكثر مرونة، الأمر الذي انعكس على معدل النمو الاقتصادي في الأردن، ودفع ذلك بعجلة الاقتصاد بشكل سريع في السوق المحلية وأثر ذلك على وجود مشاريع اقتصادية أدت مساهمتها في خلق فرص عمل سواء أكانت للعراقيين أو للأردنيين، أما من جهة ثانية فقط كان لدخول العراقيين إلى الأردن تكلفة اقتصادية تمثلت في زيادة الضغط على البنية التحتية من موارد وخدمات كالمستشفيات والمراكز التجارية ووسائط النقل والمدارس، وهذا أدى إلى زيادة في الطلب على السلع وارتفاع الأسعار ، وبالذات بدا ذلك واضحا في مجال العقارات والاراضي [٢].

فمن خلال العودة إلى موضوع الاستثمار، وبنظرة سريعة إلى حجم الاستثمارات العراقية في الأردن للفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ نجد أنها تضاعفت (٢٠)ضعفاً، إلا أنها ما تزال قليلة بالمقارنة مع الاستثمارات العربية، وانطلاقاً من إيمانها بأهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية

(١) تقرير وزارة التجارة العراقية (٢٠٠٧) ص ١٣.
(٢) صحيفة الشرق الأوسط، (٣٠ آيار، ٢٠٠٩).
(٢) صحيفة الدستور (١٤ /١١ /٢٠٠٩) حجم الاستثمارات العراقية في المملكة.

بين العراق والأردن فقد قامت الحكومة الأردنية بتقديم تسهيلات أكبر لرجال الأعمال والمستثمرين العراقيين مما كان لها الأثر الكبير في إنعاش الاقتصاد الأردني، أما حجم الاستثمارات العراقية المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٦ فقد بلغت (١٤٨) مليون دينار كما أن مجموع الاستثمارات العراقية حتى عام ٢٠٠٨ قد بلغ (٣٦٤,٣) مليون دينار أردني، حيث تركزت الاستثمارات العراقية في الأردن في قطاع الخدمات و قطاع الصناعة والتجارة والمقاولات، كما ساعدت هذه الاستثمارات على توفير فرص عمل إذ بلغت ١٢٠٠ فرصة تركزت في قطاع الخدمات أبرزها السياحة والفندقة . (١)

قطاع الصناعة

مساهمة القطاع الصناعي الأردني في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر قطاع الصناعة بشقيه الاستخراجي والحويلي من أهم القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بعد قطاع الخدمات، فقد بلغت مساهمته عام ٢٠٠٣ حوالي ٢٠%، ويعود ذلك إلى الإهتمام الكبير بهذا القطاع بالإضافة إلى التغيرات الإقليمية.

حيث أن قطاع الصناعة قد ساهم مساهمة كبيرة في الصادرات الأردنية عام ٢٠٠٣ والتي بلغت حوالي ١.٥١٨.٤٣٤ مليار دينار وتشكل حوالي ٩٠.٦% من إجمالي الصادرات الأردنية، ويشكل البوتاس حوالي ٨.٦%، الفوسفات و ٥.٤%، أما الصناعات التحويلية فقد شكلت حوالي ٨٥% من مجموع الصادرات الصناعية وحوالي ٧٦.٥% من إجمالي الصادرات الأردنية، من أهم الصناعات التحويلية الصناعات الدولية والتي تشكل حوالي ١٠.٤% من الصناعات التحويلية كما هو مبين في الجدول التالي (٢).

جدول (٢)

النسب المئوية للصادرات الصناعية الاردنية عام ٢٠٠٣

المادة	النسبة المؤية لها من الصادرات الاردنية
البوتاس	٨,٦ %
الفسفات	٥,٤ %
الصناعات التحويلية	٨٥ %

الجدول من اعداد الطالب

---

(٢) الجمعية العلمية الملكية (٢٠٠٥) مرجع سابق، ص ٧٦.

المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع الصناعي الأردني:

١. الضعف في القدرة التنافسية للصناعات المحلية بسبب نشوء معظمها في ظل حماية جمركية عالية. واقتصارها على التسويق لمعظم المنتجات الصناعية على التسويق المحلي وبعض الأسواق العربية المجاورة.
٢. ضعف القدرة على اقتباس وتوطين التكنولوجيا المناسبة لدى بعض الصناعات.
٣. نقص المهارات والقدرات البشرية والفنية والإدارية والتسويقة.
٤. مخالفة المواصفات والمقاييس المقبولة عالمياً في بعض الأحيان.
٥. صغر حجم السوق الأردني وضعف القدرة الشرائية للمستهلكين.
٦. ارتفاع تكلفة الطاقة .
٧. عدم وجود شراكة حقيقية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
٨. ضآلة الإنفاق على البحث والتطوير(١).

مؤشرات التغير في القطاع الصناعي الأردني بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

السوق العراقي ذو الأهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي الأردني، حيث أن حجم الصادرات الأردنية للسوق العراقي تجاوز ٣٥٠ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٤، والتي كان معظمها من القطاع الصناعي الأردني، وتشكل الصادرات الأردنية إلى العراق ٣٦% من مجمل الصادرات العربية وحوالي ١٥% من مجم الصادرات الأردنية.

حيث أن أهمية السوق العراقي قد تزايدت خلال عقد الثمانيات مع التطور الملحوظ في العلاقات الإقتصادية بين الأردن والعراق، حيث كان القطاع الصناعي الأردني هو المستفيد الأول من ترتيبات استيراد النفط من العراق فمن خلال بروتوكول مالي تجاري وقع بين البلدين يزود العراق الأردن بحاجاته من النفط والمشتقات النفطية ويسدد الأردن ثمنها بسلع أردنية معظمها منتجات صناعية، وقد استمر هذا الوضع خلال عقد التسعينات.

حيث أن احتلال العراق قد أدى إلى انخفاض الصادرالت الأردنية إلى ما دون معدلها الطبيعي إذا ما قورنت بما قبل الاحتلال، فقد تجاوزت قيمة الصادرات الأردنية إلى العراق عبر قنوات التصدير المختلفة الثلاث (البروتوكول التجاري، اتفاق النفط مقابل الغذاء، التجارة الحرة) ٧٥مليون دولار سنوياً وقد كان معظم هذه الصادرات من القطاع الصناعي. هذا وتشكل القيمة المضافة في القطاع الصناعي حوالي ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٧. (٢).

---

(١) صحيفة الدستور (٢٠١١/٤/١٣) غالبية مشاكل القطاع الصناعي تحل بالطرق الادارية ، عمر القضاه .
(٢) الجمعية العلمية الملكية (٢٠٠٥) المرجع السابق، ص ٧٨

التأثير على العاملين في القطاع الصناعي الأردني:

يعتبر قطاع الصناعة الأردني من أهم قطاعات تشغيل العمالة الأردنية، حيث يساهم القطاع بتشغيل ما نسبته ٢١.٣%، ٢١.١%، ١٩.٨%، ٢١% من الأردنية خلال الأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١ـ ٢٠٠٢، ٢٠٠٣.

كما وتساهم النساء في القطاع الصناعي بحوالي ٢.٢%، ٢.٢%، ٢.٢% من حجم القوى العاملة الأردنية خلال الأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على التوالي، كما ويشكل الإناث العاملين في القطاع الصناعي حوالي ١٠.٤%، ١٠.٧ـ ١٠.٨% من القوى العامة في القطاع الصناعي[١]

التأثير على الصادرات الأردنية إلى العراق

تشكل صادرات الأردن إلى العراق النسبة الكبيرة من إجمالي الصادرات الأردنية إلى الخارج، حيث شكلت الصادرات الصناعية إلى العراق ما نسبته ٩٧% من إجمالي الصادرات الأردنية إلى العراق، ويعتبر الأردن من أهم الدول العربية من حيث صادراته إلى العراق وذلك نظراً لما يتمتع به الأردن من موقع جغرافي مجاور للعراق، وخبرة الصناعيين الأردنيين في السوق العراقي.

المشاكل التي تواجه الصناعيين في التصدير إلى العراق : [٢]

١- صعوبة الوضع الأمني والمخاطر الكبيرة في العراق.

٢- ارتفاع تكاليف النقل .

٣- قيام مجموعة من التجار المستوردين العراقيين بالإحجام عن الاستيراد من الأردن و البحث عن مصادر أخرى .

٤- إن عدد الشاحنات الأردنية التي تنقل إلى العراق ليسة كافية، بالإضافة إلى وجود ضرائب على كل سيارة عراقية يتم تحميلها من الأردن الى العراق .

---

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق، ص ٨٥.

المبحث الثاني

الزيارات الاقتصادية بين العراق والأردن

الزيارات الاقتصادية

يمكن القول أن هنالك رغبة اكيدة لدى الحكومات العراقية في تطويرعلاقاتها مع الأردن ، وهذه الرغبة لم تكن وليدة ساعتها وانما تعود إلى فترة طويلة سابقة على تشكيل الحكومات العراقية السابقة قبل الحرب على العراق ، وذلك لأن الأردن كان يقيم علاقات طيبة مع بعض الأطراف السياسية العراقية ، أن الاهتمام بمسألة العلاقات الأردنية العراقية لم يقتصر على على رغبة الجانب العراقي بذلك ، وأنما رفقه اهتمام ورغبة اردنية متبادلة ،إن تاريخ العلاقات العراقية الأردنية تاريخ طويل وتعود بداياته إلى عام ١٩٥٣ مع توقيع اول اتفاق تجاري بين البلدين ، ومع متابعة تلك العلاقات نجد أن العراق والأردن وقعا العديد من الاتفاقيات في الجانب الاقتصادي [١].

ما يشير إلى رغبة أردنية في استئناف المنحة النفطية التي كان يحصل عليها الأردن من النظام العراقي السابق التي كانت تؤمن له احتياجاته النفطية بأسعار تفضيلية، وعلى هذا الأساس، وفي أول زيارة له بعد توليه منصب رئاسة الحكومة المؤقتة قام الدكتور اياد علاوي رئيس الوزراء العراقي بزيارة إلى الأردن في ٢٠٠٤/٧/١٩ ، وخلال تلك الزيارة أكد علاوي أن المملكة تمثل سنداً قوياً للعراق ، وكان أهم ما نتجت عنه زيارة رئيس الوزراء العراقي هو توقيع العراق والأردن عل بروتوكول التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، والتي سبق ذكرها في هذه الدراسة [٢].

قامت الحكومة العراقية بالعمل على تجديد الصلات التجاريةوالاقتصادية مع الأردن التيكانت قائمة في عهد الحكومة العراقية السابقة،إذ جرى التوقيع بين البلدين على مذكرة تعاون في الحقلين الاقتصادي والمالي، كما أطلقت الوعود ببناء أنبوب للنفط يربط بين الحقول الشمالية في العراق وميناء العقبة في الأردن، وفي خلال هذه الفترة فقد تم استخدام الوسطاء الأردنيين والبنوك الأردنية كبنك الإسكان والبنك الأهلي، ففي الصفقات المختلة التي تعقدها الحكومة العراقية مع جهات متعددة، وهو ما عكس الرغبة العراقية الواضحة في استئناف العلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن وذلك على أعلى المستويات التي أثمرت عن توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات مختلفة ومنها الاتفاق على استئناف عمل اللجنة العراقية الأردنية المشتركة

(١) الطالب،مظفر (٢٠٠٥) العلاقات الأردنية العراقية بعد تشكيل الحكومة المؤقتة ، مرجع سابق ،ص١٤٥
(٢) صحيفة الراي الاردنية ، ١٠ /٢٠٠٤/٧ ، ع ١٢٣٥٦ ، ص ١٥

برئاسة رئيس وزراء البلدين وتضمنت عرض أربعة مشاريع أساسية على تلك اللجنة بكلفة (١٠٧٨) مليون دولار، وتم مناشدة المانحين للمساهمة في تمويل المشروعات الآتية(١):

١- تأهيل مركز حدود الكرامة بين البلدين بتكلفة قدرها (١٠٥.٨) مليون دولار.

٢- إنشاء منطقة حرة على الحدود بمساحة (١٠) مليون متر، وبكلفة (٤٩) مليون دولار.

٣- تأهيل خطوط النقل بين الأردن والعراق بتكلفة (٧٢٣) مليون دولار.

٤- تأهيل ميناء العقبة الذي يعد الميناء الرئيس لتوريد البضائع للعراق بتكلفة قدرها (٢٠٠) مليون دولار.

كان لتأسيس مكتب تنسيق جهود إعادة إعمار العراق في ٢٠٠٤/١٢/١٩ في وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية لتنسيق السياسات والجهود المشتركة بين العراق والأردن في كل من قطاع التجارة وإدارة الشبكات والمعلومات والتعليم والبحث العلمي والصحة و النقل والتدريب والبترول والطاقة والاستثماروالأمن والسياسات النقدية والتمويلية(٢).

كما كان لزيارة رئيس الوزراء الأردني عدنان بدران إلى العراق في شهر آب ٢٠٠٥ من أجل بحث سبل دعم العلاقات العراقية الأردنية، وخاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والأمنية خاصة، كذلك الحال عند زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى عمان في حزيران ٢٠٠٦، حيث شهدت العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية دفعة قوية بعد زيارة رئيس الوزراء الدكتور معروف البخيت إلى بغداد على رأس وفد كبير في شهر آب ٢٠٠٦، وذلك بعد عقد اتفاقيات تجارية وتفاهم اتأعطتزخماً كبيراً للعلاقات الثنائية، وأعلن وزيرالصناعةوالتجارة الأردني شريفالزعبي" أنالعراق قرر تزويد الأردن بالنفط الخام يوميا ًوبأسعار تفضيلية لكنه لم يحددالأسعار" فيما ذكر توزير التخطيط والتعاون الدول يسهير العلي أنالأردن والعراق اتفقاعلى عقداجتماعات اللجنة العليا الأردنية العراقية كل ستة أشهر بهدف تقوية العلاقات بين البلدين

وتفعيل اللجان القطاعية العشر، إلى جان بزيارة الملك عبدالثاني إلى العراق في عام 2008 التي عُدت خطوة مهمة نحو تمتين العلاقات الاقتصادية بين البلدين(٣).

---

(١)صحيفة الراي الاردنية (١٠ /٢٠٠٤/٧) ع ١٢٣٥٦ ،ص ٣٥ .
(٢)الياسري، مازن (٢٠١٠) العراق والمجتمع الدولي والعهد، بيروت، دار السلام. الياسري،ص٢٢٩
(٣) المرجع نفسه، ص ٢٢٩.

المؤتمرات الاقتصادية:

لقد لعبت المؤتمرات الاقتصادية التي عقدت في الأردن دوراً في تعزيز العلاقات بين العراق والأردن، حيث رعت اللجنة العراقية الأردنية العليا مجموعة كبيرة من المشاريع والتي كان من أهمها عقد الاجتماع الرابع للجنة المانحين للصندوق الدولي لدعم العراق في البحر الميت خلال الفترة من ١٨-٢٠٠٥/٧/١٩، وشارك في الاجتماع ما يزيد عن أربعمئة مشارك يمثلون خمساً وخمسين دولة ومنظمة وهيئة دولية، وكذللك عقد الإجتماع التنسيقي الموسع بين الحكومتين العراقية والأردنية في ٢٠٠٥/٨/٢٨، تمت خلال هذا الاجتماع مناقشة الآلية التي تحكم عمل الإطار الهيكلي بين البلدين، كما رحب الطرفان بالمزيد من التعاون والتنسيق المشترك[١].

الاجتماعات الثنائية بين العراق والأردن

يمكن القول أن الأجتماعات الثنائية العليا بين العراق والأردن ، قد بدأت عندما قام رئيس الحكومة العراقية المؤقتة إياد علاوي بزيارته الأردن عام ٢٠٠٤ ، حيث التقى بالملك عبدالله الثاني ،حيث تم الأتفاق على أنشاء لجنة عليا بين برئاسة رئيس الوزراء في كلا البلدين تعمل على وضع السياسات والتصورات العامة في مختلف المجالات ذات أهتمام مشترك وإقرار أوجه التعاون التكاملي والاستراتيجي بين البلدين، وكان الاجتماع الاول بين البلدين في ٢٠٠٤/١١/٣ والذي عقد بين رئيس الحكومة العراقية إياد علاوي وفيصل الفايز ، أما الاجتماع الثاني فقد كان في ٢٠٠٥/١٠/٢٧ بين رئيس الحكومة العراقية ابراهيم الجعفري وعدنان بدران ، اما في عمي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ فقد توقفة هذه اللجان بسبب الظروف الأمنية التي كان يعيشها العراق إلا انها عادة للانعقاد في ٢٠٠٨/٦/١٢ بين رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي و رئيس الوزراء معروف البخيت ، وذلك وكما مبين في الجدول التالي:

جدول (٣)

اجتماعات اللجان العليا العراقية الأردنية

ت	الاجتماع	التاريخ	المكان	رئيس الوزراء
١	الاجتماع الأول	٢٠٠٤/١١/٣	عمان	أياد علاوي وفيصل الفايز
٢	الاجتماع الثاني	٢٠٠٥/١٠/٢٧	عمان	ابراهيم الجعفري وعدنان بدران
٣	الاجتماع الخامس	٢٠٠٨/٦/١٢	عمان	نور المالكي ومعروف البخيت

(الملحقية التجارية في سفارة جمهورية العراق في عمان، ٢٠١٠)[٢].

---

(١) المرجع سابق، ص ٢٢٨.
(٢) الملحقية التجارية في سفارة جمهورية العراق في عمان (٢٠١٠) .

أما على صعيد الاجتماعات الوزارية والفنية المشتركة التي عقدت خلال الفترة يمكن بيانها في الجدول الآتي: جدول (٤)

الاجتماعات الوزارية الفنية بين الأردن والعراق

ت	الاجتماع	التاريخ	المكان
١	اجتماع الدولة (٢٤) للجنة الوزارية المشتركة	٢١-٢٥/٩/٢٠٠٤	عمان
٢	اجتماع اللجنة الفنية المشتركة	١-٣/٨/٢٠٠٧	عمان
٣	اجتماع وزيري التجارة	١٦/٤/٢٠٠٨	عمان
٤	اجتماع وزيري التجارة	٥/٧/٢٠٠٨	عمان

(الملحقية التجارية في سفارة جمهورية العراق في عمان ٢٠١٠). [(١)]

من الملاحظ في الجدول رقم (٣) أعلاه هو استمرار الاجتماعات بين مسؤولي البلدين على الصعيد التجاري وبشكل نصف سنوي وكانت تجرى في عمان، باستثناء الفترة بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧ نظراً للظروف الأمنية التي مر بها العراق، كما يمكن أن نلاحظ انعكاس زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين كنتيجة لهذه الاجتماعات بين مسؤولي البلدين.

وعند الحديث عن القطاع الخاص، فإننا نجد أن هناك زيارات لممثلي غرفة تجارة العراق إلى الأردن، ومنها الزيارة التي قام بها وفد غرفة التجارة والصناعة العراقية الدولية في تشرين أول ٢٠٠٦ والتقى مدير عام غرفة صناعة الأردن وبحث سبل تنمية علاقات التعاون الاقتصادي الصناعي الثنائي بينهما لما فيه مصلحة رجال الأعمال والصناعيين، كما وقع القطاع الخاص ثلاثة برتوكولات للتعاون والاتفاقيات بين الجانبين وكما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (٥)

اجتماعات واتفاقيات القطاع الخاص

ت	الاجتماع	التاريخ	المكان
١	بروتوكول تعاون بين غرفة تجارة بغداد واتحاد الصناعات العراقي مع غرفة صناعة عمان.	٢٤/٣/٢٠٠٤	عمان
٢	محضر تعاون مشترك بين غرفتي تجارة بغداد وعمان	١١/٩/٢٠٠٤	عمان
٣	بروتوكول تعاون اتحاد الغرف التجارية العراقية مع غرفتي تجارة وصناعة الأردن	١١/٦/٢٠٠٨	عمان

(الملحقية التجارية في سفارة جمهورية العراق في عمان، ٢٠١٠). [(٢)]

وعندالحديث عن التبادل التجاري بين العراق والأردن،نجد أن العراق شكل خلال الثمانينيات خصوصا مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨) من القرن الماضي الشريك التجاري الأول للصادرات الأردنية، وكان ميناء العقبة المتنفس الوحيد لحركة التجارة العراقية مع بقية دول العالم، وأصبح السوق العراقي سوقاً استراتيجياً للصادرات الأردنية حيث

(١) الملحقية التجارية في سفارة جمهورية العراق في عمان (٢٠١٠) .

(٢) المرجع نفسه.

وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين عام ١٩٨٦ الى ٧٥٠ مليون دولار أمريكي ، كما تم توقيع البروتوكول بين البلدين ينظم علاقات استيراد النفط والمنتجات النفطية من العراق، مقابل تصدير البضائع الأردنية والتي تشمل المنتجات الحيوانية والنباتية ومنتجات صناعة الأغذية ومنتجات الصناعات الكيماوية والصناعية،فكان الأردن يحصل بموجبه على احتياجاته النفطية مقابل تصدير القطاع الخاص الأردني السلع لتأمين السوق العراقي وهوما ساعد كثيراً على تولد مفهوم أن السوق العراقي هو امتداد للسوق الأردني المحلي .[١].

وبالعودة إلى العام ٢٠٠٣، فقد شهد هذا العام تذبذب حركة التجارة بين البلدين لا سيما بعد إلغاء البروتوكول التجاري وإعلان الحرب على العراق ودخول القوات الأمريكية إليه، وحتى في مرحلة ما بعد الإحتلال الأمريكي للعراق فقد كانت هناك تبادلات تجارية بين البلدين، ودراسة هذه الوقائع يشير إلى أن هناك ارتباطاً استراتيجياً بين الأردن والعراق.

وعند دراستنا لحجم التجارة بين البلدين ، فإنه يشير إلى تفوق الأردن بصورة كبيرة في الصادرات للعراق، مقابل الواردات من العراق، ففي عام ٢٠٠٣ بلغت الاصادرات الاردنية للعراق ٢٢٤ مليون دينار، وعام ٢٠٠٤ قد بلغت الصادرات الأردنية للعراق ٣٦٢ مليون دينار، وفي عام ٢٠٠٥ حيث وصلت الصادرات الأردنية إلى العراق ٣٧٩.٦ مليون دينار،مقابل الواردات من العراق بقيمة ١٩ مليون دينار، بينما في عام ٢٠٠٦ فإن الصادرات الأردنية للعراق قد بلغت ٣٢٧.٣ مليون دينار، مقابل واردات من العراق قد بلغت ٥.١ مليون دينار، وفي عم ٢٠٠٨ بلغت الصادرات الأردنية للعراق ٥٧٤.٤ مليون دينار وكما مبين في الجول التالي ، ويشكل الدواء و المنتجات الغذائية والاسمنت والفوسفات أهم الصادرات الأردنية إلى العراق . [٢].

جدول (٦)

الصادرات الاردنية الى العراق

السنة	المبلغ بالمليون
٢٠٠٣	٢٢٤
٢٠٠٤	٣٦٢
٢٠٠٥	٣٧٩,٦
٢٠٠٦	٣٢٧,٣

الجدول من اعداد الطالب

(١) الجمعية العلمية الملكية (٢٠٠٦)، الحالة العراقية واثارها على الاقتصاد الاردني ، مرجع سابق ،ص ١٢٠
(٢) ابو رمان ، محمد (٢٠٠٨/٤) الاردن والعراق الاحتواء مقابل الفوضى ، مجلة السياسة الدولية ،ع ١٧٢ ،ص ١٤٩ .

ومن الملاحظ أن النفط كان المادة الأساسية المستوردة من العراق وبأسعار تفضيلية، إلا أنه انخفض وبشكل ملحوظ بعد عام ٢٠٠٣، والذي أدى إلى تفوق كفة التبادل التجاري بين العراق والأردن لصالح الأردن .

لقد أبدى الأردن والعراق اهتماماً متواصلاً في الاستمرار في التبادل التجاري وتعزيز فرص نموه، وذلك من خلال اجتماعات اللجان العليا الوزارية المشتركة بين البلدين. وتم الاتفاق بين البلدين على تذليل كافة الصعوبات التي تواجه تدفق السلع بين البلدين .

النتائج والتوصيات

الخاتمة

بعد الإنتهاء من هذه الدراسة التي جات تحت عنوان " الأردن وحرب الخليج الثالثة : الآثار السياسية والأمنية والاقتصادية ٢٠٠٥ ــ ٢٠٠٨ "كان هنالك العديد من النتائج التي خلصت بها الدراسة و التي تم مناقشتها والبحث فيها، على الرغم من قلة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع من جميع نواحيه السياسية والأمنية والاقتصادية للأردن .

وعند تصفح محتويات هذه الدراسة والتي انقسمت إلى أربع فصول حيث تم في الفصل الأول " التمهيدي " وضع أسئلة وفرضية وأهداف ومنهجية الدراسة والأطار النظري ، أما الفصل الثاني فقد ناقش الآثار السياسية، وقد قسم الى الموقف الاردني من الحرب، وعلى العلاقات الاردنية العراقية ، أما الفصل الثالث فقد تم من خلاله مناقشة الآثار الأمنية والاجتماعية ، أما الفصل الرابع فقد تم من خلاله شرح الآثار الاقتصادية ، وناقش الفصل الاخير تم من خلاله إستعراض النتائج والتوصيات .

واقد أجابت هذه الدراسة عن الأسئلة التي تم طرحتها الدراسة وذلك كما يلي ، ما هي الأهمية الاستراتيجية لموقع العراق بالنسبة للأردن ، حيث يعتبر الأردن من الدول المجاورة للعراق والذي تربطه بالعراق علاقات استراتيجية ، حيث يعتبر البلدان مكملان لبعضهما البعض ، ويعد العراق يعتبر بالنسبة للاردن الدولة الأكثر دعما للأردن في الجانب الاقتصادي، وبخاصة في جانب النفط ، بينما يعد الأردن بالنسبة للعراق ،الداعم اللوجستي للعراق الذي تم من خلاله مساعدة العراق خلال فترة الحصار الأقتصادي الذي كان مفروضا عليه ، وذلك من خلال تأمين الخطوط اللوجستية وطرق النقل البري، والنقل البحري عبر ميناء العقبة .

أما الآثر الذي تركه الغزو الامريكي للعراق على الأردن في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، ففي المجال السياسي فقد بينت هذه الدراسة الموقف الأردني قبيل وبعد الحرب على العراق فقد كان الموقف الأردني رافضا للحرب ودعى الى عدم استعمال القوة ضد العراق ، كما حاول الأردن التوافق بين مصالحه مع الغرب ومع العراق ، أما فيما يخص الجانب الاقتصادي فقد أثرت هذه الحرب على الاقتصاد الأردني وخاصة فيما يتعلق بالنفط ، فقد ادت هذه الحرب الى حرمان الأردن مما كان يحصل عليه من نفط مدعوم في عهد النظام السابق ، أما الجانب الأمني فقد أثرات هذه الحرب على الأمن داخل الأردن وذلك نتيجة حالة عدم الاستقرار الذي كان يعيشها العراق، وحدوث بعض الاعمال الارهابية داخل الأردن مثل تفجير الفنادق الثلاث في عمان وحادثة صواريخ العقبة، ومحاولت تفجير مبنى المخابرات العامة، كما أدت هذه الحرب إلى زيادة التكلفة الأمنية في الأردن .

وأجابة هذه الدراسة على طبيعة لجوء العراقيين في الأردن اثناء الحرب، فقد بينت الدراسة أن اللاجئين العراقيين قدموا إلى الأردن بسبب الظروف الأمنية السيئة التي كان يعيشها العراق ، حيث كانت طبيعة اللجوء العراقي إلى الاردن وذلك لعتبار الأردن المحطة التي يسافر منها العراقيون إلى بقية دول العالم ، أو الاستقرار داخل الأردن لحين هدوء الاوضاع الامنية في العراق.

أما فيما يتعلق بطبيعة العلاقات العراقية الأردنية فقد كانت العلاقات الاردنية العراقية خلال الحكومة المؤقتة والانتقالية والدائمة، للعمل على تقوية وتعزيز أواصر التعاون بين البلدين في العديد من المجالات، خصوصا" المجالات الاقتصادية والأمنية، وقد عمل الأردن على دعم العملية السياسية والديمقراطية في العراق .

أما بالنسبة في كيفية تعامل الحكومة الأردنية مع مجريات الأزمة العراقية فقد حاولت الحكومات الاردنية تقريب وجهات النظر بين الطوائف العراقية المختلفة وخصوصا" الشيعة والسنة ، وذلك من خلال الزيارات المتبادلة بين البلدين، والإلتقاء بعدد من الساسة العراقيين، كما أن الحكومة الأردنية تعاونت مع الحكومات العراقية المؤقتة والانتقالية والدائمة فيما يتعلق بالجانب الأمني والتدريبات الأمنية .

ومن خلال الفرضية التي تم وضعها وهي "تأثر الأردن تأثرا واضحا في العديد من المجالات والتي أهمها المجالات السياسية و الاقتصادية والأمنية ، نتيجة حالة عدم الاستقرار التي شهدها العراق أثناء حرب الخليج الثالثة"، فقد بينت هذه الدراسة ان الاردن قد تأثر فعلا في الجانب السياسي والاقتصادي والامني، نتيجة الحرب على العراق .

وعليه فقد تمت صياغة الاستنتاجات والتوصيات هذه الدراسة، وأسأل الله العلي القدير أن يصب هذا الجهد العلمي في خدمة العلم، وأفراد المجتمع، ويعود عليهم بالنفع المرجو .

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي :

١- لقد حاول الأردن منع وقوع الحرب على العراق ، وذلك من خلال علاقات الأردن التي تربطه بكل من أوروبا وأميركا .

٢- هنالك اختلاف واضح في الموقف الأردني من حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، والذي تميز الأردن خلالها بالوقوف إلى جانب العراق، بينما كان موقف الأردن في حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ ، متوازناً مع جميع الأطراف الدولية والإقليمية، واعتمد الأردن سياسة التوافق بين مصالحه مع الولايات المتحدة ، والالتزام القومي العربي تجاه العراق .

٣- لقد توقع الأردن أنه لا بد لهذه الحرب أن تترك اثاراً سلبية على الوضع الداخلي للأردن سواء أكانت سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية .

٤- تميز الموقف الشعبي الأردني بالاستياء الكبير والمعارضة للحرب، ولكنه لم يكن بنفس الفاعلية التي كان فيها خلال حرب الخليج الثانية، وذلك لمجموعة من العوامل مثل الظروف الاقتصادية التي يعيشها الأردن وغياب كبير لدور الأحزاب السياسية .

٥- لقد رحب الأردن بكل من الحكومة المؤقتة والحكومة الإنتقالية والحكومة الدائمة في العراق وعمل الأردن على تعزيز علاقاته بهذه الحكومات وذلك من خلال الزيارات التي كانت على مستوى رئيس الوزراء لكلا البلدين .

٦- لقد أدت حرب الخليج الثالثة إلى ايجاد حالة من الانفلات الأمني وعدم استقرار داخل العراق، والتي أثرت على دول الجوار للعراق منها الأردن، حيث تعرض الأردن إلى مجموعة من عمليات ارهابية مثل تفجير فنادق عمان عام ٢٠٠٥، ومحاولة تفجير مبنى المخابرات العامة و حادثة صواريخ العقبة، حيث أن هذه الاعمال الارهابية كان لها علاقة بحالة عدم الاستقرار التي كان يعيشها العراق خلال الحرب ، بسبب وجود جماعات ارهابية داخل العراق، والتي امتد نشاطها إلى الدول المجاورة للعراق .

٧- أدى تدفق اللاجئين العراقين للأردن إلى زيادة الضغط على الموارد الأردنية سواء أكانت من الطاقة والمياه وزيادة الضغط على البنية التحتية .

٨- ساهم تدفق اللاجئين العراق على الاردن في زيادة التضخم ، ورفع الاسعار و زيادت الطلب على العقارات مما اضعف القدرة الشرائية للاردنين ، امام مثل هذه المنافع .

٩- لقد أدت هذه الحرب إلى خسارة الأردن لما كان يحصل عليه من دعم و امتيازات من العراق من النفط .

١٠- إنه لا يمكن تجاهل أن هذه الحرب أدت إلى تدفق رؤوس الأموال العراقية إلى الأردن وزيادة الاستثمارات العراقية في الاردن، وزيادة الصادرات الأردنية إلى العراق، حيث كان الميزان التجاري بين الأردن والعراق لصالح الاردن .

التوصيات

من خلال ما توصلت له الدراسة من نتائج، تم التوصل إلى عددة توصيات، نوجز منها ما يلي:

١- العمل على تقوية وتفعيل دور الجامعة العربية في ايجاد حلول للمشاكل والأزمات التي تعاني منها بعض الدول مثل العراق وذلك من خلال ايجاد موقف عربي موحد تتبناه جميع الدول العربية.

٢- محاولة العمل على تجنيب المنطقة أي حرب، لأن أي حرب في المنطقة لابد أن يكون لها انعكسات كارثية ليس فقط على الدولة التي يوجد بها الحرب وإنما على الدول المحيطة بها.

٣- زيادة العمل الدبلوماسي الأردني، بما يحقق التوازن في المصالح الأردنية عالمياً واقليمياً .

٤- يجب على الحكومات الأردنية العمل على تعزير علاقاتها بجميع الأطراف العراقية سواء أكانت سنية أو شيعية، وذلك بسبب وجود فراغ سياسي داخل العراق، واحتمال أياً من هذه الاطراف الوصول إلى رئاسة العراق .

٥- محاولة العمل على تقوية العلاقات الأردنية - العراقية وذلك من خلال تعزيز الزيارات بين البلدين وذلك للوصول إلى حلول تحقق التعاون بين البلدين في جميع النواحي سواء أكانت سياسية أو أمنية، أو اقتصادية، وخاصةً بما يتعلق بالنفط .

٦- يجب على الحكومات الأردنية العمل على تعزيز الجهاز الأمني وتقوية الحدود الشرقية للأردن وذلك للحيلولة دون تكرار تفجيرات فنادق عمان ومحاولة تفجير مبنى المخابرات العامة لا قدر الله مرة أخرى .

٧- يجب على الحكومات الأردنية عدم اعتمادها بشكل كبير على مصدر واحد لاستيراد النفط والغاز، والعمل على تنويع مصادره من عدة دول بحيث يكون هناك بدائل في حال انقطاعه من دولة ما ومحاولة ايجاد مخزون من النفط داخل الأردن يكفي لفترة معينة، وليصبح الأردن أقل تأثراً بأزمات الدول الأخرى .

٨- العمل على استقطاب رؤوس الأموال العراقية ودعوتهم إلى الاستثمار داخل الاردن في مجالات الصناعة والتجارة السياحة، وذلك بما يحقق النفع للوطن والمواطن وذلك من توفير فرص عمل للمواطنين .

٩- العمل على تعزيز اتصالات الأردن بالمنظمات الدولية المختصة بشؤون حقوق الانسان وتقديم الدعم للاجئين مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة والصليب الاحمر، وذلك لتقديم الدعم والمساعدة للاجئين العراقيين الموجودين داخل الأردن .

١٠- ايجاد آلية معينة بالتنسيق مع الحكومة العراقية ومنظمة الأمم المتحدة لتزويد العراقيين الموجودين بالأردن بتقديرات أمنية حديثة تتعلق بمناطق معينة في العراق لتنسيق عودتهم إلى بلادهم .

١١- زيادة مستوى التجارة بين البلدين ، وتعزيز أواصر التعاون الاقتصادي بين البلدين .

١٢-تسهيل شروط الأقامة للعراقيين والغاء التشديد والإجراءات والرسوم على المستثمرين العراقيين وتسهيل مهام استثمارهم .

المراجع العربية

اولا : الكتب

أبو شرار،علي،(٢٠٠٧)،**الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات**،الطبعة الأولى،عمان،دار الميسرة.

الجمعية العلمية الملكية ، (٢٠٠٥) ،**الحالة العراقية واثارها على الاقتصاد الاردني** ، الطبعة الاولى.عمان ، الجمعية العلمية الملكية

توقيق ، سعد ، (٢٠٠٦) ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، طبعة ٣ ، عمان، وائل للنشر

حلايقة ، محمد ، واخرون ، (٢٠٠٩) ، **العرب والمرحلة الاقتصادية الجديدة** ، عمان ، مؤسسة عبد الحميد شومان .

زكي ، فاضل ،(١٩٧٥) ، **السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية**، بغداد، مطبعة شفيق.

فهمي، عبد القادر ،(٢٠١٠) ، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية** ، ط١ ، عمان، الشروق.

قطيشات، ياسر،(٢٠٠٩)، **العلاقات السياسية الأردنية – العربية من (١٩٥٢ -٢٠٠٤)** ، ط١،عمان ، دار يافا.

محافظة، علي،(١٩٩٩)، تحرير امين مشاقبة ، **السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات**، ، عمان، دار حامد .

محمود خيري عيشى وبطرس غالي، (١٩٧٩). **المدخل في علم السياسة**، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية

مشاقبة، امين (٢٠٠٩) **النظام السياسي الأردني**، الطبعة الأولى، عمان، مطبعة السفير

مشاقبة ، امين ،وسعد شاكر (٢٠١٢) ،**التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط** ، دار حامد ، ط١ ، عمان.

مؤتمر العراق ودول الجوار،(٢٠٠٧)، مركز الدراسات الإقليمية ، ابن أثير ، الموصل.

هزايمة، محمد، (١٩٩٩) ، **السياسة الخارجية الاردنية** ، ط١، عمان ، عمان للنشر.

هياجنة ، محمد ،(٢٠٠٠)، **مبادئ العلوم السياسية** ،عمان، المكتبة الوطنية .

ياسري ، مازن ،(٢٠١٠)، **العراق والمجتمع الدولي**، بيروت، دار السلام .

الدوريات

ابو رمان ، محمد ، (٢٠٠٧)، جدل العلاقة بين القاعدة و التنظيمات المسلحة في العراق ، **مجلة السياسة الدولية** ، ع ١٦٩ ،

ابو رمان ، محمد ،(٢٠٠٨)، الاردن والعراق الاحتواء مقابل الفوضى . **مجلة السياسة الدولية** ، ع ١٧٢

احمد، ابراهيم، (٢٠٠٥)، الخارطة السياسية العراقية وانتخابات (٢٠٠٥)، **مركز الدراسات الاقليمي**، الموصل

المجموعة الدولية للازمات ،(٨ / ٢٠٠٨)، اللاجئون العراقيون في سورية والاردن ولبنان ، **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت . ع ٣٥٤ ،

الهلال الاحمر العراقي ،(٢٠٠٨/٦)، المهجرون في داخل العراق، **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت .ع ٣٥٢ ، .

بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدات في العراق ،(٢٠٠٥/١١)، **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت ،ع ، ٣٢٠.

برصان، أحمد،(٢٠٠٣)، البترول والاحتلال الأمريكي للعراق، **مجلة المستقبل الاقتصادي**، ع ١

دياب، احمد،(١٩٩٩)، الخلافة الأردنية الجديدة التطورات والتحديات، **مجلة السياسة الدولية** ، ع ١٣٦

ذنون، فواز،(٢٠٠٥)، الأردن وحرب الخليج الثالثة، **مجلة الدراسات الإقليمية**، ع ٣، الموصل

ذنون، فواز موفق (٢٠٠٧)،النفط في العلاقات العراقية الأردنية، (١٩٨٢-٢٠٠٧) ، الندوة العلمية (٢٥) علاقات العراق الاقتصادية بدول الجوار وإمكانية تطويرها"، للفترة من(٢٨ آذار ٢٠٠٧)، الموصل .

ذنون، فواز،(٢٠١٢) ، العلاقات الأردنية العراقية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، **مجلة الدراسات الإقليمية**، الموصل، ع ٢٨.

ذنون ، فواز ،(٢٠٠٥)، ردود الأفعال العربية والإقليمية والدولية حيال نتائج الانتخابات العراقية ، **مركز الدراسات الإقليمي**، ع ٤.

صبر، عبد الرحمن،(٢٠٠٤)، اقتصاديات المنطقة العربية بعد الحرب على العراق، **مجلة الشؤون العربية**، ع ١١٨، القاهرة.

طالب، مظفر،(٢٠٠٥)، العلاقات الأردنية العراقية بعد الحكومة المؤقتة، **مجلة الدراسات والبحوث الوطن العربي** ، الموصل ، ع١٧.

عطوان ، خضر ،(٢٠٠٦/٨)،مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق ، **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت ، ع ٣٣٠ .

عطوان، خضر، (٢٠٠٦)،العنف في العراق، **مجلة اراء حول الخليج**، الامارات، ع ٢٤

عياد، حازم،(٢٠٠٥)،الانعكاسات الاقتصادية والسياسية، وتطورات أسعار النفط العالمية، **مجلة المستقبل الاقتصادي**.

تقرير وزارة التجارة العراقية ،(٢٠٠٧)، دائرة العلاقات الاقتصادية ، تاثير حرب العراق على المنو والتضخم في الاردن.

مشهداني ،(٢٠٠٧)، اكرام ، لماذا يهرب العراقيين خارج وطنهم ، **مجلة البيان** ، لندن ،ع ،٢٤١.

معربس، موريس ايلي ،(٢٠١١)، دور اللجان الدولية للصليب الاحمر من خلال القانون الدولي ، **مجلة الجنان لحقوق الانسان** ، لبنان ، ع ،٢.

الرسائل الجامعية

أروى المناصير (٢٠٠٧) ،**تأثير الأزمة العراقية على المتغيرات (السياسية والاقتصادية، الأمنية) لدول الجوار.دراسة حالة الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الاردنية ، عمان ،الأردن .

أيمن الدرايبي (٢٠٠٩). **دوافع الحرب الأمريكية على العراق وأثارها السياسية والاقتصادية على الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الاردنية ، عمان، الأردن .

الحديد، هيثم ، (٢٠٠٨) ، **الخصوصية السياسية والقانونية والاقتصادية للجالية العراقية في الاردن** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الاردنية، عمان، الأردن .

خمش ، عدي ،(٢٠١١)**الاحتلال الامريكي للعراق واثاره للعلاقات العراقية الاردنية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن .

محمد عوض الهزايمة، (١٩٩٤)**الأيديولوجيا والسياسة الخارجية، دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة نونس ،تونس، تونس .

البحوث

سعيدي ، سعد (٢٠١٠)**المنطلقات الاساسية للسياسة الخارجية العراقية** ، وحدة البحوث والدراسات السياسية .

الصحف

صحيفة الشرق الاوسط ٣٠ /٢٠٠٩/٥ ، الأردن .

صحيفة الرأي الأردنية، ٢٥ /٢٠٠٣/٧، الأردن .

صحيفة الرأي الاردنية ،١٠ /٧ / ٢٠٠٤ ، الأردن .

صحيفة الرأي الاردنية ، ٢٠٠٤/٧/٢٠ ، الأردن .

صحيفة الدستور ، ٢٠١١/٤/١٣ ، الأردن.

صحيفة الدستور ، ١٤ /٢٠٠٩/١١ ،الأردن

الملحقية التجارية العراقية ، ٢٠١٠ ، العراق.

المواقع الاكترونية

العزو الامريكي على العراق ،(٢٠١١)، الموقع الاكتروني، **www.wikipedia.com**

المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الخارجية الأردنية ، موقف الأردن من تطورات الأزمة العراقية ، موقع الوزارة **. www. Mfa.gov.jo**

جامعة الدول العربية، قرارات جامعة الدول العربية على مستوى القمة، شرم الشيخ،٢٠٠٣/٣/١، الموقع الالكتروني **www.gn4me.com**

خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني في قمة شرم الشيخ ،٢٠٠٣/٣/١، الموقع الالكتروني **. www.kingabdullah.jo**

مقابلة الملك عبد الله الثاني مع تلفزيون أبو ظبي، ٢٠٠٣/١/٢٣. الموقع الالكتروني **www.kingabdullah.jo**

خطاب الملك عبد الله الثاني، مؤتمر دول عدم الانحياز، ٢٠٠٣/٢/٢٤، الموقع الالكتروني **www.mfa.gov.jo**

سميح المعايطة ، الأردن والعراق فضاء استراتيجي مشترك في مواجهة الحصار، موقع اكتروني، ٢٠٠١\٨، **www. Islam-online .net**

شحادة ، مروان ،٢٠٠٧/٢،القاعدة من الثورة الى الدولة ، الموقع الاكتروني ،**www.alasr .ws**

www.aljazeera.net

www.albaladnews.net

www.crisisgroup.org

www.jordanembssy.com

www.elaphblogs.com

www.scribd.com..

المراجع الاجنبية

Mc Clelland A Charles ,(1971) , **what is international relations** , London

United States Institute of Peace,(2006) ,**special report** , Jordan and Iraq, Washington .

THE IMPACTS OF THE THIRD OF THE GULF WAR ON JORDAN .POLITICALLY,SECURITY AND ECONMICALLY (2003-2008)

By

Essam Abdullah Ahmad Ayad

Supervisor

Dr.Ameen Mashaqbah ,Prof

ABSTRACT

This study aims to study politically, economically, security impacts that Jordan suffered from during the Third Gulf War in 2003,in the period from 2003 to 2008 and to study Jordan's formal and popular situation before and after war, stating Jordanian Iraqi relations during temporary, transitional and permanent governments in Iraq and analyzing economical and security situations of Jordan during the same period of occupying Iraq by The United States and The International Coalition. This study is based on a core hypothesis states that " Jordan has affected clearly in many domains, most important of these are : political, economical and security domains as a result of instability situation that Iraq witnessed during the American Occupation.

The researcher used the Historical Method in this study and through which there was an analysis of historical events during the period studied in this study as well as the Analytical Descriptive Method to describe and analyze political, economical and security impacts that happened in Jordan as a result of the Third Gulf War.

This study is divided into four chapters, the First Chapter starts with the Introductory Chapter to explain what will study analyze and study. The Second Chapter studies the Political Impacts

through two sections, First : Jordan's formal and popular situation of Third Gulf War. Second : Jordanian Iraqi relations after Third Gulf War. The Third Chapter examines the issue of the security and social impacts. Lastly, the Fourth Chapter presents the issue of economical impacts and it has two sections, First : Impacts of oil, investment and industry sectors on Jordan. Second : It examined the issue of visits and economical conferences between Jordan and Iraq, followed by presenting the results and recommendations of this study.

This study reached to number of results : Jordan tried to prevent the war on Iraq, tried to find a peaceful solution of the Iraqi crisis and this is based on Jordan's conviction that using force will deepen of instability in the Middle East Region and that the region can not bear any crisis or military action against Iraq, which is a key regional part. Jordan sought to reject any military action against Iraq and against all Arab countries.